الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(530)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	23
حقوق الإنسان فى العالم	83

قال عبر مقطع فيديو متداول مداعباً "كل الناس تبي جلد"

حادثة "العم معيض".. تَدَخل "حقوق الإنسان" يقسم المجتمع بين مؤيد ومعارض

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
https://sabq.org

خالد السويلمي الرياض

تسبب تفاعل جمعية حقوق الإنسان حول المقطع المتداول عبر شبكات التواصل الاجتماعي المعروف "جلد_العم_معيض" الذي يؤدب فيه مجموعة من الأطفال بسبب ممارستهم لكرة القدم داخل مجلس المنزل في إثارة الجدل وتقسيم السعوديين بين مؤيد ومعارض لتدخلها.

وانتقد العديد من المغردين تفاعل جمعية حقوق الإنسان حول المقطع الذين اعتبروه يحدث في كل البيوت وليس فيه من العنف شيء، حسب وصفهم.

وأظهر مقطع متداول آخر للرجل المعروف بـ" العم معيض" عدم معرفته بالمقطع المتداول له وهو يقوم بضرب مجموعة من الاطفال، ختم حديثه مداعباً بقوله "كل الناس تبي جلد".

فمن جانبه قال الفنان فايز المالكي عبر صفحتة الشخصية بـ"تويتر " اول مرة ما اشوف احد كتب عنف اسري وحقوق انسان وهذا يدل ان معيض بكل بيت اسم معيض بالحالة يدل على تراث الماضي وأصالة الحاضر".

الكاتب الصحفي بجريدة الشرق السعودية منصور الضبعان علق حول الحادثة قائلاً "أنا من ضحايا الخيزران واللَيْ والهوز والسلك أسأل الله أن يحرّم أياديهما على النار..وأعرف من كان "مدللاً" هو فاشل اليوم!".

فيما يرى مغرد أن هذا عنف أسري بقوله "من يقلب فرحة الصغار لحزن وذل وألم ونكد هذا مريض نفسي .. ولا يستحق أن يقال له عم .. الضرب حيلة العاجز .. هذا عنف أسري!".

من جانبه رفض الإعلامي تركي العجمة تصرف العم بالضرب "رغم رفضي التام جدا لهذا التصرف إلا أنني أعترف أنه على أيامنا كانت تلك اللسعات مجرد عملية إحماء وتسخين للمعركة اللي بعدها".

وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أكد أن الجمعية بدأت في تتبع مقطع الفيديو الذي انتشر بعنوان "جلد العم معيض" والذي ظهر فيه شخص يضرب مجموعة أطفال داخل منزل.

وقال "القحطاني" لـ"سبق": "نرصد ونتابع مثل هذه الحالات ونحرص على التحقق من الحالة، فإذا ما تأكدنا أنها واقعة غير متكررة نكتفى بالتوعية".

"العم معيض": نعرف نربي أبناءنا ولا نحتاج إلى من يعلمنا ذلك

المصدر: جريدة اخبار 24 الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/271741

كشف عبدالرحمن العتيبي، الذي ظهر في مقطع فيديو متداول على مواقع التواصل الاجتماعي وهو يضرب أبناءه بالخيزران، وعرف باسم "العم معيض"، أن الفيديو المنشور له صور قبل 3 أيام، ولم يكن يعلم بوجود كاميرا مثبتة فوق مفتاح المروحة.

وأوضح العتيبي بأن اسمه ليس معيض ولا يعرف سر اختيار هذا الاسم، مشيراً إلى أن الواقعة بدأت عندما شاهد اثنين من أطفاله واثنين من أبناء أخيه يلعبون في المجلس، وتفاجأ بانتشار المقطع بعدها، وفقاً لما نقلت عنه صحيفة "سبق".

ورداً على إعلان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتبعها لمقطع الفيديو، علق العتيبي قائلاً "نحن نعرف نربي أبناءنا ولا نحتاج إلى من يعلمنا ذلك، فآباؤنا كانوا يقومون بضربنا ولم يؤثر فينا، ويجب على حقوق الإنسان الالتفات لما هو أكبر من ذلك بدلاً من البحث عن خصوصيات الآخرين".

وكان مغردون قد تداولوا على نطاق واسع مقطع فيديو يظهر شخصاً يضرب أربعة أطفال كانوا يلهون أمام كاميرا موجها إليهم السباب، وسط ردود أفعال متباينة على شبكات التواصل حول ضرب الأطفال.

خيزرانة معيض تثير جدل التأديب والتعنيف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=256851&CategoryID=3

المناطق: سليمان العنزي، سامية العيسى 2016-03-22 12:42 AM

أثار مقطع تعرض 4 أطفال للضرب على يد والدهم وعمهم المعروف بـ"معيض" الجدل حول قضيتي التأديب والتعنيف، إذ أكد المتحدث باسم جمعية حقوق الإنسان خالد الفاخري لـ"الوطن" أن الجمعية تحاول الوصول إلى الأطفال الذين ظهروا في الفيديو بغية التحقيق في الأمر.

وفيما اعتبر مختصون نفسيون أن المقطع أظهر عنفا جسديا ولفظيا، تسابقت شركات ومؤسسات بتقديم هدايا للأطفال، الأمر الذي عده كثيرون ترويجا للعنف.

فيما أكدت جمعية حقوق الإنسان أنها تعمل على الوصول للأطفال الذين تعرضوا للجلد بخيزرانة العم معيض، الذي ظهر في مقطع فيديو وهو يضرب أبناءه وأبناء إخوته بعصا خيزران، فتح المقطع ـ الذي تم تداوله على نطاق واسع أمس ـ جدلا حول التعذيب والتأديب.

حقوق الإنسان تتدخل

أعلن مستشار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمتحدث باسمها خالد الفاخري لـ"الوطن" أن "الجمعية تحاول الوصول للأطفال الذين ظهروا عبر الفيديو يتعرضون للتأديب عبر الجلد بالخيزران من قبل العم "معيض".

وأضاف أن "الجمعية لم تتلق أي شكوى ضد بطل مقطع الفيديو "معيض"، إلا أن عدم شكوى المتضررين لا يعني تجاهل الموضوع والسعي للوصول إليهم ومعرفة خلفياته ومدى تضررهم من الضرب الذي تعرضوا له"، مشيرا إلى أن الجمعية

تتابع مثل هذه القضايا المثارة في مواقع التواصل والتي تصل إليها مباشرة، وعند ثبوت حدوث عنف تقوم بالرفع للجهات المعنية بخصوصها.

قضية جدلية

سعوديون توزعوا حول المقطع بين مؤيد ومعارض وباحث عن التسلية أو راغب في "الطقطقة"، إذ تفاوتت الآراء حول تصرف المواطن، فبعد انتشار المقطع بشكل موسع بمواقع التواصل الاجتماعي تحول "معيض" إلى قضية جدلية حيث أنشأ مغردون هاشتاقا في موقع "تويتر" حمل اسم #جلد_العم_معيض، تصدر الهاشتاقات السعودية، ووصل الترند العالمي في وقت قصير.

علق الفنان فايز المالكي على المقطع عبر تغريدة قال فيها: "أول مرة ما أرى أحدا يكتب عنفا أسريا وحقوق إنسان، ذلك يدل أن معيضا في كل بيت"، لافتا إلى أن اسم معيض لوحده يدل على تراث الماضي وأصالة الحاضر.

أما المغرد سلمان فاستغرب تضخيم البعض لمقاطع الفيديو التي تظهر من وقت لآخر وتحويلها إلى قضايا رأي عام.

المغرد الذي عرف نفسه بلقب "رعاك الله" حدد 4 مزايا للعم معيض وهي: "الدخول المفاجئ، والدقة في الجلد، وتوجيه الخيزرانة بدقة عالية، والجلد بالتدريج الأقرب ثم الأبعد".

أما المغرد بوداحم فقد علق على المقطع بأبيات شعرية قال فيها: "ياونتي ونة اللي ضاعت أهدافه.. غص بحلا لقمته يا صعب بلعتها، معيض شافه وهو يركض ولا شافه.. وعطاه جلدة يخوف صوت لسعتها".

التأديب والتعذيب

يرى المدير السابق لمستشفى الصحة النفسية بجدة واستشاري الطب النفسي بصحة جدة الدكتور سهيل خان أن "هناك فرقا كبيرا بين التأديب والتعذيب، فالتأديب يكون باستخدام اللين، والكلمة الطيبة في إصلاح النشء، ويجب أن يتميز القائم بالتقويم بالقدرة على الحوار والصبر والإقناع، أما التعذيب الجسدي بالضرب أو الإهانة فيخالف ما جاء به الدين الإسلامي السمح والذي يدعو للتعامل مع الأطفال باللين".

وأضاف أن "ضرب الصغار قد يتسبب بإصابتهم بانكسار نفسي يستمر على مدى سنوات، وقد يعاني هؤلاء من الألم النفسي والحسي، وكثيرا ما نشاهد حالات عنف انتقلت عبر الأجيال كان السبب فيها معايشة الصغار لعنف جسدي أو أسري".

عنف متعمد

ترى استشارية الطب النفسي وخبيرة الأمم المتحدة في علاج الإدمان الدكتورة منى الصواف أن "هذه حالة ظهرت على السطح رغم أن هناك حالات كثيرة، وأسهمت في انتشارها مواقع التواصل الاجتماعي، وبالنظر إلى منع ضرب الأطفال، فإن ما أقدم عليه العم معيض يعد عنفا متعمدا للأطفال يعودهم على لغة الضرب".

وأضافت أن "هذه الأفعال قد تصيب الطفل المضروب باضطرابات نفسية، فقد يلجأ الصغير لإحالة العنف وممارسته مع أقرانه، وقد بصمت الطفل ويصبح جبانا، وقد يصبح المضروب

فريسة سهلة للإرهابيين، حيث يستجذب هؤلاء الأطفال الخارجين من منازل يمارس فيها الإيذاء، وقد يؤدي ضرب الصغير إلى إصابته بالسيكوباتية وهي اللجوء الدائم للعنف".

• نفسية مكة" تعتذر عن قبول مريض حالته مستعصية

الزوجة تطالب بسفره للخارج

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667070

عبدالله الزهراني - مكة المكرمة تصوير - منصور سندي

السهلي: عقوبات لمن يرفض استقبال المرضى
من جانبه أوضح عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور محمد السهلي، أن هناك عقوبات جزائية توقع على من يرفض استقبال مريض لعلاجه، بعد أن يتم الرفع بهذا الأمر إلى إمارة المنطقة. وأوضح أن تقديم أسرة المريض بلاغا عن الحالة إلى الجمعية، يتبعه تحقيق في ملابسات القضية، تتخذ بشأنه الجمعية الإجراءات المتاحة. وأكد أن الدولة وفرت للمستشفيات كل الإمكانيات من الكوادر المؤهلة؛ حتى يتم علاج المواطن من جميع الأمراض، ويعيش وسط بيئية صحية سليمة، ومن واجب المستشفيات استقبال كل الحالات المرضية، أو تحويلها إلى عيادة متخصصة لديها إمكانات تستطيع علاج الحالة من خلالها.
** الصحة لا ترد
في غضون ذلك تواصلت «المدينة»، مع الناطق الإعلامي للشؤون الصحية، بالعاصمة المقدسة، الذي وعد بالرد خلال 24 ساعة، إلا أنه لم يصل لـ«المدينة»، أي رد رغم مرور 3 أيام.
اعتذر مستشفى الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، عن عدم قبول مريض نفسي - تحتفظ «المدينة» باسمه -؛ لأن حالته مستعصية، وبلا علاج.
وقالت زوجة المريض:»إن زوجها يعاني من حالة مرضية صعبة، تدفعه للتجول في الشوارع كالمجنون، مما أجبر أبناءه على ربطه بالسلاسل وسط غرفة صغيرة، حتى لا يعرض نفسه أو غيره للأذى».
وأضافت لـ«المدينة»: «لدينا 6 أبناء، أكبرهم عمره 17 عاما، ويدرس بالصف الأول الثانوي، وحالتنا المادية جيدة، ولكن المشكلة تكمن في زوجي، الذي لم يتخط الأربعينيات بعد، والذي يعمل موظفا بالمركز الصحي بحي المسفلة، ويعاني من اضطرابات عقلية، منذ سنوات».
ولفتت إلى أن زوجها كان يراجع مستشفى الملك عبدالعزيز بالزاهر؛ من أجل العلاج، وكان عندما يضطرب عقله يخرج من المنزل، ليتجول بالشوارع، ويتصرف كالمجنون، في وضع مزر للغاية، مضيفة: «نعيش تحت ضغوط نفسية كبيرة؛ مما يجعلنا نذهب به إلى المستشفى، فيتم احتجازه بقسم الصحة النفسية، حتى تهدأ حالته وتستقر، ويبدأ في ممارس حياته بشكل طبيعي، ويذهب إلى عمله كالمعتاد، وبعد مرور أيام يعود للاضطراب من جديد، فيتصرف بشكل خارج عن دائرة العقل، والإرادة».
وتابعت: «في الشهور الـ6 الأخيرة، ازدادت حالة زوجي سوءا، فأصبح لا يأكل، أو يشرب، ويتبول لا إراديا، ويخرج من المنزل، إلى الشوارع، كالمجنون».
وأوضحت أنه بعد مراجعات للمستشفى، أكد الأطباء عدم وجود علاج لحالة زوجي المستعصية، وأخرجوه، مشيرة إلى أنه يعيش في وضع مزر، الأمر الذي وضعهم في موقف صعب، مطالبة نقله إلى مستشفى متخصص في مثل الحالة المستعصية لزوجها، أو علاجه في الخارج، خاصة أنه موظف بالقطاع الصحي.
من جانبه قال محمد، نجل المريض، إن المرض النفسي، ابتلاء من الله، له أسبابه، لافتا إلى أنه بعد أن أصبحت حالة والده النفسية مستعصية، وصار طريح الفراش، بدأ يتحمل مسؤولية والدته وأشقائه الصغار؛ لتلبية متطلباتهم، واحتياجاتهم، آملا أن يجد لفت كريمة من المسؤولين، تهتم برعاية والده والاهتمام بحالته، وعلاجه في أرقى التخصصات الطبية، سواء داخل المملكة أو خارجها.

حلويات واشتراك في نادي لأطفال مقطع الجلد .. وحقوق الإنسان ترفع الموضوع للجهات المختصة

المصدر: جريدة انحاء الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
/http://www.an7a.com/242274

(أنحاء) – متابعات :-

أثار مقطع فيديو لشخص يضرب أطفال ويجلدهم حالة من الغضب والاستياء بين مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي ، مشددين على ضرورة تغيير منهج التربية لصالح الأبناء، من أجل تنشئتهم تنشئة سوية .
وإلى جانب ذلك أكدت جمعية حقوق الإنسان أنها تسعى للوصول إلى المتضررين من العم معيض، ورفع الموضوع للجهات ذات العلاقة، حسب صحيفة ''الوطن''.
وفي ذات السياق أعلن قصر المساكن العقارية عن تقديم مكافأة 500 ريال لكل طفل من الأطفال المتضررة ، كما أعربت ''شوكولاتة دندي'' عن تضامنها وتعاطفها مع الأطفال المعنفين وأهدتهم تشكيلة مميزة من الشوكولاتة والكيك .
كما أعلن ''إكسترا ستورز'' عن تقديم جهازين بلاي ستيشن 4 وأكس بوكس ولعبة فيفا لأطفال عائلة العم معيض، كما تقدمت الاتصالات السعودية بعرض اشتراك لمدة عام في نادي للأطفال الذين ظهروا في مقطع الفيديو كي يلهون ويلعبون بعيداً عن المجلس.

جلد "العم معيض" يتصدر "اهتمامات" السعوديين في "تويتر"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14599081

الدمام - منيرة الهديب
تحول مقطع «عبث طفولي»، أبطاله ٤ أطفال وعم غاضب، إلى المشهد الأكثر مشاهدة في السعودية خلال الساعات الـ ٢٤ الماضية، فيما قاد المشهد إلى تدخل جمعية حقوق الإنسان التي أكدت بدورها بحسب مصادر صحافية سعيها للوصول إلى المتضررين من الضرب الظاهر في المقطع، ولم يدر في خلد البطل الأول للمشهد، الذي يظهر أنه أكبر الأبطال الثلاثة الآخرين سناً أن تصرفه العفوي بتصوير لحظة لعبهم الكرة داخل مجلس منزل عمهم، أن يتحول إلى قضية جادة، تتداولها الجهات المختصة ويناقشها المسؤولون والمختصون، وأفراد المجتمع كافة.
وقادت «براءة الطفولة» الأطفال إلى تصوير مقاطع وصور أخرى مع ذويهم بعد انتشار مقطع الضرب، المقطع ذي الدقيقتين والثواني المعدودة احتل أمس مرتبة عالية من المشاهدات داخل وخارج المملكة، كما سجل هاشتاق المقطع (#جلد العم معيض) الرقم الأول في ترينـد الهاشتاقات السعودية، وأصبح الحديث الأول لمرتادي مواقع التواصل الاجتماعية، وظهر في المقطع محاولة أطفال أربعة «أبناء عمومة» تسجيل لحظة لعبهم بالكرة بكاميرا هاتف نقال، قبل مفاجأة عمهم الغاضب، الذي دخل إلى مكان لعبهم بعصا «خيزران» وبدأ بضربهم واحداً تلو الآخر، لتتحول ضحكات اللعب إلى صراخ.
«العم معيض» البطل الغاضب في المشهد المتداول، لم يتوقف دوره عند لحظة الضرب، فبعد انتشار مقطع الضرب، ظهر العم في مقطع آخر مع أحد أقاربه، يظهر فيه تفاخره بالمشهد الأول، وعلق العم على ما قيل عنه، ونشر بـ«كل الناس تبي جلد»، مما أثار استياء بعض المختصين الذي وصفوا تصرفاته بـ«اللامبالاة» و«التلويح بالعنف»، فيما طالب قانونيون تفاعلوا عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمحاسبته وفق نظام «الحماية من الإيذاء»، الذي أقر أخيراً، إذ تنص المادة الـ 19 من النظام على عقاب المعتدي، بسجنه مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة، إضافة إلى تغريمه مالياً ما لا يقل عن 5 آلاف ريال، ولا يزيد على 50 ألفاً، ويمكن أن يعاقب بأحدهما أو كليهما، كما يمكن للمحكمة أيضاً إصدار عقوبات بديلة.
من جانبه، وصف عضو مجلس الشورى والعضو السابق لهيئة حقوق الإنسان الدكتور زهير الحارثي المقطع المتداول بـ«الوحشي» و«المقزز»، مشيراً إلى احتوائه على أساليب «تعنيف» لا علاقة لها بالتربية، وأوضح الحارثي لـ«الحياة» هذا الأسلوب في التربية غير مقبول، كما أنه وحشي ومقزز، كما أنه يعكس وجود ثقافة تجب محاربتها ومواجهتها، وهي ثقافة «العنف الأسري».
وأضاف: «لا يمكن من خلال هذا الأسلوب إنتاج جيل متعلم وقادر ومثقف وواعي، وممارسة هذا الأسلوب المرعب ليس له علاقة بالتربية وتنشئة جيل متحضر وقادر على أداء رسالة الحقيقة»، وأضاف: «هناك نظام يسمى بنظام الحماية من الإيذاء

يفترض تطبيقه على مثل هذا الحالات، لأن هذا عنف واستخدام وسيلة عنف وإيذاء للأطفال، حتى وإن كان الشخص من داخل الأسرة»، مؤكداً أن هناك أباء وامهات يستخدمون أساليب همجية ووحشية في حق أبناءهم وبناتهم بحجة التربية، وقال: «يجب التعامل معهم وفق القانون بجدية، ومحاسبتهم لأن الدولة وضعت القوانين كي تتطبق، وهذا المقطع وما تلاه من مقاطع أخرى انتهاك فاضح وقتل لعنوان الطفولة وحقيقتها، خصوصاً وأن الأطفال كانوا يلعبون وتمت ممارسة مثل هذه الأساليب في حقهم».

الهدايا تخفّف من وجع «الجلد»

< في الوقت الذي أبدى فيه عدد من الاختصاصيين في حقوق الإنسان وكذلك في شؤون التربية والطفولة تذمّرهم واستياءهم من المقطع المتداول لضرب الأطفال الأربعة من عمهم بعد لعبهم الكرة في مجلسه الخاص في منزله، سارع عدد من الشركات التجارية لاستثمار الحدث تسويقياً، والإعلان عن تقديم مجموعة من الهدايا لهم.

وتنوّعت العروض ما بين مبالغ مالية قدّمتها إحدى الشركات العقارية للأطفال الأربعة، واشتراك لمدة عام كامل في إحدى الخدمات الترفيهية لدى إحدى شركات الاتصالات، وذلك «لإبعاد الأطفال عن اللعب في مجلس عمهم». ولم تتوقف الهدايا «التعويضية» عن «جلد العم معيض» لأبطال الحكاية عند هذا الحد، وإنما قدّمت أيضاً رحلة مجانية للأطفال جميعاً إلى تركيا برفقة عمهم، كما حصل الأطفال أيضاً على أجهزة وألعاب إلكترونية من معارض عدة.

أكدوا أن هدايا الشركات تشجع الآباء على العنف

مختصون: إيذاء الأطفال وتصويرهم لهما عواقب وخيمة

تستوجب معاقبة الفاعل

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139873

الدمام - منير النمر

عبر مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي عن عدم رضاهم لما قامت به بعض الشركات بشأن تدخلها في قضايا العنف الأسري وتقديم الهدايا والعروض لأطفال تم الاعتداء عليهم من قبل ذويهم، واصفين التدخل ب»غير الجيد والمحبب» في مثل هذه المواقف التي يجب أن تدرس وتعالج من زاوية تربوية شاملة، وليس من زاوية هدايا قد تشجع آباء آخرين على ضرب أولادهم بهدف الحصول على هدايا وعطايا الشركات.

وقال د. مهدي الطاهر أستاذ علم نفس التعلم المساعد، العضو السابق بهيئة التدريس بقسم التربية وعلم النفس بكلية التربية بجامعة الدمام أمس: «ما تمارسه الشركات من دعم للأطفال هو أمر تجاري وليس تربوياً، بمعنى هل مثل هذه الهدايا هي للتخفيف من الآثار النفسية للعنف الذي تعرض له الأطفال، ليست بهذا المعنى وإنما هي تحقق أهدافا لتحقيق سمعة على حساب هذا الموقف، وهو الصيد في الماء العكر»، مضيفا ل»الرياض» «المطلوب تربويا لحفظ كرامة أبناء الوطن من جهل بعض الآباء، عدم تكرار المواقف بصورها المختلفة، من خلال تطبيق القانون على مثل هذه المخالفات والذي كان واضحا في قانون حماية الطفل الذي صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٤) بتاريخ ١٤٣٦-٢-٣. المادة السادسة منه تنص: «للطفل الحق في الحماية من أشكال العنف او الإساءة الجسدية والنفسية والجنسية».

وتابع «على الجهات الرسمية القيام بدورها، لئلا يساهم ذلك في افتعال مواقف مشابه يتم من خلالها تعزيز المُعَنَّف وترك السبب، وهو المُعنِّف في سبيله»، مستدركا «للهدايا دور تربوي أو نفسي مطلوب للتخفيف من الآثار النفسية للمُعنَف الذي شعر بشيء من الاضطهاد، وما رافقه من الألفاظ غير التربوية التي قد يعتبرها البعض هي حالة عفوية يمارسها الآباء والأمهات في الكثير من أُسر وطننا وبعض مدارسنا»، مشيرا إلى أن أي مقطع يمثل عنفا أسريا يلفت المسؤولين لأهمية إعداد نظام إجرائي لقانون حماية الطفل، وما يرافقه من ندوات ومحاضرات تثقيفية بالمساجد والتلفاز والمدارس بحيث الطفل والوالدين وأفراد المجتمع كل يعرف دوره تجاه ما هو مطلوب نحو رجال المستقبل، مع محاسبة المخالف للنظام،

ما يساهم بشكل فعال في الحد بعد حين ظهور مثل هذه المقاطع، كما هو في الدول التي أصدرت نظاما وقامت بتطبيقه ومحاسبة المخالف له، ما يشعر الأطفال رجال المستقبل بكامل حقوقهم، وما لهم من آثار تربوية، ونفسية إيجابية تدعم الموهبة، والإبداع، وحب الإنجاز، وهي مواصفات بحاجة لها أبناء وطننا العزيز لتدوير عجلة التنمية الواعدة».
وعن الجوانب القانونية رأى حمود الخالدي المستشار القانوني بأن وجود كاميرا تصوير مراقبة سواء كانت في أماكن عامة أو محال تجارية أو في المنزل يعد سلاحا ذا حدين، وعن الجانب السلبي قال: «إنها تتعدى على حرمة الحياة الخاصة للأفراد الواقع التصوير عليهم»، مضيفا «يجب التعامل مع الشخص القائم بالتصوير وفقا للنتائج المترتبة على تصويره»، وتابع: «إن قام صاحب الأجهزة بالتوجه للأجهزة المعنية وتقديم بلاغ بما حدث وتزويدهم بالشريط المصور حتى وإن لم يرقَ بذاته كونه دليل، إلا أنه يكون من الاستدلال، ويضع الخطوط العريضة للمحققين إنجازا للوقت وتحقيقا للعدالة السريعة، حتى وإن كان في ذلك تعدٍ على حرية خاصة لبعض الأفراد وذلك وفق القنوات النظامية المشروعة في حالات الإيذاء مثلا كما ورد في المادة الرابعة من نظام الحماية من الإيذاء بأن يتقدم من وقع عليه الإيذاء مباشرة أو من خلال الجهات الحكومية بما في ذلك الجهات الأمنية المختصة أو الصحية أو الأهلية أو ممن يطلع عليها.
يشار إلى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان تعدان جهتين مخولتين في نظامهما للنظر في قضايا العنف الأسري والإيذاء الجسدي، وتستقبل حالات التعدي على الأطفال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• حقوق الإنسان" لـ"الاقتصادية" : إغلاق ملف ضرب •أطفال الطائف" بعد التأكد أن الهدف تأديبي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/23/article_1040727.html

خالد الجعيد من الطائف
قال لـ"الاقتصادية" مصدر مُطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، إن موضوع أطفال الطائف، الذي عج به الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، في اليومين الماضيين، اتضح أنه كان بهدف تربوي ولم يكن عُنفا أسريا، لكن الأب لم يُحسن التصرف، مشيرا إلى أنه تم إغلاق ملف القضية بعد أن تم التأكد من أنه ليس هناك أضرار مستمرة على الأبناء ولم يكن القصد منه العنف الأسري بذاته، وإنما كان الهدف التأديب الشرعي الذي أساء والدهم التصرف فيه.
وبين المصدر أنه تم التواصل من قبل إدارة القضايا في الجمعية مع عبد الرحمن الذيابي العتيبي، الذي صدر منه تصرف ضد أبنائه، وأبناء أخيه، وتم بحث الموضوع من جوانبه كافة ووجد أن الهدف تربوي وليس عنفا أسريا، لكنه لم يحسن الطريقة، ولم يتضح أيضا من خلال الأبناء وحالتهم، وظروفهم، أن هناك عنفا متكررا في مثل هذه الحالات، وبالتالي تم تقديم النصيحة للأب، والتوعية اللازمة في هذا الشأن، وتم تذكيره أن هناك نظاما لحماية الطفل، ولائحة تنفيذية له، ونظاما للحماية من الإيذاء، ولائحة تنفيذية له.
وقال لـ"الاقتصادية" عبد الرحمن الذيابي العتيبي، الذي عرف بـ"العم معيض" في مواقع التواصل الاجتماعي، إن الهدف كان واضحا وهو التأديب، ولم يُكن عنفا، مشيرا إلى تواصله الدائم مع مدرسة أبنائه للوقوف على مستواهم الدراسي، وسلوكياتهم. وشدد على أهمية التربية، وأن الخطأ لا يرضاه أحد، مُستدركا وقوف جمعية حقوق الإنسان على هذا الموضوع، وتقديم التوعية، والنصيحة، في هذا الجانب.
ولفت إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي، لا يمكن أن يكون لها المصداقية التامة، حيث إنها قد توجد بعض التوتر، والمفترض أن يُمنح الحدث حجمه وحقه.
وأكد أن اسم "العم معيض"، مسمى اختلقه عدد من نشطاء موقع تويتر وبالتالي شاع هذا الاسم، ووضعوا هذا اللقب.

وفي الجانب التربوي والنفسي، بادر منسوبو مدرسة الإمام يعقوب البصري الابتدائية في الحوية شمال الطائف، إلى التخفيف عن أثر الإعلام على الطالب سعود الذيابي، الذي ظهر في مقطع الفيديو مضروبا.
وأوضح لـ"الاقتصادية" عبد الله بن صقر الحربي، المرشد الطلابي في المدرسة، أن الطالب لم يتضرر نفسيا من العصا، وإنما كان مُتأثرا بشكل كبير من الموجة الإعلامية، وتناقل وسائل التواصل الاجتماعي، لمقطع الفيديو، والتعليقات التي صاحبت المقطع، مؤكدا عدم تأييده للضرب، كما أن الوزارة ضد هذا الأمر، الذي لا يجلب نتائج جيدة.
وأشار إلى أنه تم إخراج الطالب من الوضع النفسي الذي كان فيه، وتم كسر هذا الحاجز، مبينا أنه تم تنفيذ برنامج في المدرسة كان الهدف منه معالجة آثار التعاطي الإعلامي السيئ في مواقع التواصل الاجتماعي مع هذا الموضوع، كي لا يؤثر ذلك على الحالة النفسية للطالب، وتحصيله الدراسي.

معيض: نصحوني ووعود الشركات وهم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=256960&CategoryID=3

المناطق: سليمان العنزي، خالد العتيبي، سلطان الحارثي 23-03-2016 5:17 **AM**
رغم ارتباطه بلقب "العم معيض" في المقطع الشـهير لضرب أطفال كانوا يلعبون بالكرة داخل مجلس منزلهم، إلا أن نجم المقطع ويدعى عبدالرحمن العتيبي أكد لـ"الوطن" أنه استقبل اتصالا من جمعية حقوق الإنسان قدمت له بعض الإرشادات، وأنه تقبل نصحها، مشيرا إلى أن جميع وعود الشركات بتقديم هدايا له وللأطفال كانت وهما.
وفي الوقت الذي عدّ مدير الحماية في وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالله المحسن المقاطع التي تضمنت أفعال إيذاء ضد الأطفال مخالفة لنظام حماية الطفل، تعرض مرتكبها للمساءلة والعقوبة، أبدى الأطفال الأربعة الذين ظهروا في الفيديو ندمهم الشديد على نشره، مؤكدين أن ما فعله "معيض" لا يعكس شخصيته المحبوبة لديهم.
كشف العم معيض، صاحب مقطع جلد الأطفال عن تلقيه اتصالا من أحد مستشاري الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، قدم له خلاله الإرشادات، وأنه تقبل النصح بصدر رحب، مؤكدا عدم تلقيه أي تبرعات أو هدايا، متهما بعض الشركات باستغلال انتشار المقطع لتسويق اسمها دون أي مصداقية.

سر لقب معيض

قال عبدالرحمن الذيابي العتيبي "أبوسعود" الذي عرف إعلاميا بـ"العم معيض" لـ"الوطن"، إن "اسمي عبدالرحمن وليس معيضا وأسكن في محافظة الطائف، وسبب إطلاق لقب معيض عليّ، تشبيهي بمدرب عسكري عرف عنه الانضباط والحزم والصرامة". وأكد معيض عدم وجود أي حساب له على مواقع التواصل الاجتماعي باسمه الحقيقي أو بلقب معيض، مشيرا إلى وجود معرفات تحمل اسم العم معيض، وتنتحل شخصيته، ولا علاقة له بها، محذرا من التعامل مع هذه المعرفات.

قصة المقطع

أوضح العتيبي أن "واقعة المقطع حدثت الخميس الماضي عقب عودتي من السفر، إذ شاهدت الأطفال يلعبون في المجلس، وهم ابني واثنان من أبناء أخي، أحدهم أكبر أبنائي سعود الذي ظهر بالمقطع، وساءني إزعاج الأطفال فقمت بتأديبهم، ولم أكن أعلم بأن الكاميرا مثبتة فوق مفتاح المروحة".
وأضاف أنه فوجئ بانتشار المقطع أثناء وجوده بمطار الرياض في انتظار رحلة العودة إلى الطائف حيث يقطن، حيث تعرف عليه العديد من الأشخاص، وطلب البعض أخذ صور تذكارية معه. وأكد العتيبي عدم تعرضه لأي مضايقات جراء المقطع، وقال "على العكس اتصل بي عدد من أقاربي لشكري، وأشاد بي البعض الآخر أثناء وجودي في الشارع، كما تلقيت عددا من الاتصالات من أشخاص لا أعرفهم، منهم وجهاء وشخصيات بارزة في المجتمع، معظمهم أيد تأديبي للأطفال، والبعض قدم النصح"، مشيرا إلى أن الآباء كانوا يضربون أبناءهم، ولم يضرهم التأديب.

الإيذاء مخالفة

قال المدير العام للحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية عبدالله المحسن إن "الوزارة حريصة على التماسك الأسري، وقيم الخصوصية في المجتمع، وتجنيب الأطفال مخاطر العنف والإيذاء، وغرس الوعي في نفوس المربين"، مؤكدا وجود فارق بين الإيذاء والتأديب.
وأضاف أن "مقاطع الفيديو التي تتضمن ارتكاب أفعال إيذاء لأطفال بالضرب مخالفة صريحة لنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي رقم "م/14" بتاريخ 3 / 3 / 1436، ومواده التي نصت على وجوب حماية الطفل من جميع أشكال الإيذاء في المنزل أو المدرسة أو الحي، سواء وقع ذلك الاعتداء من شخص له ولاية أو سلطة أو مسؤولية على الطفل أو من غير ذي ولاية"، مشيرا إلى أن من يرتكب مثل هذا السلوك يعرض نفسه للمساءلة والعقوبة.
وشدد المحسن على أن "قيام بعض الشركات والمؤسسات التجارية بتسويق عروضهم التجارية عبر حالات العنف يعد استغلالا لقضايا الطفولة، ويتنافى مع ما تنص عليه الأنظمة من حفظ حقوق الطفل".
الأطفال الأربعة: أخطأنا بنشر المقطع
الطائف: سلطان الحارثي، حسان بن حميد
اتفق الأطفال الأربعة الذين ظهروا في مقطع "العم معيض"، وهم سعود وبندر ومحمد وعبدالله، على أن ما فعلوه من نشر للمقطع عبر وسائل التواصل الاجتماعي خطأ كبير لم يشعروا بفداحته إلا بعد أن وجدوا أسرتهم أمام الإعلام. وقال الطفل بندر في حوار أجرته "الوطن" معه ومع عمه الملقب بـ"معيض" أمس، إنه ترك الكاميرا تعمل حتى مغادرة عمه المجلس بعد أن ضربهم نتيجة لعبهم الكرة بشكل مزعج، ثم أخذ المقطع ونشره بين أبناء الأسرة عن طريق "واتساب"، ولم يكن يتوقع أن ينتشر هذا المقطع بشكل كبير يثير الرأي العام، ويتسبب في وضع الأسرة بالكامل تحت نقطة الضوء.
وبين الأطفال الأربعة سعادتهم بهذا الزخم الإعلامي الذين تناول قصتهم الاجتماعية بالدرجة الأولى، ولكن في الوقت نفسه أبدوا شيئا من الحزن تجاه طريقة التعاطي مع المقطع، مشيرين إلى أن ما حدث تجاههم من عمهم لا يصل إلى حد الإيذاء أو العنف الأسري، وهم قد تقبلوه بشكل ودي نتيجة معرفتهم مسبقا بأخلاق عمهم وحبه لهم.
أما بطل القصة عبدالرحمن العتيبي "معيض"، فقد ذكر أنه ينحدر من عائلة يعمل معظم أفرادها في السلك العسكري، بدءا بوالده الذي كان يتقلد رتبة لواء، وأشقائه، وقد تأثر بهم من حيث الحزم والانضباط.

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

لم يكن عُنفًا أسريًا والأب لم يُحسن التصرف

حقوق الإنسان تتراجع وتغلق ملف "العم معيض" بعد تأكدها من أن الهدف "تأديبي"

المصدر: جريدة الوئام الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alweeam.com.sa/391949

الرياض-الوئام:
أكد مصدر مُطلع في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، أن موضوع أطفال الطائف، الذي عج به الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، في اليومين الماضيين، اتضح أنه كان بهدف تربوي ولم يكن عُنفًا أسريًا، لكن الأب لم يُحسن التصرف.
وأشار المصدر إلى أنه تم إغلاق ملف القضية، بعد أن تم التأكد من أنه ليس هناك أضرار مستمرة على الأبناء، ولم يكن القصد منه العنف الأسري بذاته، وإنما كان الهدف التأديب الشرعي، الذي أساء والدهم التصرف فيه.
وبين المصدر أنه تم التواصل من قبل إدارة القضايا في الجمعية مع عبدالرحمن الذيابي العتيبي، الذي صدر منه تصرف ضد أبنائه، وأبناء أخيه، وتم بحث الموضوع من جوانبه كافة، ووجد أن الهدف تربوي وليس عنفًا أسريًا، لكنه لم يحسن

الطريقة، ولم يتضح أيضًا من خلال الأبناء وحالاتهم، وظروفهم، أن هناك عنفًا متكررًا في مثل هذه الحالات، وبالتالي تم تقديم النصيحة للأب، والتوعية اللازمة في هذا الشأن، وتم تذكيره أن هناك نظامًا لحماية الطفل، ولائحة تنفيذية له، نظامًا للحماية من الإيذاء، ولائحة تنفيذية له.

من جهته قال عبدالرحمن الذيابي العتيبي، الذي عرف بـ ''العم معيض'' في مواقع التواصل الاجتماعي: إن الهدف كان واضحًا وهو التأديب، ولم يُكن عنفًا، مشيرًا إلى تواصله الدائم مع مدرسة أبنائه للوقوف على مستواهم الدراسي، وسلوكياتهم. وشدد على أهمية التربية، وأن الخطأ لا يرضاه أحد، مُستدركًا وقوف جمعية حقوق الإنسان على هذا الموضوع، وتقديم التوعية، والنصيحة، في هذا الجانب.

ولفت إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي، لا يمكن أن تكون لها المصداقية التامة، حيث إنها قد توجد بعض التوتر، والمفترض أن يُمنح الحدث حجمه وحقه.

وأكد أن اسم ''العم معيض''، مسمى اختلقه عدد من نشطاء موقع تويتر وبالتالي شاع هذا الاسم، ووضعوا هذا اللقب بحسب الاقتصادية.

وفي الجانب التربوي والنفسي، بادر منسوبو مدرسة الإمام يعقوب البصري الابتدائية في الحوية شمال الطائف، إلى التخفيف من أثر الإعلام على الطالب سعود الذيابي، الذي ظهر في مقطع الفيديو مضروبًا.

خيزرانة معيض..!!

المصدر: جريدة سبق الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
https://sabq.org

محمد الصيعري الرياض

بلغة الأرقام القياسية اكتسح خبر "جَلْد العم معيض أبناءه بالخيزران" اهتمام المتابعين في مواقع التواصل الاجتماعي والصحف الإلكترونية، خاصة التي أفردت مساحة كافية للخبر؛ ما ساهم في انتشاره على نطاق واسع من حيثالمتابعة والتعليق وردود الأفعال ما بين مؤيد لاستخدام الخيزران المغموسة في الماء في سبيل تربية الأبناء وهم كثر، وقِلّة من المعارضين لطريقة التأديب التقليدية بوصفها امتهانًا للبراءة وحقوق الطفولة..!!

المثير في الموضوع أن غالبية شرائح مجتمعنا متعاطف إلى حد كبير وواضح جدًّا، وعلى نحو من التأييد والتضامن غير المسبوق مع الأب، رغم هيبة وقساوة مشهد التأديب، وذلك على حساب إعلان الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتبُّع المقطع منذ أولى لحظات نشره على شبكة الإنترنت، وهو عكس التوقعات، وأثار موجة من الاستغراب؛ إذ كانت العادة أن "حقوق الإنسان" في أي قضية تلقى ترحابًا واسعًا ونبضًا في قلوب الناس ومزيدًا من "التصفيق" لجهودها ودورها..!!

العم معيض - وهو الاسم الحركي لصاحب الخيزران الشهيرة - لم يأتِ من كوكب عطارد، وإنما نشأ مثلنا في بيئة، اتسمت فيها التربية بنوع من الشدة المطلوبة، والضرب بالخيزران مرة في الشهر، وبالعقال، أيهما أقرب للتناول، وقت وقوع الخطأ الفادح، أو عدم الاستيقاظ للمدرسة، أو في حالات العبث في الممتلكات وشكوى الجيران الناتجة منها، دون أن يكون ذلك في مفهومنا نوعًا من الإيذاء والعنف الأسري..!!

في قضية الخيزران انقلبت قواعد اللعبة؛ فـ"حقوق الإنسان" وقفت في حيرة من أمرها في تصنيف المقطع التأديبي. وما زاد تعاطف الناس مع صاحب المقطع تصريحه الشهير في "سبق": "نحن نعرف نربي أبناءنا.. ولا نحتاج إلى من يعلمنا ذلك.. وعلى (حقوق الإنسان) الالتفات لما هو أكبر من ذلك"..!!

عوامل كثيرة اختصرت طريق وأبواب الشهرة للعم معيض، وجعلت منه شخصية كلاسيكية واسمًا أكثر تداولاً على الألسن والمواقع الإعلامية هذه الأيام.. لكن الخيزران كانت هي السبب الأهم في وصوله لهذه الشهرة من أوسع الأبواب؛وبالتالي سيكون بمقدور صاحبها الاحتفاظ بها، وعدم التنازل عنها حتى وإن وُجد من الشركات والأشخاص من يقدّم العروض المغرية للظفر بها..!!

"حقوق الإنسان" حذرت من أخطاء هندسية بالمبنى

"الصحة" تعلن بدء إجراءات تأهيل مستشفى جازان

المصدر: جريدة سبق الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
https://sabq.org

محمد المواسي
أعلن المتحدث باسم "صحة جازان"، "نبيل غاوي"، اليوم؛ أن مستشفى جازان العام قد تم تقييمه هندسياً واجتاز الاختبارات، ويمر حالياً بإجراءات عملية التأهيل التي سيتم الإعلان عنها فور اعتماد خطتها الزمنية.
وكان فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان؛ قد حذر من تشغيل المستشفى وطالب بتوفير مستشفى بديل، على خلفية الأخطاء الهندسية المرصودة في مبنى المستشفى.
ويشكو سكان مدينة جازان من التنقل بين المستوصفات والمستشفيات الخاصة، وتلك الحكومية البعيدة عن أماكنهم، ويطالبون بحلول عاجلة.
ويطالب أقارب وذوو ضحايا "كارثة حريق الفجر" بصرف التعويضات التي وُعِدُوا بتلقِّيها.
هذا ولا يزال ملف المتهمين في واقعة الحريق غير معروف المصير؛ حيث لم يتم الكشف عن المتسببين الرئيسين في الحريق، ولم يتم الإعلان عن فرض عقوبات عليهم.

وحق "معيضة" يا حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160324/Con20160324830849.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

قلنا مراراً وتكراراً إن جمعية حقوق الإنسان تبحث عن أي قضية مشهورة تصور معها، طبعاً ولا تهون هيئة حقوق الإنسان التي لا تخرج من (بشتها) لا في قضية مشهورة ولا مغمورة.
جمعية حقوق الإنسان تركت كل القضايا التي توسلنا إليها للتدخل فيها لإنقاذ أسر عديدة يعيش بينهم مدمن رفض مستشفى الأمل علاجه ويجلد في أخواته وأمه وربما أبيه ليل نهار ولا أحد يتفاعل مع قضيتهم بما في ذلك جمعية وهيئة حقوق الإنسان.
مرضى نفسيون لم توفر لهم مستشفيات ولا مصحات نفسية يجلدون أسرهم وجيرانهم والمارة في الشوارع، بل ويجلدون أنفسهم بالعيش تحت أشعة الشمس أو بين النفايات أو تحت الجسور، وأكثرهم رفاهية يقطن داخل كبائن الصرافات بحثاً عن البرودة أو الدفء ولم تهتم بهم جمعية وهيئة حقوق الإنسان.

لا أحد يؤيد تصرف معيض بلسعه لأطفاله وأبناء عمومتهم بخيزرانته الشهيرة، لكن لو كل من لسع أبناءه بخيزرانة تم تصويره صدفة وانتشر مقطعه وبحثت عنه جمعية حقوق الإنسان فإن الجمعية ستتحول إلى دوريات مباحث فالعدد كبير جداً، وستنطبق هنا مقولة عادل إمام الشهيرة في مسرحية (شاهد ما شافش حاجة) حين قال (يا بيه لو كل واحد عزل عشان جارته رقاصة البلد كلها حتبات في الشارع).
جمعية حقوق الإنسان عرف عنها أنها لا تبحث عن حق الإنسان بقدر ما تبحث عن وسم (هاشتاق) تخرج من خلاله في الإعلام، فمثلاً لو انعكس الأمر وأصبح (الهاشتاق) عن حق معيض في أن لا يكسر مجلسه بكورة فإن جمعية حقوق الإنسان ستفزع لمعيض وتبحث عن الأطفال الذين كسروا محتويات مجلس معيض، ولو أن (الهاشتاق) كان عن حق معيض في أن ينام وقت القيلولة دون أن يزعجه الأطفال بلعب (بلنتيات) في المجلس فأيضاً ستشارك الجمعية في الوسم لصالح معيض.
أما الطامة الكبرى لو أن الموقف حدث مع امرأة ما (معيضة) مثلاً، فإن جمعية حقوق الإنسان والقنوات الفضائية والبرامج والمقالات ستهب للمطالبة في جلد الأطفال لأنهم حرموها من حقها أثناء القيلولة.

تقاسيم (نحن قومٌ إذا غضبنا لا نَضرِب!)

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Ali-El-Ghasmi/14596843

علي القاسمي

يقيس مقطع فيديو قصير الشغف الاجتماعي للبحث عن مساحة تنفس واختلاق قضية يمكن أن تكون محل نقاش وجدل وتفاعل وأخذ ورد لبضعة أيام، ثم تنتهي بطريقة بسيطة جداً لا تشبه الطريقة العنيفة التي ابتدأت بها مطلقاً، هذا التنفس أشبه بضياع متقن للوقت، وكأننا نتحدث عن مجتمعات ملائكية لم تعرف يوماً ما ماذا تعني «العصا»، ولا كانت طرق استخدامها بالغة الإدهاش والاستغراب، فضلاً عن الأساليب المبتكرة الأخرى التي ظلت بمثابة الرصيد اللاصق الساخر من الذكريات، وخـرّجت برفـقة هذه الأساليب المنوعة أجيالاً مختلفة ولو في جوانب نحن في أمس الحاجة إليها الآن، ننسى سريعاً أن الجيل الحالي من المربين كان محصلة للجيل الذي يطالب بأخذ اللحم وترك العظم بغية إخراج جيل نموذجي يلم بكل ما يقع بين يديه، ويساهم في رِفعة رأس من يمثله وينتمي له.
لم أكن أنوي العبور إلى قضية المجتمع الأكثر بالأمس وما تعارف على تسميتها شعبياً بـ «جلد معيض»، لكني توقفت وتحمست بالفعل عند منعطف دخول جمعية حقوق الإنسان في الحكاية الساخنة المؤلمة على حد وصف المجتمع المائل للعاطفة متى ما أراد والمندفع للعقل وقت ما يريد أيضاً، هذه الحكايات التي تنقلها وسائل التواصل الاجتماعية لا يمكن ضبطها ولا ملاحقتها، ومن المنهك والمزعج والمضحك في آن واحد أن نضيع أوقاتنا معها إلى هذا الحد، فيما خلف وسائل التواصل تكبت قصص ومآسٍ بها من المرارة ما يكفي ويبكي، اقرأ في الدخول الحقوقي الإنساني - وببراءة - أن لدى جمعيتنا فسحة من الوقت كي ترحل برفقة هذه الثواني القصيرة والشغب الطفولي الذي لا يخلو منه بيت، أقف طبعاً ضد المحتوى الذي تمت مشاهدته وتداوله، لكن، مؤمن أنه سيناريو طبيعي لكثير مما يحدث في منازلنا، إن لم يكن وصفة العلاج الوحيدة لكثير من الضجيج ومشاريع الإزعاج وعمليات التخريب التي يعمد لها الصغار والأشقياء والمهووسون بالفعل والحركة.
لم نصل بعد إلى مستوى أن نقف على هذه الحكايات الصغيرة فنسلط عليها الضوء، ونغضب ونقرر ونعلن حال عنف أسرية جديرة بالرصد والمتابعة والملاحقة، لأن ثمة في الأدمغة جملة قاصمة يمكن أن يقولها أي مرب وهي ناشئة من الرصيد الاجتماعي للكلمات والجمل المنطلقة من أصول مهترئة مهتزة للتربية، هذه الجملة تقول: «ولدي... وأنا حر فيه»، جزء لا يستهان به من الثقافة الاجتماعية يرى التربية بهذه الطريقة اتكاء على خلفية الجلد والعظم أو أية خلفية هجومية أخرى، والمسافة التي علينا أن نذرعها من أجل رفع مستوى هذه الثقافة ليست قصيرة البتة، وللأمانة مرة أخرى فهناك من القضايا الاجتماعية التي تحتاج إلى تدخل جمعية حقوق الإنسان وتقديم النهايات التي يصل إليها هذا التدخل ولا يكتفى ضوء الدخول، إلا إن كانت الجمعية في تدخلها بيوميات معيض ومشابهيه ترغب في امتصاص الغضب الشعبي

الموقت والمنسي، وإنهاء الخلاف حول ما إذا كانت هذه قضية عنف أسري أم لا فذاك ذكاء لا أرشحه، ولكني لا أهمله في أجندة الطرح.
وبالمختصر لنتفق أولاً على وصف عام للعنف الأسري مستقى من واقعنا الاجتماعي لا من قواميس التنظير، وبعده فلننفعل ونغضب على أشياء مستفزة إلى أقصى حد، لا أشياء تستفزنا سريعاً وننساها، لأننا نفعلها بطرق مختلفة وتؤدي إلى النتيجة ذاتها.

يعمل على مدار الأربع والعشرين ساعة ويدار بسرية تامة

إطلاق مركز للإبلاغ عن حالات العنف والإيذاء بكوادر نسائية متخصصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139339

الرياض واس

دشّن معالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي مساء أمس، بحضور معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر محمد العيبان، مركز بلاغات العنف والإيذاء وذلك بمقر المركز بالرياض.

واستعرض وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل خلال التدشين، مزايا مركز البلاغات بعد تحديثه وتطويره, مبيناً أن المركز يعنى بتلقي بلاغات العنف والإيذاء الأسري، ويدار بكوادر نسائية سعودية متخصصة ومدربة يبلغ عددها 70 موظفة، كما زوّد بأحدث الأجهزة والتقنيات المتطورة وخصص له الرقم المجاني 1919.

وأشار إلى أن المركز يستقبل البلاغات على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع بسرية تامة ويستهدف النساء بجميع الفئات العمرية، والأطفال دون سن 18سنة، والمستضعفين من كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة.

وبين الدكتور المعيقل أن جميع البلاغات التي ترد إلى المركز يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لها والتأكد من بياناتها، ومن ثم يتم تحويلها لأقرب وحدة أو فريق حماية قريب للحالة التي ورد منها البلاغ, مشيراً إلى عقد دورات تدريب لموظفي الحماية والفرق الميدانية التي سوف تتولى التعامل مع البلاغات على أحدث الأساليب والتقنيات الحديثة لضمان سرعة وصول البلاغ والتدخل السريع وحماية الحالات المعنفة من النساء والأطفال من مصدر العنف والتدرج في الإجراءات من محاولة الإصلاح بين الأطراف إلى التحفظ على الحالات المعنفة وتحويل المعتدي إلى الجهات المعنية، آخذين في الاعتبار مصلحة المرأة والطفل في كل الأحوال.

وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة أن المركز يقوم بتصنيف البلاغات حسب درجة الخطورة، حيث يتم تحويل البلاغات الخطرة إلى الجهات الأمنية، لافتاً النظر إلى وجود أكثر من 22 فريق للحماية الاجتماعية في جميع مناطق ومحافظات المملكة لتلقي البلاغات والتعامل معها.

وأفاد الدكتور المعيقل أن وزارة الشؤون الاجتماعية عقدت شراكات مع جهات حكومية متعددة كوزارة الداخلية ممثلة بإمارات المناطق وأقسام الشرطة، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري التابع لوزارة الحرس الوطني، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، إضافةً إلى شركاء آخرين لنظام الطفل كوزارة العمل، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، ووزارة التجارة، واللجنة الوطنية للطفولة, ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية قامت بالعمل على منظومة من التشريعات والإجراءات الوقائية للحد من حالات العنف الأسري تمثلت في صدور اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.

حضر التدشين معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور ناصر الشهراني، وقائد المركز الوطني للعمليات اللواء الركن عبدالرحمن الصالح، وعضوة مجلس الشورى الأمنية الدكتورة حمده العنزي، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف، وعدد من ممثلي الجهات الحكومية الشريكة في الحماية الاجتماعية.

المركز يعنى بتلقي بلاغات العنف والإيذاء الأسري

بحضور مندوب هيئة حقوق الإنسان

تكرار غياب مُحامي "خلية التجسس".. والمتهمون بلا أوراق

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4127001

خلف الخميسي - الرياض

للجلسة الخامسة على التوالي خلال المرحلة الثانية من محاكمة 32 عنصرا من أعضاء خلية التجسس المرتبطة بجهاز الاستخبارات الإيراني، التي تعقدها المحكمة الجزائية في الرياض، توالت الأعذار تلو الأخرى، إلا أن أمس شهد غياب المتهم العاشر ليرد على التهم الموجهة له من قبل المدعي العام عن حضور الجلسة للمجموعة الخامسة التي تضم المتهمين التاسع والعاشر.

وعلى الرغم من امتثال المتهم التاسع وحده أمام القضاء برفقة أخيه، إلا أنه حضر خالي اليدين دون تقديمه أي ردود حول التهم الموجهة إليه من قِبل ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام، كما طلب المتهم التاسع من ناظر القضية تقديم بعض الطلبات ليعرضها على المحامي الذي غاب عن الجلسة للنظر فيها، والرد على التهم الموجهة إليه، وقال القاضي للمتهم: "كلما أسرعت في تقديم جوابك سيكون لصالحك".

كما طلب المتهم التاسع أيضاً من القاضي السماح له بالجلوس مع موكله - أخيه - لإعداد الجواب في الجلسة المقبلة التي حددتها المحكمة في شهر رجب القادم، والتي ستكون الفرصة الأخيرة للمتهم للرد على ما وجهه إليه المدعي العام من تهم. جاء ذلك بحضور مندوب هيئة حقوق الإنسان الذي حضر بدوره جلسة الاستماع لردود المتهمين من خلية التجسس.

ووجه المدعي العام عدة تهم عبر الأوراق التي رفعها في وقت سابق ضد أعضاء خلية التجسس، أبرزها تكوين خلية تجسس بالتعاون والارتباط والتخابر مع عناصر من المخابرات الإيرانية، وتقديم معلومات في غاية السرية والخطورة في المجال العسكري تمس الأمن الوطني للمملكة ووحدة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة.

أيضاً من ضمن تهم المدعي العام، إفشاء بعض أعضاء الخلية سرا من أسرار الدفاع، والسعي لارتكاب أعمال تخريبية ضد المصالح والمنشآت الاقتصادية والحيوية في البلاد، والإخلال بالأمن، والطمأنينة العامة، وتفكيك وحدة المجتمع، وإشاعة الفوضى، وإثارة الفتنة الطائفية والمذهبية، والقيام بأعمال عدائية ضد المملكة.

وجاء من ضمن التهم، تمويل أعضاء الخلية للإرهاب والأعمال الارهابية، والاشتراك فيه عن طريق الاتفاق والتحريض عبر عصابة منظمة المجرم بموجب المادة الثانية من نظام مكافحة غسل الأموال، وارتكاب معظمهم لجرائم الرشوة بأخذ أموال مقابل الإخلال بواجبات وظيفتهم، وحيازة بعضهم أسلحة بقصد الإخلال بالأمن الداخلي المجرم والمعاقب عليه بموجب نظام الأسلحة والذخائر.

فيما قام بعضهم بارتكاب جريمة التزوير، وعقدهم العديد من الاجتماعات بأماكن مختلفة مع عناصر المخابرات الإيرانية، وتسليمهم تقارير دورية تمس أمن المملكة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وإفشاء بعضهم تعاميم وبرقيات سرية تمس أمن السعودية ووحدة وسلامة أراضيها، ودخول بعضهم بطريقة غير مشروعة إلى انظمة معلوماتية عن طريق جهاز الحاسب الآلي لغرض الحصول على بيانات سرية تمس أمن المملكة الداخلي والخارجي واقتصادها الوطني.

د. القصبي يطلق مركز بلاغات العنف والإيذاء على مدار الساعة بكوادر نسائية متخصصة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
ah.com/2016/20160322/ln55.htm3http://www.al-jazir

الجزيرة - سلطان المواش:
دشن وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي مركز بلاغات العنف والإيذاء الذي يستقبل بلاغات العنف والإيذاء الأسري على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع بكوادر نسائية متخصصة بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان معالي الدكتور بندر العيبان والدكتور ناصر الشهراني نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان واللواء الركن عبدالرحمن الصالح قائد المركز الوطني للعمليات الأمنية والدكتورة حمدة العنزي عضو مجلس الشورى والدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري وعدد من ممثلي الجهات الحكومية الشريكة في الحماية الاجتماعية.
وكشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل عن مزايا مركز بلاغات العنف الأسري بعد تحديثه وتطويره بشكله الجديد وهي زيادة عدد الكوادر العاملة في استقبال البلاغات وفتح خط ساخن لاستقبال الحالات وعقد شراكات متعددة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بمباشرة الحالة بشكل فوري والتواصل المباشر مع البلاغ.
وقال إن المركز يعنى بتلقي بلاغات العنف والإيذاء الأسري، ويدار بكوادر نسائية سعودية متخصصة ومدربة يبلغ عددها 70 موظفة، وزود بأحدث الأجهزة والتقنيات المتطورة وخصص له الرقم المجاني 1919، مشيراً إلى أن المركز يستقبل البلاغات على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع بسرية تامة وبالسرعة المطلوبة للوصول إلى الفئات المستهدفة وهي: النساء بجميع الفئات العمرية، الأطفال دون سن 18سنة، المستضعفين من كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
وأكد الدكتور المعيقل إن جميع البلاغات التي ترد إلى المركز يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لها والتأكد من بياناتها، ومن ثم يتم تحويلها لأقرب وحدة أو فريق حماية قريب للحالة التي ورد منها البلاغ. وأكد أنه تم عقد دورات تدريب لموظفي الحماية والفرق الميدانية التي سوف تتولى التعامل مع البلاغات على أحدث الأساليب والتقنيات الحديثة لضمان سرعة وصول البلاغ والتدخل السريع وحماية الحالات المعنفة من النساء والأطفال من مصدر العنف والتدرج في الإجراءات من محاولة الإصلاح بين الأطراف إلى التحفظ على الحالات المعنفة وتحويل المعتدي إلى الجهات المعنية، آخذين في الاعتبار مصلحة المرأة والطفل في كل الأحوال.
وأوضح المعيقل أن مركز البلاغات يقوم بتصنيف البلاغات حسب درجة الخطورة ويتم تحويل البلاغات الخطرة إلى الجهات الأمنية، وأضاف أنه يوجد أكثر من 22 فريقاً للحماية الاجتماعية في جميع مناطق ومحافظات المملكة لتلقي البلاغات والتعامل معها.
وبين المعيقل أن وزارة الشؤون الاجتماعية عقدت شراكات مع جهات حكومية متعددة كوزارة الداخلية ممثلة بإمارات المناطق وأقسام الشرطة، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة العدل، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة حقوق الإنسان، وبرنامج الأمان الأسري التابع لوزارة الحرس الوطني، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مضيفا أن هناك شركاء آخرين بالنسبة لنظام الطفل مثل: وزارة العمل، الرئاسة العامة لرعاية الشباب، وزارة التجارة، اللجنة الوطنية للطفولة، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
الجدير بالذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية قامت بالعمل على منظومة من التشريعات والإجراءات الوقائية للحد من حالات العنف الأسري تمثلت في صدور اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.

شراكة تثقيفية بين "تعليم تبوك" وهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
https://sabq.org

نواف الغضوري تبوك
لتقى المدير العام للتعليم في منطقة تبوك الدكتور عمر بن أحمد الشريف اليوم بمكتبه بمقر الإدارة مدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة تبوك عبدالرحيم العطوي وأعضاء فرع الهيئة بالمنطقة.
وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون والشراكة التثقيفية بين تعليم تبوك وهيئة حقوق الإنسان في المنطقة، وذلك ضمن برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان التي تنفذها الهيئة للمجتمع.
ونوه مدير التعليم خلال اللقاء بجهود هيئة حقوق الإنسان والأعمال الخدمية والإنسانية التي تضطلع بتنفيذها في المنطقة في إطار تعزيز القيم التي يحث عليها الدين الإسلامي والاهتمام بتنمية الإنسان، وتوعية المجتمع بحقوقه وواجباته، مشيرًا إلى أن وزارة والتعليم تولي هذا الجانب جل عنايتها، من خلال تنفيذ برامج وقائية وإرشادية في المدارس.
واستعرض مدير فرع حقوق الإنسان الإطار التنظيمي للهيئة وجهودها المحلية والدولية وملامح من إجراءاتها الميدانية المختلفة، موضحاً أن هذا اللقاء يأتي في سياق الاستفادة من الخبرات التربوية التعليمية في خدمة قضايا حقوق الإنسان وتفعيل الشراكة التثقيفية بين الهيئة والتعليم في المنطقة.
حضر اللقاء مدير إدارة التوجيه والإرشاد بتعليم تبوك الدكتور يحيى العطوي ومدير إدارة الإعلام التربوي علي القرني.

خيزرانة معيض ولسعات جدتي!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160323/Con20160323830600.htm

ياسر أحمدي

لم ينجُ أحد منّا من خيزرانة الطيبين في البيت أو الحارة، إذ يتكفل كل من هو أكبر منك سنا بمهمة تأديب الصغار وربما الكبار. ذات مرة لسعني أحد أقاربي بالسوط لخطأ بسيط تورطت فيه، فعدت خلسة إلى دار جدتي شاكيا باكيا، فتولت - رحمها الله - إكمال المهمة بأفضل وأيسر ما يكون من الجلد بالشباشب، وجلدات إضافية دون أن تسأل عن ما اقترفته من جرم، وبقيت آثار سياط جدتي علامات فارقة على ظهري حتى اليوم لتجسد علامة ذكاء فارقة وانتهاك حقوق الإنسان!
ما فعله «العم معيض» أو الأخ عبدالرحمن مع أنجاله في البيت يفعله كل الآباء، وهو عين الصواب لما يفعله العم بشير مع صغاره وأحفاده، الضرب بالعقال وتسديد الضربات الركنية بالشباشب حتى أن صغاره يتندرون على مهارته في التسديد ويطلقون عليه «ميسي» ومن يريد أن يحبط مشاعره يناديه بـ هزازي - زمانه.
صحيح .. أن المغالاة في العقاب البدني في البيت والمدرسة مستهجن ومعاقب نظاما، وتثير غضب هيئة حقوق الإنسان التي تشغل - أحيانا - نفسها ببعض القضايا التي يمكن معالجتها بالروح الأبوية والمنزلية، وهي النظرية التي أطلقها «العم معيض» حين شعر برغبة الهيئة في التدخل في أمر خيزرانته الموقرة. يقول صديقي بشير : ما خابت مدارسنا إلا بعدما فقد المعلم هيبته وسط طلاب مشاغبين متنطعين مدللين، جيل «البرغر»، وتواري السوط إلى متحف التاريخ، حتى أعاده

لنا معيض بكل عفوية، محركا عقولنا وقلوبنا بلسعات من الخيزران. نحن قوم تحركنا العصا، والهياط والعياذ بالله.
وعندما نسافر خارج بلادنا نحب التميلح و«البصبصة» ونحتاج لأشواط من الأسواط.

متهمان كررا جملة "لم نجتمع بالموكلين" "الجزائية" تحقق من موافقة المحامين للترافع عن "خلية التجسس"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160324/Con20160324830833.htm

منصور الشهري (الرياض)
أعلن رئيس الجلسة القضائية التي تنظر قضية خلية التجسس الإيرانية، رغبته التحقق من مدى قبول المحامين الموكلين عن أعضاء الخلية الترافع عن موكليهم، وذلك في أعقاب مواصلة المحامين الغياب عن حضور جلسات تقديم الدفوع أمامه لليوم السابع على التوالي.
وكرر كل من المدعى عليهما الـ 13 والـ14 أثناء حضورهما جلسة أمس (الأربعاء) أمام القاضي في المحكمة الجزائية المتخصصة مبررات عدم تمكنهما من الاجتماع بالمحامين الموكلين عنهما مما تعذر إحضارهما الإجابات على التهم المنسوبة لهما، وهي الجملة التي سبق أن ساقها متهمون آخرون في جلسات سابقة، ليبلغهما القاضي أن الجلسة القادمة (حددها بعد أكثر من شهر ونصف من الآن) بأنها ستكون المهلة الأخير لتقديم إجاباتهما، موضحا لهما أنهما سبق أن وكلا في الجلسة السابقة عددا من المحامين ولكن عدم حضورهما للجلسة يجعل هناك تشكيكا في مدى قبولهما للترافع عنهما.
يذكر أن المتهمين يشتركون في كثير من التهم مع اختلاف دور كل منهم، ومن أبرز تلك التهم تكوين خلية تجسس بالتعاون والارتباط والتخابر مع عناصر من المخابرات الإيرانية بتقديم معلومات في غاية السرية والخطورة في المجال العسكري تمس الأمن الوطني للمملكة ووحدة وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وإفشاء سر من أسرار الدفاع، فيما اتهم بعض عناصر الخلية بقابلتهم للمرشد الأعلى بجمهورية إيران علي خامنئي بالتنسيق مع عناصر المخابرات الإيرانية.
واتهموا أيضا بسعيهم لارتكاب أعمال تخريبية ضد المصالح والمنشآت الاقتصادية والحيوية في المملكة، والإخلال بالأمن والطمأنينة العامة، وتفكيك وحدة المجتمع بإشاعة الفوضى وإثارة الفتنة الطائفية والمذهبية، والقيام بأعمال عدائية ضد المملكة.
كما اتهموا بالخيانة العظمى لبلادهم ومليكهم وأمانتهم لارتباطهم وتخابرهم مع عناصر من المخابرات الإيرانية للقيام بأعمال عدائية ضد المملكة، وتقديمهم لهم معلومات في غاية السرية والخطورة تمس أمن المملكة واستقرارها وسلامة أراضيها وقواتها المسلحة، وعملهم على تجنيد أشخاص يعملون في أجهزة الدولة لغرض التجسس والتخابر لصالح خدمة المخابرات الإيرانية وتحقيق أهدافها.
واتهم عناصر خلية التجسس بسفر معظمهم إلى إيران ولبنان ومقابلتهم هناك عناصر من المخابرات الإيرانية وتلقيهم دورات عدة لغرض إجادة عملهم التجسسي.
والد المدعى عليه ضحية الغدر والخيانة منذ 13عاماً
لم يسلم والد المدعى عليه من بطش وغدر الإرهابيين إذ شهد منزله حادثة استشهاده وستة من رجال الأمن في عام 1424هـ.

ووفق التفاصيل آنذاك فإن مصلحة التحقيق لدى الجهات الأمنية اقتضت حاجتها تفتيش مقر إقامة المدعى عليه فقام والده الذي يشاركه ابنه المنزل بمرافقة رجال الأمن لإتمام التفتيش، حيث كان الأب مثالا للمواطن الغيور المخلص (وفق وصف أطلقته عليه وزارة الداخلية في بيان رسمي آنذاك) مبديا تعاونا تاما واستقبل بنفسه المفتشين، ونفذت الإجراءات الأولية بيسر وسهولة حيث تم العثور على بعض المضبوطات.

وقبيل الانتهاء من إجراءات التفتيش وأثناء تبادل الحديث بين والد المدعى عليه وبعض المفتشين في الفناء الداخلي للمسكن انهمر وابل من الرصاص باتجاههم من خلال بوابة المنزل واتسع نطاقها لتشمل الطابق الأرضي حيث قتل على الفور والد المدعى عليه -رحمه الله- وسقط إلى جواره ستة من رجال الأمن، وقد صدرت آنذاك توجيهات عليا بتكريم أسر الشهداء من رجال الأمن ووالد المدعى عليه.

الدعم والتجنيد والتمويل ونقل الأسلحة أبرز 28 تهمة

وجه المدعي العام إلى المدعى عليه 28 تهمة في جلسات سابقة أبرزها انضمامه إلى خلية إرهابية داخل المملكة تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي المناهض للدولة لانتهاجه مذهب الخوارج في التكفير، والخروج المسلح على ولي الأمر، واعتناقه المنهج التكفيري المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، تواصله مع أعضاء التنظيم الإرهابي وقادته والالتقاء بهم والإقامة معهم في الأوكار الإرهابية والتنقل معهم، ودعم التنظيم الإرهابي بالتوسيط والتنسيق لترتيب اللقاءات بين أعضاء التنظيم حيث كان هو حلقة الوصل والمنسق للقاء بين أخطر عناصر تنظيم القاعدة في الداخل.

كما اتهم بدعمه التنظيم الإرهابي من ناحية تأمين المأوى لأعضائه، ودعمهم بعناصر بشرية بتجنيده 13 إرهابيا، ومشاركته في عملية تفجير أحد ضباط المباحث العامة داخل منزله وذلك من خلال قيامه بدلالة الهالك فيصل الدخيل على منزله وذهابه برفقته لمنزل الضابط للتأكد من موقعه، ومشاركته في عملية استهداف أحد ضباط المباحث العامة عبر تفجير سيارته.

كما اتهم بتمويله الإرهاب والعمليات الإرهابية ودعم التنظيم الإرهابي من خلال جمعه التبرعات المالية لصالحها، وتستره على عملية استهداف أحد ضباط المباحث عندما أخبر الهالك فيصل الدخيل بأنه هو من حاول اغتياله وذلك بإطلاق عدد 23 طلقة على سيارته وبرفقته الهالكين عبدالعزيز المقرن وصالح العوفي.

ومن ضمن التهم رصده مبنى قوات الطوارئ شرقي الرياض بتكليف من الهالك فيصل الدخيل تمهيدا لاستهدافه، ودعم التنظيم الإرهابي عسكريا من خلال قيامه بحيازة سيارة من طراز داتسون داخل منزله محملة بالمتفجرات، ونقل الأسلحة والذخيرة من إحدى الاستراحات بحي المونسية إلى المستودع بحي السلام، ونقل كمية من الأسلحة والذخيرة من منزله إلى المستودع بحي السلام، وإيصال سيارة من طراز (لومينا) إلى منزله وإنزال ما بها من أسلحة وذخيرة ومن ضمنها صاروخ (سام 7)، ومشاركته في عملية إرهابية تستهدف مجموعة من ضباط المباحث العامة، ومشاركته في عملية دفن جثمان الهالك عامر الشهري.

«قاعدي» للقاضي: قدمت كنز معلومات طوعا وبلا إكراه

كشف أحد عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي والذي تتم إعادة محاكمته حاليا بعد نقض حكم قتله تعزيرا من قبل المحكمة العليا أنه (كنز معلومات) للجهات الأمنية بتقديمه معلومات ساعدت في إحباط وكشف أوكار لعناصر التنظيم داخل المملكة.

وشهدت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس (الأربعاء) عقد جلسة قضائية للمدعى عليه بحضور كل من شقيقه والمدعي العام وممثلي وسائل الإعلام ومندوب هيئة حقوق الإنسان، حيث أكد المدعى عليه بأنه بعد ثلاث ساعات من القبض عليه من قبل الجهات الأمنية بادر بشكل طوعي منه ودون أن يتعرض لأي إكراه بتقديم معلومات مهمة للجهات الأمنية عما كان يخطط له تنظيم القاعدة من عمليات إرهابية في مدينة الرياض، إضافة لإدلاله على مستودع الأسلحة الخاص بالتنظيم والسيارتين المشركة بالمتفجرات المعلن عنها آنذاك من قبل وزارة الداخلية.

وطالب المدعى عليه، رئيس الجلسة القضائية بإمهاله للجلسة القادمة لتقديم إجاباته بشكل كتابي تتضمن كافة دفوعه وإيضاحاته على كل ما اتهم به إضافة إلى ما أسهم به من معلومات للجهات الأمنية ساعدت (على حد وصفه) في إحباط عمليات إرهابية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الادعاء العام": نبحث عن الموقوفين بصفة غير مشروعة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14563668

الرياض - «الحياة»
دعت هيئة التحقيق والادعاء العام عبر معرفها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» المواطنين والمقيمين، إلى إبلاغها عن أي مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة.
وجاء في التغريدة: «لكل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة أن يبلغ هيئة التحقيق والادعاء العام، وهي المادة 40 من نظام الإجراءات الجزائية، وتوفر الهيئة عبر تطبيقها وموقعها الإلكتروني خدمة شكوى سجين أو موقوف للإبلاغ عن أي سجين أو موقوف بطريقة غير مشروعة إلكترونياً».
وأبانت أن رؤيتها ورسالتها وقيمها، بحسب الموقع الإلكتروني الرسمي، ترتكز على «تعزيز العدالة وحماية المجتمع بأداء مميز ريادي، وحماية الحقوق والحريات، من خلال نصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم، وفقاً للنصوص الشرعية والقواعد المرعية، والعمل على تكريس ذلك وتعزيزه، بالتعاون مع الجهات العدلية والأمنية ذات العلاقة.
وأوضحت أن لديها اختصاصات عدة، من بينها التحقيق في الجرائم، والتصرف برفع الدعوى أو حفظها طبقاً للوائح، والادعاء أمام الجهات القضائية، وطلب تمييز الأحكام، والإشراف على تنفيذها، والرقابة والتفتيش على السجون ودور التفتيش وأي أماكن تنفذ فيها أحكام جزائية، والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين، والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم.

وزير العمل يستقبل شكاوى مواطنين في مكة والمدينة عبر "الاتصال المرئي"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14565261

الرياض - «الحياة»
في إطار خدمة الاتصال المرئي، التي أطلقتها وزارة العمل أخيراً، تواصل وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني مع عدد من عملاء الوزارة في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، إذ استمع إلى مضمون مطالبهم حول مواضيع عدة، موجهاً الإدارات المعنيـــة بالوزارة إلى النظر في محتوى الشكوى وحلها خلال الأيام القريبة المقبلة.
وتفاعل وزير العمل خلال استماعه إلى عملاء الوزارة عبر خدمة «الاتصال المرئي»، مؤكداً إنجاز مطالبهم وفقاً لنظام العمل، ومشدداً على أن الوزارة تفتح أبوابها دائماً لعملائها للنظر إلى شكواهم ومطالبهم وحلها بما يحقق المصلحة وييسر أمورهم من دون تحمل مشقة العناء والسفر للحضور إلى الرياض. وكانت وزارة العمل أطلقت خدمة «الاتصال المرئي» لتسهيل التواصل بين عملاء الوزارة وقياداتها من دون تكلف عناء التنقل والسفر من منطقة إلى أخرى، وأتاحت لعملائها في جميع مناطق المملكة التواصل مع قيادات الوزارة عبر 60 مكتباً تابعاً لأفرعها في مختلف المناطق، وتبدأ خطوات طلب خدمة التواصل مع قيادات الوزارة وصولاً إلى الوزير عبر الاتصال بالرقم الموحد لخدمة العملاء 19911، وطلب حجز موعد للمقابلة. يذكر أن الوزارة أشارت إلى أنها تهدف من خدمة «الاتصال المرئي» إلى استماع المسؤولين والقياديين في الوزارة لأكبر عدد ممكن من العملاء في مختلف مناطق المملكة والتواصل معهم وحل المشكلات التي تواجههم، بما يسهم في زيادة جودة وفاعلية خدمات الوزارة.

"الشؤون الاجتماعية" تطلق نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14563705

الرياض - «الحياة»

تبدأ وزارة الشؤون الاجتماعية اليوم (الأحد) العمل بالنظام الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي أقره مجلس الوزراء أخيراً، وتطبيق لائحته التنفيذية، إضافة إلى إطلاق مشروع الإفصاح واستعراض بيانات القطاع غير الربحي، ونظام حوكمة وتقويم أداء الجمعيات الأهلية.

وبحسب وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية الدكتور حماد الحمادي، فإن انطلاق العمل بالنظام الجديد يدشن مرحلة جديدة في مسيرة العمل التنموي، لافتاً إلى أن النظام يتضمن أهدافاً تنموية واجتماعية، وإضافات تطويرية ومميزات مقننة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، من حيث تصنيفها وتحديد مهمات الوزارة والجهات المشرفة عليها، التي ستسهم في دعم وتنظيم العمل الاجتماعي والخيري بالمملكة، والرقي بالخدمات التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الأهلية البالغ عددها (746) جمعية و(162) مؤسسة.

ولفت الحمادي الانتباه إلى أن من أبرز ملامح النظام ولائحته التنفيذية تحديد مهمات الوزارة والجهات المشرفة عليها، إذ تتولى الوزارة الإشراف والرقابة والمتابعة الإدارية والمالية، فيما تقوم الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالإشراف الفني، كل في ما يخصه، كما أتاح النظام تشكيل مجلس خاص للجمعيات، إضافة إلى مجلس آخر للمؤسسات الأهلية، وإنشاء «صندوق دعم الجمعيات»، الذي يهدف إلى دعم برامج الجمعيات وبحث سبل تطويرها، بما يضمن استمرار أعمالها، والسماح بتأسيس الصناديق العائلية.

كما حدد النظام فترة الرد على إصدار التراخيص خلال مدة لا تزيد على (60) يوماً من تاريخ إكمال مسوغات تقديم الطلب، وإمكان تقديم طلب إنشاء جمعية بما لا يقل عن (10) أشخاص، ومعاملة الصناديق العائلية على أنها مؤسسات أهلية، في حين سمح النظام للشخصيات الاعتبارية بتأسيس المؤسسات والجمعيات الأهلية، فضلاً على تعاقد الجمعيات مع الجهات الحكومية والخاصة لتنفيذ خدماتها أو برامجها، والسماح بالجمع بين الوظيفة في الجمعية وعضوية مجلس الإدارة، بعد موافقة الوزارة، ووفقاً للائحة التنفيذية.

وأضاف الحمادي «أن الوزارة تحرص باستمرار على مراجعة اللوائح التنفيذية المتعلقة بعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية وتقنينها، وإجراء التعديلات عليها بما يحقق مزيداً من المرونة في عملها، ومن ثم تشجيعها على تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، بما يتناسب مع متطلبات الواقع والمستجدات الحالية والمستقبلية».

بدوره أوضح مستشار وزير الشؤون الاجتماعية للتنمية والتطوير المشرف على المشروع الدكتور سالم الديني أن الوزارة ستبدأ، بالتزامن مع انطلاق نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية، العمل على إطلاق منصة إلكترونية خاصة ببيانات القطاع غير الربحي، إلى جانب إطلاق نظام حوكمة وتقويم أداء الجمعيات الأهلية (إحكام)، مشيراً إلى أن المنصة الإلكترونية للقطاع غير الربحي تهدف إلى استعراض البيانات المالية والديموغرافية والبشرية والتصنيف النوعي للجمعيات وأهدافها وأنشطتها، وستكون متاحة أمام الرأي العام، لتسهيل عملية الإفصاح وإتاحة البيانات، وإبراز جهود القطاع غير الربحي، وتعزيز فرص التنسيق والاستثمار الاجتماعي في القطاع.

وأشار الديني إلى أن الوزارة تسعى لقيادة وتوجيه نمو الجمعيات وفرص التوسع الكمي والنوعي في تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديدة، من خلال استعراض الفجوات التنموية التي يمكن أن يسهم المواطنون في سدها، من خلال تأسيس جمعيات ومؤسسات أهلية متخصصة، إذ تهدف المنصة إلى رفع مستوى الشفافية للقطاع غير الربحي وتمكين أصحاب المصلحة من مساءلة منظمات القطاع ومتابعة أدائها.

"الشورى" يناقش تمديد خدمة الموظفين إلى 62 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 9 جماد ثانى 1437هـ - 18 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14536345

الرياض - «الحياة»

يناقش مجلس الشورى الإثنين المقبل خلال جلسته العادية الخامسة تقرير اللجنة المالية في شأن مقترح تعديل نظام التقاعد المدني، الذي ينص على إحالة الموظف إلى التقاعد عند بلوغه الـ60، ورفعه إلى 62.

وتضمن تقرير اللجنة المالية ثلاثة مقترحات قدمها عدد من أعضاء المجلس تمثلت بتعديل المادة الـ 15 من نظام التقاعد المدني لرفع سن التقاعد للموظف إلى 62 بدلاً من 60، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد خدمته حتى بلوغه سن الـ67 بدلاً من الـ65، ويستثنى من ذلك الوزراء والقضاة، في حين يجوز في الحالات الاستثنائية تمديد الخدمة بعد سن الـ 67 بمرسوم ملكي.

وتمثل المقترح الثاني بتحديث نظام التقاعد المدني في ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين ظروف المستفيدين من نظام التقاعد بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي، بينما حث المقترح الثالث على ترسيخ مبدأ حماية الحقوق، وإعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة وحاجات أسر المتقاعدين، وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين بعد الإحالة إلى التقاعد وكبر السن.

كما سيناقش المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1435-1436هـ، الذي تضمن توصيات عدة، منها المطالبة بتمكين المجلس الصحي السعودي من القيام بدوره في متابعة تنفيذ استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة، وتذليل الصعوبات أمام تعيين الكفاءات الطبية السعودية من خريجي الجامعات المحلية والخارجية وإعطائهم الأولوية في التوظيف.

وسيقوم المجلس في هذه الجلسة بالتصويت على توصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في شأن تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1435-1436هـ، فضلاً على مناقشة تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة للعام المالي 1435-1436هـ، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن مقترح إضافة مادة جديدة إلى نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي.

ويطالب بمساواة رواتب لجان التنمية الاجتماعية الأهلية مع الجمعيات الخيرية

طالبت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام المالي 1435-1436هـ، بمساواة لجان التنمية الاجتماعية الأهلية مع الجمعيات الخيرية في ما يتعلق بتحمل رواتب المحاسبين والمديرين التنفيذيين والاختصاصيين الاجتماعيين من الجنسين. ويجري مجلس الشورى مشاورات حول تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، إضافة إلى تصويت المجلس على توصيات لجنة التعليم والبحث العلمي بخصوص تقرير الأداء السنوي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للعام المالي 1435-1436هـ، كما يتضمن جدول أعمال المجلس مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

ويدعو إلى تكليف جهة محايدة

لتقويم أداء عمل هيئة الري والصرف

يستعرض مجلس الشورى الأربعاء المقبل توصية ضمنتها لجنة المياه والزراعة والبيئة لتقريرها تدعو إلى تكليف جهة محايدة لتقويم أداء عمل هيئة الري والصرف منذ إنشائها.

كما يصوت المجلس على توصية في شأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء والمشاريع التابعة لها للعام المالي 1435-1436هـ، ومطالبة الهيئة بتطبيق أسلوب الهندسة القيمية في جميع مشاريعها الأساسية في جوانب التشغيل والصيانة.

كما يطلع المجلس على تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للعام المالي 1435-1436هـ، وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن مقترح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني.
فيما يناقش المجلس تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن مشروع اتفاق الخدمات الجوية بين حكومة المملكة وحكومة البرازيل.

لجنة شوريّة تدرس العقوبة إضافة إلى السجن والغرامة

التشهير بـ"الدعوجية" ومنتحلي صفة المحامي والمشطوبين من جدول المهنة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138956

الرياض - عبدالسلام البلوي
يدرس مجلس الشورى التشهير بممارس مهنة المحاماة خلافاً لأحكام نظامها أو لمنتحل صفة المحامي "الدعوجي"، أو عاد لممارستها بعد شطب اسمه من جدول المحامين، وأوصت لجنة متخصصة بإدراج عقوبة التشهير للمادة 37 إضافة إلى نصها الحالي الذي ينص على معاقبة منتحل صفة المحامي والحالات المشار إليها بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف ريال أو بهما معاً، وتشمل عقوبة التشهير بكل من ترافع -وهو غير محامٍ- أمام الجهات خلافاً للمادة 18 من النظام ولائحتها التنفيذية والتي تعطي حق الترافع لمن لديه وكالات من ثلاثة أشخاص متعددين حتى لو لم يكن لديه رخصة محاماة ولا يقبل منه الترافع عن غيرهم في فترة زمنية واحدة ويقوم بتعبئة نموذج في المحكمة بهذا الخصوص.
ويشترط في هذا الوكيل أن لا يكون موظفا في الدولة وأن يكون سعوديا، كما تعطي هذه المادة حق الترافع للزوج عن زوجته والعكس، والأصهار وذوي القربى فيما بينهم حتى الدرجة الرابعة، والشخصيات المعنوية يترافع عنها الممثل النظامي لها، وناظر الوقف والوصي فيما يخص الوقف والوصاية، والأجهزة الحكومية يتولى الترافع عنها أو من يفوضه بمذكرة رسمية بشرط أن يكون الموظف سعودي الجنسية، والمتدرب في مكتب المحامي يتولى الترافع بصفته وكيلا عن المحامي، وأخيراً سفير الدولة يتولى الترافع بموجب وكالة شرعية.
إلى ذلك سلمت اللجنة القضائية تقريرها النهائي بشأن تعديل نظام المحاماة وإضافة عقوبة التشهير له للهيئة العامة للمجلس تمهيداً لإدراجه لبنود جدول أعمال جلسات العادية الأسبوعية ومناقشته والتصويت عليه.

في تعميم موجّه لمحكمتي الاستئناف الجزائية

وزير العدل: قضايا السب والقذف في مواقع التواصل من اختصاص القضاء العام

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 جماد ثانى 1437هـ - 19 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138607

الرياض – مبارك العكاش

وجّه رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الشيخ د. وليد الصمعاني المحاكم بنظر قضايا السب والقذف والشتم عبر مواقع التواصل الإجتماعي لدى القضاء العام، بعد تنازع الاختصاص الذي كان سابقاً ما بين بعض المحاكمة واللجنة الابتدائية لنظر مخالفات النشر الإلكتروني السمعي والبصري في وزارة الثقافة والإعلام.

وأكد د. الصمعاني في خطاب موجه لرئيس محكمة الاستئناف بالرياض، ورئيس المحكمة الجزائية بالرياض، بأنه بعد دراسة تنازع الاختصاص الحاصل سابقاً من كافة جوانبه، وبعد الاطلاع على نظام الإجراءات الجزائية وعلى نظام المطبوعات والنشر، واللائحة التنفيذية لنشاط النشر الإلكتروني، وعلى نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، واستطلاع ما عليه العمل في المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في عموم المملكة، التي ترى اختصاص القضاء العام بمثل هذه القضايا، قرر المجلس الأعلى للقضاء اختصاص القضاء العام بنظر قضايا السب والقذف والشتم في مواقع التواصل الاجتماعي.

ثامر القاسم

وشدد رئيس المجلس الأعلى للقضاء على الالتزام بما انتهت إليه لجنة فصل تنازع الاختصاص بالمجلس الأعلى للقضاء والعمل بموجبه وإكمال ما يلزم حيال ذلك.

يذكر ان بعض المحاكم كانت ترى اختصاص اللجنة الابتدائية للنظر في مخالفات النشر الإلكتروني والسمعي والبصري بوزارة الثقافة والاعلام بقضايا السب والقذف والشتم في مواقع التواصل الاجتماعي في الحق الخاص، ليمثل لدى بعض أصحاب القضايا ارباكاً كبيراً، قبل ان يحسم الجدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء ويلزم المحاكم بنظر هذه القضايا وذلك في الحق الخاص.

إلى ذلك، أوضح المحامي ثامر القاسم بأن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر من الوسائل التي أصبحت جزءا مؤثرا في مجتمعنا في كافة المجالات حتى أثرت في قرارات مشهورة؛ كان دافعها الأساسي؛ تغريدة أو منشور في إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، ولما كان هذا الانتشار الواسع لتلك الوسائل؛ يستلزم منه محاورات ومناقشات، قد ينتج عن بعضها تعدٍّ وتجاوز شرعي وأخلاقي، يصل إلى القذف والسب والشتم المحرم شرعاً، والمجرَّم نظاماً؛ كان لمن تضرر الحق في رد الاعتبار ومحاسبة المتجاوز قضاءً.

وأضاف القاسم: لخصوصية وطبيعة وسائل التواصل الاجتماعي؛ اختلفت الجهات القضائية في اختصاص النظر فيها بين لقضاء العام واللجنة الابتدائية للنظر في مخالفات النشر الإلكتروني والسمعي والبصري بوزارة الثقافة والاعلام، وهل يكون النظر في الاختصاص للوسيلة (النشر الالكتروني) أم للجرم (قذف، سب، شتم)، ولذلك تفاوتت الأحكام والقرات في اختصاص جهة وعدم اختصاص أخرى، مشيراً إلى أن المُنظِّم حلّ إشكال تنازع الاختصاص الحاصل بين الجهات القضائية بإنشاء لجنة تسمى "لجنة الفصل في تنازع الاختصاص" تابعة للمجلس الأعلى للقضاء؛ فأصدرت قرارها باختصاص القضاء العام ممثلاً بالمحاكم الجزائية في نظر الحق الخاص في تلك القضايا، وتعميم رئيس المجلس مؤكد لهذا القرار.

وذكر المحامي ثامر القاسم أن اختصاص القضاء العام بالنظر في شأن الحق الخاص في قضايا القذف والتشهير والسب؛ لا يعني إسقاط الحقوق الأخرى كالحق العام، والتي تختص بنظره اللجنة، وإيقاع العقوبات المنصوص عليها في الأنظمة ذات العلاقة كنظام المطبوعات والنشر، واللائحة التنفيذية للنشر الالكتروني، ونظام الجرائم المعلوماتية.

بدأت السفارة في تجهيز ملفات ستة سجناء سعوديين

تفعيل اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والأردن

المصدر: جريدة الرياض السبت 10 جماد ثانى 1437هـ - 19 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138587

عرعر - جاسر الصقري

بدأت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن في تجهيز ملفات ستة سجناء سعوديين يقبعون في سجون الأردن، وذلك لبدء تفعيل اتفاقية تبادل السجناء بين المملكة والأردن.

وأكد ل"الرياض" رئيس شؤون رعايا السعوديين في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن سعدي الجردان، بأن عدد السجناء السعوديين في سجون الأردن 47 سجيناً يقبعون في عدة سجون أردنية، بينهم عدد اثنتين من النساء، منهم 28 سجيناً محكوماً، وعدد 17 سجيناً موقوفاً، وذكر بأنه بناء على تعليمات مقام الوزارة وبتوجيه من سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن الأمير خالد بن فيصل آل سعود، تمت زيارة السجناء السعوديين في عدد من السجون الأردنية قبل أيام، وتم الوقوف على أحوالهم، لافتاً إلى سرعة تفاعل وتعاون المسؤولين في مراكز الإصلاح الأردنية في حل المشكلات التي يواجهها السجناء خاصة كبار السن منهم.

يذكر أن اللجنة الأردنية السعودية لنقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة الحرية عقدت اجتماع في تاريخ 2016/1/6م في العاصمة الأردنية عمّان، برئاسة محمد المطيري مدير عام الشؤون القانونية والتعاون الدولي في وزارة الداخلية وعضوية عدد من الجهات الحكومية في السعودية مع مسؤولي في الأردن، وتم على أساس الاجتماع تحديد الآلية التي على أساسها يتم وضع قوائم المحكومين والموقوفين بين البلدين.

• نزاهة" تعقد ورشة تدريبية للأجهزة الرقابية بالمملكة ودول الخليج

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 9 جماد ثانى 1437هـ - 18 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1138391

لرياض - واس

تعقد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» الأحد المقبل، ورشة تدريبية خاصة بمكافحة الفساد، يقدمها الخبير الدولي بمكافحة الفساد، نائب رئيس الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ دانيال لي، وتستمر لمدة أربعة أيام في فندق أنتور الصحافة بالرياض.

ويشارك في الورشة عدد من المعنيين في «نزاهة»، والأجهزة الرقابية بالمملكة متمثلة في هيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، وأعضاء اللجنة المختصة بمجال مكافحة الفساد في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وتتضمن محاور مهمة، منها الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد، وآلية إدارة التحقيقات، وأساليب التحري والتعامل مع المُبَلغ والعمليات السرية، وجمع الأدلة والمعلومات، والتعامل معها وتوزيعها، وأهمية التعاون الدولي، والاستفادة من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى لمحة عن النظام والسياسات والإستراتيجيات وطريقة العمل بالهيئة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ.

وتأتي هذه الورشة في إطار تنفيذ ما ورد في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة، من الإسهام في الجهود المبذولة، لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي، والعربي، والدولي، في مجال حماية النزاهة، ومكافحة الفساد، والاستفادة من خبرات الدول والمنظمات الدولية الحكومية، وغير الحكومية، في مجال حماية النزاهة، ومكافحة الفساد، من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

"الشورى": "مكافأة نهاية الخدمة".. نصف شهر لأول5 سنوات وراتب للتالية

الأجر الأخير أساس لحسابها.. ومكافأة عن أجزاء السنة المقضية في العمل

المصدر: جريدة المدينة السبت 10 جماد ثانى 1437هـ - 19 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/666492

جابر المالكي – الرياض

يدرس مجلس الشورى من خلال لجنة الإدارة والموارد البشرية مقترح «مكافأة نهاية الخدمة»، ويستهدف تعديل المادة الثالثة والخمسين من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية بالمملكة.

وعلمت «المدينة» من مصادر أن المقترح ينص على أن يصرف للموظف الذي تنتهي خدمته بعد نفاذ هذه اللائحة (مكافأة نهاية خدمة)، تعادل أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى، وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية، ويتخذ الأجر الأخير أساسًا لحساب المكافأة ويستحق الموظف مكافأة عن أجزاء السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل.

واوضح المقترح المقدم للمجلس تضمينه معادلة مكافأة نهاية الخدمة في حالات التنسيق من الخدمة بموجب المادة (16) من لائحة انتهاء الخدمة، أو الإحالة على التقاعد بسبب العجز عن العمل، أو الإحالة على التقاعد بسبب بلوغ السن النظامية، أو الوفاة إضافة إلى الاستقالة أو التقاعد المبكر، على ألا يُجمع بين هذه المكافأة ومكافأة الفئات الوظيفية المشمولة بلوائح خاصة التي يعتبر نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية جزءًا مكملاً لها، ويشمل تطبيق هذا التعديل موظفي الدولة السعوديين ممن هم على عقد بند الأجور.

وأكد المقترح أن معظم الموظفين على نظام الخدمة المدنية لا يمنحون مكافأة نهاية خدمة تتوافق مع خدماتهم خلال فترة عملهم، ومعظم هؤلاء الموظفين الذين تنتهي خدماتهم بسبب التقاعد يعانون من قلة دخلهم التقاعدي والذي لا يكفي لسد احتياجاتهم وخاصة في حالة العجز والوفاة، وقال المقترح إن دراسة شؤون أكثر العاملين بنظام الخدمة ستظهر بوضوح مدى الحاجة للحصول على مكافأة نهاية الخدمة المقترحة لتحسين ظروفهم المعيشية بما في ذلك المساعدة في الحصول على منزل، كما أن هذه المكافأة سوف تساعد على تشجيع عدد من الموظفين لطلب التقاعد المبكر مما يوفر فرصة لضخ دماء جديدة في القطاع الحكومي.

وأكدت لجنة الإدارة والموارد البشرية أن مكافأة نهاية الخدمة سوف تساعد على موازنة الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف قبل تقاعده ومعاش التقاعد وسوف تساعد على التكيف مع التضخم الذي يستهلك راتب التقاعد، كما أن

الأرملة والأيتام يعانون قلة الراتب التقاعدي بعد وفاة عائلهم مما يعرض الكثير منهم لطلب المساعدة من الآخرين وستكون مكافأة نهاية الخدمة عونًا لهم، مؤكدةً على أن مكافأة نهاية الخدمة سوف توجد المساواة بين موظفي القطاع العام خاصة أن معظمهم يحصل على هذه المكافأة مثل قطاع التعليم، كما أنها ستساعد الموظف على التعامل مع ظاهرة التضخم التي تستهلك راتب المتقاعد.

أجر نصف شهر لأول 5 سنوات
راتب كامل لباقي السنوات التالية
الأجر الأخير أساس لحساب المكافأة
مكافأة عن أجزاء السنة المقضية في العمل
العاملون بنظام الخدمة في حاجة كبيرة للحصول على مكافأة نهاية الخدمة
المقترح لتحسين الظروف المعيشية والحصول على منزل
المكافأة ستساعد على تشجيع الموظفين لطلب التقاعد المبكر
توفر فرصة لضخ دماء جديدة في القطاع الحكومي
موازنة الفرق بين الراتب الذي كان يتقاضاه الموظف ومعاش التقاعد
التكيف مع التضخم الذي يستهلك راتب التقاعد وخاصة لدى الأرامل

صحة مكة تحتفي بحقوق المريض وتكرم مديري المستشفيات

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 9 جماد ثانى 1437هـ - 18 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/666441

عزيزة العتيبي - مكة المكرمة
احتفت إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة منطقة مكة المكرمة أمس، باليوم الخليجي لحقوق المريض تحت شعار (عاملني بالحسنى) وذلك بحضورمدير ادارة المستشفيات بصحة منطقة مكة المكرمة الدكتور فواز الجهني ومديري مستشفيات العاصمة المقدسة حيث ألقى مدير الادارة المستشفيات بصحة منطقة مكة المكرمة الدكتور فواز الجهني كلمة رحب فيها بالمشاركين، مؤكدا على أهمية الدور الذي تقوم به أقسام حقوق وعلاقات المرضى فيما تم تكريم مديري المستشفيات والجهات المشاركة في الاحتفاء.
ومن جهته أكد مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة منطقة مكة المكرمة الأخصائي تركي المولد: أن الهدف من هذا اليوم الخليجي الموحد هو تعزيز مساحة المعرفة بحقوق المرضى وأهمية تقديم الخدمة اللازمة لهم. وأضاف المولد: إن هناك نقلة نوعية داخل الاقسام منذ سنوات وهناك حرص متزايد واهتمام بالغ بالجانب التنويري للمرضى حول حقوقهم وتثقيفهم نحو الحصول على رعاية صحية متكاملة وخصوصا في إطار التعاون القائم ما بين أقسام حقوق وعلاقات المرضى وبقية الإدارات والأقسام الأخرى، مثمنا دعم الدكتور مصطفى بلجون المتواصل والمستمر لإدارة حقوق وعلاقات المرضى نحو تحقيق أهدافها، مشيرا إلى أهمية التواصل مع هذه الاقسام في كافة المستشفيات والمراكز الصحية لتقديم الخدمة الصحية اللازمة لهم، مشيرا الى أهمية تواصل المرضى وذويهم مع هذه الأقسام في كافة المستشفيات لحل مشاكلهم وتذليل الصعوبات أمامهم وتلمس احتياجاتهم...

85 ٪ نسبة النجاح في إعادتهم إلى الصواب

20 ألف مناصحة لـ 3 آلاف سجين بينهم 27 امرأة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 10 جماد ثاني 1437هـ - 19 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160319/Con20160319829906.htm

علي الرباعي (الرياض)

كشف القائمون على جناح مركز الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز للمناصحة والرعاية في معرض الرياض الدولي للكتاب 2016، أن المركز نفذ ما يقارب 20 ألف مناصحة استهدفت أكثر من 3 آلاف سجين وموقوف بينهم 27 سجينة، بهدف إعادتهم إلى جادة الصواب.

وبينوا أن المركز نفذ أكثر من 16 ألف جلسة مناصحة فردية استفاد منها أكثر من 2000 سجين وموقوف التحقوا في 142 دورة تعليمية، واستفاد 309 من برنامج المناصحة المستهدفة، و27 سيدة من 134 جلسة للمناصحة النسائية، لافتين إلى أن المركز نفذ 15 برنامجا للمناصحة الوقائية في 12 محافظة استفاد منها سجناء في الداخل و 121 عائدون من سجون غوانتانامو. وكشف المركز من خلال الإحصاءات مشاركة 262 قائما على تنفيذ ساعات البرامج العلمية وبلغت نسبة النجاح في المناصحة 85% بينما بلغت نسبة العودة للتطرف 15%.

ويقدم المركز ثلاثة برامج تتضمن المناصحة والتأهيل والرعاية، وينفذ برنامج المناصحة مجموعة برامج داخل دور التوقيف وخارجه معتمدا على أسلوب علمي وشرعي يستند إلى منهج الوسطية والاعتدال وتصحيح الانحرافات الفكرية، في حين يقدم برنامج التأهيل برامج معرفية وتدريبية وثقافية ورياضية، فيما يعمل برنامج الرعاية على ثلاثة محاور هي الرعاية الأسرية ورعاية الخريجين والتكيف والاندماج. وجاءت مشاركة المركز للعام الثاني على التوالي في المعرض بجناح عرض خلاله حزمة من برامجه الشرعية، والفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والرياضية التي يقدمها للمستهدفين من أعماله، وذلك بتوجيه واهتمام من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز.

وقدم المركز عددا من المطويات لزواره، متيحا لهم مشاهدة مقاطع تلفزيونية تشرح أهدافه ورسالته، علاوة على ملصقات جدارية تعزز ذلك الجانب، وما قدمه من برامج مناصحة وقائية شملت محافظات عدة في المملكة، اندرجت تحت مظلتها جملة من الأنشطة التي انطلقت من مفهوم علمي وشرعي، واستندت مضامينها على منهج الوسطية والاعتدال من أجل تصحيح ما قد يطرأ على الإنسان من انحرافات فكرية. =واطلع زوار الجناح على البرامج التأهيلية المعرفية، والتدريبية، والثقافية، والرياضية التي تقدم للمستفيدين، إلى جانب رعاية أسرهم، ومساعدة المستفيدين على التكيف والاندماج مع المجتمع بعد إنهاء دوراتهم في المركز. وينطلق المركز من رؤية تعتمد على الريادة في عمليات المعالجة الفكرية المعززة لمنظومة الأمن وفق هدى وضوابط الشريعة الإسلامية والمبادئ الإنسانية، ويسعى إلى إعادة التأهيل الفكري لمن وقع في براثن الانحراف الفكري من خلال برامج علمية وعملية متخصصة تسهم في تحقق التوازن الفكري والنفسي للفئات المستهدفة.

155 زوجة يطالبن بـ "المعاشرة" والمحكمة تبطل دعوى "لعان"

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 9 جماد ثانى 1437هـ - 18 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160318/Con20160318829765.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أظهرت نتائج وإحصاءات في جدة حصلت عليها «عكاظ» تسجيل 155 دعوى معاشرة زوجية من زوجات ضد أزواج في حين سجلت 15 دعوى معاشرة من أزواج ضد زوجات في سياق 15 ألف دعوى أسرية باشرتها 3 محاكم في جدة خلال عام واحد!
وأظهرت الإحصائية 650 دعوى انقياد للزوجة و 4 قضايا تحت مسمى دعاوى لعان (اتهام الزوج لزوجته بالانحراف) و 6 دعاوى إثبات نسب أو نفيه بالحمض النووي فيما سجلت دعوتان في مطالبة أجرة رضاع ، ودعوى واحدة طلب فسخ نكاح لاختلاف النسب و 5 دعاوى ضد بيت مال المسلمين.
تسلمت المحكمة منذ مطلع العام 1650 قضية فسخ نكاح 1280 قضية نفقة ، 1211 دعوى حضانة، 597 زيارة أطفال، 399 ثبات طلاق ، 333 قضية خلع أو إثباته ، 181دعوى صداق ، 163دعوى للمطالبة بمستندات في المسائل الزوجية 134دعوى في عفش الزوجة ، 120 عضل ، 6 دعاوى نفي نسب ودعوى واحدة بمسمى تحجير في نكاح .

على خلفية توصيات اللجنة المشكلة بمجلس الوزراء

«الشؤون الاجتماعية" تنال حق الولاية على القصر والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/20/article_1039765.html

فداء البديوي من الرياض
علمت "الاقتصادية" أن وزارة الشؤون الاجتماعية نالت حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين وفاقدي وناقصي الأهلية من المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة "ممن لا وليّ لهم"، وفقا لقرار مجلس الوزراء، وذلك على خلفية توصيات اللجنة المشكلة بمجلس الوزراء لدراسة طلب وزارة الشؤون الاجتماعية بمنحها حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم بما يكفل لها إقامة الدعوى لحماية الحقوق عند المساس بها أو تقاعس الولي الشرعي عن المطالبة بها.
ووفقا للمعلومات، فإن قرار اللجنة المختصة بمجلس الوزراء تضمن قيام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم باتخاذ ما يلزم لتخصيص أموال مجهولي الأبوين الذين توفوا، وليس لهم إرث شرعي ولم يوصوا في شأنها بشيء لمصلحة المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام على أن تضع الهيئة بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية الضوابط

اللازمة لذلك، حيث تمت إحالة مشاريع النصوص النظامية المقترحة لإضافتها إلى بعض اللوائح إلى مجلس الشورى لدراستها وفقا لنظامه.

وشمل قرار اللجنة المختصة بمجلس الوزراء، تعديلات على المادة الـ 12 من اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية، لتمنح وزارة الشؤون الاجتماعية تولي الرعاية اللاحقة لمن يحتاج إليها ممن انتهت إقامتهم في البيوت الاجتماعية وفق ما تحدده القواعد، مع تخويل الوزارة حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين، مع إضافة مادة جديدة إلى لائحة دور الرعاية الاجتماعية الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء، مع إضافة مادة جديدة " 12 مكرر" إلى لائحة دور الرعاية الاجتماعية، وتنص على تخويل وزارة الشؤون الاجتماعية حق الولاية على النفس لفاقدي الأهلية وناقصي الأهلية من فئة المسنين الذين ليس لهم ولي أو كان لهم وليّ، ولكن تخلى أو تقاعس الوليّ عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة).

وتضمن القرار إضافة مادة جديدة (29 مكرر) إلى اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، تنص على تخويل وزارة الشؤون الاجتماعية حق الولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المعوقين الذين ليس لهم وليّ أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.

يشار إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية قامت بدراسة لتخويلها حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم، بما يكفل لها إقامة الدعوى لحماية تلك الحقوق عند المساس بها أو تقاعس من له ولي شرعي عن المطالبة بها.

• الشؤون الاجتماعية": السماح للشخصيات الاعتبارية بتأسيس المؤسسات والجمعيات الأهلية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14587206

الرياض - «الحياة»

حدد النظام الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية فترة الرد على إصدار التراخيص في مدة لا تزيد على 60 يوماً من تاريخ إكمال مسوغات تقديم الطلب، وإمكان تقديم طلب إنشاء جمعية، بما لا يقل عن 10 أشخاص، وتحويل الصناديق العائلية إلى مؤسسات خيرية، كما سمح للشخصيات الاعتبارية بتأسيس المؤسسات والجمعيات الأهلية، وتعاقد الجمعيات مع الجهات الحكومية والخاصة لتنفيذ خدماتها أو برامجها، وبالجمع بين الوظيفة في الجمعية وعضوية مجلس الإدارة، بعد موافقة الوزارة، ووفقاً للائحة التنفيذية

ودشن وزير الشؤون الاجتماعية ماجد القصبي، العمل بالنظام الجديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي بدأ تطبيق لائحته التنفيذية أمس (الأحد)، ويتزامن معه البدء بمشروع استعراض بيانات القطاع غير الربحي، ونظام حوكمة وتقويم أداء الجمعيات الأهلية.

وأوضح وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية حماد الحمادي، أن انطلاق العمل بالنظام الجديد، يدشن مرحلة جديدة في مسيرة العمل التنموي، لافتاً إلى أن النظام يتضمن أهدافاً تنموية واجتماعية، وإضافات تطويرية ومميزات مقننة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، من حيث تصنيفها، وتحديد مهمات الوزارة والجهات المشرفة عليها، التي ستسهم في دعم وتنظيم العمل الاجتماعي والخيري بالمملكة، والرقي بالخدمات التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الأهلية، البالغ عددها 746 جمعية و162 مؤسسة.

وأبان الحمادي أن من أبرز ملامح النظام ولائحته التنفيذية، تحديد مهمات الوزارة والجهات المشرفة عليها، وستتولى الوزارة الإشراف والرقابة والمتابعة الإدارية والمالية، فيما تتولى الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة الإشراف الفني،

كما أتاح تشكيل مجلس خاص للجمعيات، وكذلك مجلس آخر للمؤسسات الأهلية، وإنشاء «صندوق دعم الجمعيات»، الذي يهدف إلى دعم برامج الجمعيات وبحث سبل تطويرها بما يضمن استمرار أعمالها، والسماح بتأسيس الصناديق العائلية.
وأكد وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية، أن الوزارة تحرص باستمرار على مراجعة اللوائح التنفيذية المتعلقة بعمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية وتقنينها وإجراء التعديلات عليها، بما يحقق مزيداً من المرونة في عملها، ثم تشجيعها على تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، بما يتناسب مع متطلبات الواقع والمستجدات الحالية والمستقبلية.
من جانبه، أوضح مستشار وزير الشؤون الاجتماعية للتنمية والتطوير سالم الديني، أن الوزارة ستبدأ بالتزامن مع العمل بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية على منصة إلكترونية خاصة ببيانات القطاع غير الربحي، وكذلك إطلاق نظام حوكمة وتقويم أداء الجمعيات الأهلية (إحكام).
وأشار الديني إلى أن المنصة الإلكترونية للقطاع غير الربحي تهدف إلى استعراض البيانات المالية والديموغرافية والبشرية والتصنيف النوعي للجمعيات وأهدافها وأنشطتها، وستكون متاحة أمام الرأي العام.
وبيّن أن نظام حوكمة وتقويم أداء الجمعيات الأهلية (إحكام) يقوم على قياس التزام الجمعيات الأهلية بممارسات الحوكمة الصحيحة وعملية الإفصاح، وتعزيز الصحة والسلامة المالية، ونشر وإظهار التنموية. وتابع: من أبرز أهداف هذا النظام تحسين الصورة الذهنية للقطاع غير الربحي، وإثبات فاعلية الجمعيات الأهلية أمام أصحاب المصلحة، وتوجيه المجتمع نحو فرص التنسيق والاستثمار الاجتماعي في القطاع، وقيادة وتوجيه نمو الجمعيات وفرص التوسع الكمي والنوعي للقطاع، وتمكين الوزارة من التحول إلى الإدارة المبنية على المعلومات، وتوفير آلية مستدامة لتدفق بيانات القطاع الصحيحة والموثوقة، والتحقق من التزام الجمعيات بممارسات الحوكمة الفاعلة، وتمكن الوزارة من قياس أداء وفاعلية الجمعيات في البرامج، وتسهيل عملية الإفصاح وإتاحة البيانات.
.. وتطلق مركز اتصال خاصاً باستفسارات النظام الجديد
< أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس مركز اتصال موحداً خاصاً بتلقي الاستفسارات والتساؤلات حول نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية الجديد ولوائحه التنظيمية، ويأتي ذلك مع بدء الوزارة بالإطلاق الرسمي للعمل بالنظام الجديد ولائحته الذي يأتي تنفيذاً لما جاء في أحد بنود النظام الذي نص على العمل بالنظام بعد 90 يوماً.
وأوضح وكيل الوزارة المساعد للتنمية الاجتماعية الدكتور حماد علي الحمادي أن مركز الاتصال يمثل داعماً مهماً في عملية تفعيل النظام ولوائحه، إذ تم بناء نظام تدريبي وتأهيلي للكوادر القائمة عليه، وذلك لتلقي الاستفسارات والتساؤلات في ما يتعلق مواد النظام ولائحته التنظيمية، والجمعيات الأهلية، ولجان التنمية الأهلية، والصناديق العائلية.
وأشار إلى أن مركز الاتصال سيكون عمله على مدى خمسة أيام في الأسبوع باستثناء الإجازة الأسبوعية، وذلك خلال الفترة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً، مبيناً أن رقم مركز الاتصال هو (8002450000).
وأكد الحمادي أن الوزارة لن تألو جهداً في دعم العمل الخيري والتطوعي وتطويره، لتحقيق التطلعات والتوجيهات لتمتد عطاءاته نحو تنمية مستدامة تشمل جميع أرجاء الوطن.

خبراء يوصون بالعناية بالمكفوفين وظيفياً وتأهيلياً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14587039

الرياض - «الحياة»
أوصى خُبراء إعاقة بصرية بضرورة معالجة أوضاع المكفوفين وضعاف البصر وظيفياً وتأهيلياً مع إعطاء أولوية التعيين في معاهد النور وبرامج الدمج لهم، فضلاً على فتح المجال لهم في التدريس بالتعليم العام كي يتمكن كل كفيف من العمل في المدينة أو القرية التي يُقيم فيها.

جاء ذلك في ختام أعمال ندوة «حقوق المكفوفين وضعاف البصر في المملكة»، التي عقدت بالرياض برئاسة الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة العمى الدكتور مبارك آل فاران.
وأوصت الندوة بالنظر في رفع سقف رواتب ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الخاص إلى 6 آلاف ريال، أو عدم قطع الإعانة من الضمان الاجتماعي، إلا في حال تجاوز راتبه في القطاع الخاص أكثر من 5500 ريال، وفتح مجالات دراسية في التعليم العالي لذوي الاحتياجات الخاصة، مع إتاحة فرص الإعادة في الكليات لهم، وتحديد بعض الوظائف الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وقصرها عليهم فقط من دون أية منافسة من غيرهم، والنظر في فتح قطاع التعليم في اللغات الأجنبية والترجمة الفورية على المكفوفين أو إعطائهم الأولوية فيها.
وشارك في الندوة عضو مجلس إدارة جمعية إبصار الخيرية محمد بلو، الذي أكد أن أول حقوق الكفيف هو العناية بتأهيله وتعليمه ليأخذ مكانه في الحياة الاجتماعية من دون شعور بالنقص عن غيره من المبصرين، فيما تناول مدير إدارة التنمية الاجتماعية بمجموعة عذيب أحمد اليحيا موضوع «كيف نكيف المكفوفين في بيئة العمل» من خلال عرض تجربته بوصفه شخصاً كفيفاً أثناء سفره إلى أميركا للتعلم واكتساب المهارات حتى تبوأ منصباً مميزاً بالمجتمع. في حين طرح الأمين العام لجمعية العوق البصري خالد المشيقح بعض العقبات، التي تواجه الكفيف في حياته اليومية والعملية، وأهمية التعامل مع الكفيف وظيفياً. وتناول الدكتور حجر جانباً من المسوح التي قامت بها (لمع) للكشف عن مسببات الإعاقة البصرية في مختلف مناطق المملكة للخروج بصورة كاملة عن مسببات العمى وانتشاره لوضع خطة وطنية لمكافحة الإعاقة البصرية مبنية على نتائج المسوح وأماكن ونسب انتشار أسبابها.
وأدار الندوة كل من رئيس قسم العيون بجامعة الدمام، ورئيس لجنة مكافحة العمى بالجمعية السعودية لطب العيون الدكتور خالد العرفج، ومدير البرنامج الوطني لصحة العين، المنسق الوطني لمكافحة العمى سابقاً، الدكتور سعد حجر.

الحياة
AL HAYAT

"التأمينات": إيقاف الخدمة عن الأجانب المسافرين لأكثر من شهر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14587040

الدمام – رحمة ذياب
كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عزمها إيقاف اشتراك «التأمينات الاجتماعية» للأجانب المغادرين لأكثر من شهر، وإعادته فور عودتهم للمملكة، مبينة أنه لم تصدر بعد آلية هذا الإجراء، وأن التنسيق قائم مع وزارة الداخلية، إلا أن أعداد الوافدين كبيرة، ما يتطلب ربطاً آلياً يحتاج إلى وقت. فيما أشارت إلى قرب موعد بدء استخراج شهادة الاستيفاء لصاحب العمل إلكترونياً، وأن 50 في المئة من المشتركين يأتون للحصول على الشهادة، بيد أن المخاوف من خشية التزوير في محتواها قائمة.
وتطرق نائب محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالعزيز الهبدان للتحديثات في الأنظمة الجديدة، مؤكداً انه لا بد من حسن النية والثقة باستخراج الشهادة الكترونياً من أصحاب العمل، مشيراً إلى انه تم الربط أخيراً بين التأمينات الاجتماعية وبرنامج حماية الأجور، وقال: «نحن لا نتدخل في تحديد الأجر، وإنما المطلوب هو مطابقة الأجر فقط».
وأعلن الهبدان خلال اللقاء الذي أقيم في غرفة الشرقية نية المؤسسة إيقاف اشتراط التأمين لغير السعوديين المغادرين لأكثر من شهر وإعادته فور عودتهم للمملكة، إلا أن الآلية لم تصدر، ولا يزال التنسيق مع وزارة الداخلية.
وحول حماية الأجور، أكد أن التعديل الجديد الذي أدخل مطلع العام الميلادي الحالي، من بينها «المقارنة بين الأجر وبما هو مسجل في برنامج حماية الأجور»، مبديا استياءه ممن يحاول التلاعب بالأجور، وقال: «نعاني من تسجيل أجور اقل من الحقيقية، وهذا إجحاف بحق المشتركين، لأنه بناء على الأجر يتم التعويض وتحدد المعاشات، وفي حال إبلاغ المؤسسة نصحح الأجر وعدم الإبلاغ يضر بالمشترك».

وأوضح لأصحاب المنشآت من رجال الأعمال، انه «يحق لصاحب المنشأة أن يسجل نفسه ضمن المشتركين إذا كانت مؤسسة فردية ضمن الاشتراك الاختياري»، نافياً ما يتردد حول عدم استفادة أبناء السعوديات المتزوجات من غير سعودي، مبيناً أن «حقوق المشتركين سعودي أو غير سعودي محددة بموجب أحكام النظام، فغير السعودي من ام سعودية يحق له كما للسعوديين من دون تمييز، والنظام لا يفرق بين الرجل والمرأة، والجنسية لا تخل بحقوق أبناء السعوديات».
كما ان حقوق المرأة في التأمينات كما الرجل تماماً فالنظام لم يفرق بين رجل وامرأة، فالتساوي قائم في القوانين التشريعية والتنظيمية.
وأشار مدير الإدارة العامة للمتابعة العامة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الشرقية سطام الحربي إلى أن «عمل المشترك في التأمينات في أكثر من جهة لا يوجد عليه عقوبات ويقتصر دور التأمينات على إشعار آلي لصاحب العمل.
وحول إمكان إلغاء التقاعد المبكر، قال الهبدان إن «التقاعد المبكر يشكل عبئاً مالياً على المؤسسة، ونظام التقاعد المبكر لا يقع ضمن فلسفة التأمين الاجتماعي، علماً أن النظام متغير وليس ثابتاً وهو محل مراجعة وتحسين بما يخدم المصلحة العامة».
ورداً على تحفظ المؤسسة على نشر نتائجها المالية، أوضح أن «حقوق المشتركين مضمونة بضمان من الدولة والاطلاع على القوائم المالية متحقق من دون حاجة للنشر، إلا أن سياسة المؤسسة متجهة لمزيد من الإيضاح بشكل متدرج، فالمحظور غير وارد.
واستعرض مسار الخدمات الالكترونية والتنامي فيها، إذ بلغ عدد المنشآت المسجلة لدى التأمينات الاجتماعية في 1436هـ، 400 ألف منشأة، فيما لم تتجاوز في 1424هـ 25 ألف منشأة، كما تنامت أعداد المشتركين في 1436 ووصل عددهم إلى 8 ملايين ونصف المليون مشترك، وكانوا في 1424هـ مليوني مشترك.

الحياة
AL HAYAT

"الشورى" يناقش "المعاشات" وتحويل "التحلية" إلى "شركة قابضة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14585000

الرياض - «الحياة»
يناقش مجلس الشورى اليوم (الإثنين) تقرير اللجنة المالية في شأن مقترح تعديل نظام التقاعد المدني، إذ استبعدت اللجنة مقترح خفض السن التقاعدي للموظفة ليكون 55 عاماً من مشروع تعديلاتها النهائية على مواد نظام التقاعد المدني، ورفضت زيادة المدة التي تستحق الموظفة بموجبها التقاعد المبكر إلى 24 عاماً لعموم الموظفين من الجنسين، أو عند 25 عاماً للرجل و 23 عاماً للمرأة، بحسب مقترح آخر، وأبقت المدة كما هي في النظام المعمول به وهي 20 عاماً، كما لم تأخذ اللجنة بمقترح ينص على استحقاق الموظف معاشاً تقاعدياً متى ما بلغت خدمته المحسوبة في التقاعد 24 عاماً على الأقل، مبقية المدة كما هي في النظام الحالي وهي 15 عاماً على الأقل، يستحق بموجبها المعاش التقاعدي.
كذلك، عارضت اللجنة المالية تسوية معاش الموظف المتوفى أو المفصول من الخدمة بسبب عجزه عن العمل بصورة قطعية، على أساس مرتبه الشهري الأخير قبل وفاته أو عجزه، مبقية آلية صرف المعاش للموظف بعد وفاته كما هي، إذ يصرف للمستحق عنه معاش بقدر المعاش المستحق له إذا كانوا ثلاثة فأكثر، وبقدر ثلاثة أرباعه إذا كانوا اثنين، وبقدر نصفه إذا كان المستحق واحداً فقط، ويوزع على المستحقين بالتساوي، رافضة بإبقاء هذا النص مقترح توزيع كامل تقديرات المعاش على المستحقين بالتساوي، بغض النظر عن عددهم.
أما في شأن المؤسسة العامة لتحلية المياه، فإن تقريرها يتضمن توصية تقدم بها عضو المجلس جبران القحطاني، تنص على ضرورة إسراع مجلس المؤسسة باستكمال الخطوات اللازمة لتحويلها إلى «شركة قابضة». وسبق للمجلس استيفاء درس خصخصة المؤسسة، وهي توصية تتماشى مع برامج التحول الوطني والاتجاه العام للخصخصة، إذ يتوقع من

تحويلها إلى شركة قابضة تخفيف الأعباء عن موازنة الدولة، والقضاء على تسرب العاملين بالمؤسسة، من خلال توحيد نظام العمل بها، وتمكينها من العمل وفق أسس تجارية، وخفض تكاليف التشغيل والصيانة، وإيجاد مرونة في الاعتمادات والمصروفات، وتشجيع الصناعات الوطنية، بخاصة الصغيرة والمتوسطة، من خلال تصنيع قطع الغيار محلياً، ودفع القطاع الخاص للاستثمار في مجال «تحلية المياه»، وفي مشاريع الإنتاج المزدوج، وتحصيل مستحقات المؤسسة من الجهات المستفيدة من المياه. وجاءت التوصية على أمل تبني اللجنة لها، للإسهام في معالجة أوجه القصور وما يواجه المؤسسة من صعوبات وعوائق، تكررت عاماً بعد عام، من دون حلول جذرية، على رغم الدعم السخي من موازنة الدولة، وصدور قرارات من المجلس داعمة لتجويد العمل بها، إلا أن ما تعانيه ظل مستمراً، الأمر الذي رأت التوصية أنه يتطلب إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي المهم، بما يتواكب مع المرحلة الانتقالية القادمة.

إلى ذلك، أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة، في شأن عدد من المقترحات التي قدمها أعضاء المجلس، استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، إضافة إلى عدد من المواضيع الأخرى. وخلال الاجتماع الرابع للهيئة العامة من أعمال العام الرابع للدورة السادسة لمجلس الشورى، قررت إحالة تقارير عدة، تم تقديمها استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى، وهي تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات في شأن درس مقترح مشروع نظام الهيئة العامة للعقار، الذي قدمه العضو السابق محمد القويحص ومفلح الرشيدي ومشعل السلمي. كذلك، أحيل تقرير لجنة الشؤون الأمنية، في شأن اقتراح تعديل نظام المرور، بإضافة مادة جديدة إلى الباب الرابع من النظام، تنص على أن «تتضمن الرخصة رغبة السائق في التبرع بأعضائه أو عدمها حال وفاته»، وهو تقرير قدمه من أعضاء المجلس عبدالرحمن السويلم وعيسى الغيث وطارق فدعق. كما أحيل تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن مقترح مشروع نظام البحث العلمي الصحي الوطني وقدمته العضو لبنى الأنصاري، كما قدمت حنان الأحمدي وخالد المحيسن تقريراً من اللجنة الصحية في شأن تعديل الفقرة (أ) من المادة الـ 16. وأما تقرير لجنة الشؤون الأمنية، فكان في شأن اقتراح إضافة مادة جديدة لنظام الدفاع المدني، في شأن معاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية وقدمه العضو حامد الشراري. كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، في شأن التقرير السنوي لمعهد الإدارة العامة للعام المالي 1436/1435هـ، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، في شأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان للعام المالي 1435/1434هـ، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، في شأن مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحلات المياه.

ووافقت الهيئة على إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الشؤون الإسلامية في جمهورية المالديف الشعبية في مجال الشؤون الإسلامية والأوقاف، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، في شأن مشروع اتفاق تعاون للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية فنلندا.

"العدل" توجه موظفيها بحفظ ضبوط الجلسات القضائية إلكترونياً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139210

الرياض - مبارك العكاش

الزمت وزارة العدل جميع موظفي المحاكم بمسح جميع ضبوط الجلسات القضائية إلكترونياً بعد انتهاء الجلسة القضائية مباشرة وحفظها في النظام الإلكتروني الشامل للمحاكم.

جاء ذلك في تعميم وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الشيخ منصور القفاري أكد فيه ضرورة مسح الضبوط إلكترونياً وأن هذا الأمر سيكون محل عناية ورقابة المجلس الأعلى للقضاء.

وبني التعميم على ما رصده مفتشون قضائيون من إشكالات متعددة في وضع ضبوط الجلسات القضائية المطبوعة، كون بعض الدوائر القضائية لا تقوم بمسح الضبوط ضوئياً وحفظها في النظام الشامل للمحاكم، كما أنها لا تقوم بترتيب الضبوط مطلقاً بل تكتفي بوضعها في ظروف خاصة معرضة للضياع، وسيسهم هذا الإجراء بزيادة توثيق الضبوط ورفع مستوى أثر الجلسات، وسهولة التحول مستقبلاً للتقاضي الإلكتروني، والمساهمة في سرعة الوصول للضبوط والتأكد من تواقيع أطراف الدعوى.

وتعمل وزارة العدل حالياً على أرشفة جميع الوثائق والصكوك وحفظها إلكترونياً، فقد أعلنت مسبقاً عن إطلاقها مشروع الأرشفة الإلكترونية للثروة العقارية، والذي يهدف لحفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منقحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة، وذلك لتقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، ويمثل هذا المشروع أهمية كبيرة تصب في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

في مقترح أيّدته اللجنة الأمنية في الشورى
عقوبات للمتهورين والمخاطرين بأرواحهم تحد من إشغال أجهزة الأمن بإنقاذهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139223

الرياض - عبدالسلام البلوي

أكدت مصادر "الرياض" تأييد اللجنة الأمنية بمجلس الشورى لمقترح إضافة مادة لنظام الدفاع المدني بشأن معاقبة المتهورين في أوقات الظروف المناخية القاسية المقدم من عضو المجلس الدكتور حامد الشراري، ووافقت الهيئة العامة للمجلس يوم أمس على تقرير اللجنة الأمنية وتوصيتها التي طالبت بملائمة دراسة المقترح.

ونصت المادة المطلوب إضافتها لنظام الدفاع المدني "كل شخص يقوم بعمل سواء كان في حالة الكوارث أو في جميع الأحوال وينطوي هذا العمل على المخاطرة بنفسه أو بماله أو بمرافقيه أو الغير يكون مسؤولا، ويعاقب وفقا لأحكام هذا النظام، ويستثنى من ذلك منسوبو الدفاع المدني والمتطوعون ومن في حكمهم"

من جهته، أكد د. الشراري في تقرير مقترحه تزايد عدد المغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، غير مكترثين بتوجيهات وتنبيهات الجهات الأمنية المنوط بها الإنقاذ في حالات الكوارث والظروف المناخية القاسية، مستشهداً بأبرز الحالات التي انتشرت مؤخراً على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي أثارت استياء المتابعين والمواطنين، وإقدام مجموعات من الشباب وبعض أرباب الأسر على اجتياز الأودية والشعاب في أوقات السيول الشديدة والتنزه داخل تلك الأودية أثناء هطول الأمطار الغزيرة، دون اكتراث بأرواحهم أو بمن معهم، وإشغال الجهات الأمنية بإنقاذهم.

د. الشراري: فراغ تشريعي يبرز الحاجة للمقترح والعقوبات تشمل المتجمهرين ومتسلقي الجبال

ولمواجهة هذه الحوادث التي أصبحت ظاهرة في المجتمع رأى عضو الشورى أهمية الردع النظامي للحد منها، فجاء مقترحه مستهدفاً معاقبة المستهترين والمغامرين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالة الفيضانات والسيول الجارفة، والحرائق، والعواصف الشديدة، وأمواج البحار، وكذلك صعود الأماكن الخطرة جداً كالجبال الوعرة وشديدة الانحدار، أو النزول للحفر العميقة والجسور العملاقة والمباني العالية، والغوص بدون إذن مسبق، أو عدم الحصول على الرخص

لممارسة هوايات رياضية معينة من الجهات ذات العلاقة كالهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، إضافة إلى التهور بقيادة المركبات مما قد يسبب كوارث ويعرض الآخرين للخطر، والتي لا تعالجها الأنظمة الأخرى كنظام المرور.
وتستهدف العقوبات التجمهر الذي يعيق عمل الجهات الأمنية ويسبب خطراً للغير، والحد من المغامرات في حالات الكوارث، وأوقات الظروف المناخية القاسية كالأمطار الشديدة والسيول الجارفة.
ويؤكد تقرير المقترح أهميته في الحد من إشغال الأجهزة الأمنية المنوط بها الإنقاذ من أجل متهور مستهتر لا يأبه بروحه أو بروح الآخرين، مما يفوت إنقاذ حالات حقيقية بحاجة للمساعدة والإنقاذ، وترشيد عمل الأجهزة الأمنية ليكون تركيز عملهم على من له الأولوية في الإنقاذ، والحفاظ على حياة أفراد الجهات الأمنية من الخطر والتهلكة.
وأستند المقترح على عدد من الدواعي والمبادئ الأساسية وفي مقدمتها ضمان حماية أرواح الناس من خلال العقوبات الرادعة، وعدم وجود نظام (قانون) يؤطر عقوبة للمغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالات الكوارث والظروف المناخية القاسية، كما لم يتضمن نظام الدفاع المدني أي مادة واضحة تتعلق بمعاقبة المغامرين والمستهترين بأرواحهم وأرواح الآخرين في حالة الكوارث والظروف المناخية القاسية.

"تبصيم عشوائي" أثناء الدوام لضبط موظفي "العدل" المتسيبين

برنامج تقني جديد يربط الترقيات والعلاوات بالتميز والانضباط

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/666849

عبدالله الحمد ـ الرياض
علمت «المدينة» من مصادر مطلعة بوزارة العدل أن الوزارة تعكف على تطبيق برنامج تقني لضبط دوام الموظفين المتسيّبين، الذين بلغ عددهم نحو 10836 بحسب تقرير هيئة الرقابة والتحقيق عام 2015.
ويتضمن البرنامج تبصيمًا عشوائيًا في أي وقت من أوقات الدوام عن طريق ارسال رسالة sms للموظف على هاتفه الجوال تطالبه بالتبصيم خلال 20 دقيقة من وقت إرسال الرسالة وإذا لم يقم بالتبصيم خلال المدة المحددة يتم اعتباره متغيبًا عن العمل.
ويهدف البرنامج لحساب إنتاجية الموظفين، وتوزيع العمل بشكل متوازن بينهم، تزامنًا مع قيام الوزارة بتحويل إدارات شؤون الموظفين لآلية عمل الموارد البشرية تفعيلًا لبرنامج الملك سلمان لتنمية الموارد البشرية.
وقالت المصادر: إن ذلك يأتي في الوقت الذي أقر فيه وزير العدل مؤخرًا اللائحة المنظمة لتطبيق نظام البصمة، والذي حمل في طياته عددًا من الإجراءات التي من شأنها أن تحدّ من تسيّب بعض الموظفين، وتحفيز المتميزين، كونه سيربط الإنتاجية والالتزام بأوقات العمل بالترقية والعلاوات والحوافز.
وكشفت المصادر أن التنظيم الجديد ببرنامج البصمة سيعطي المؤشرات اللازمة لقياس الانضباط على مستوى الوزارة، والجهات التابعة لها والموظفين والمديرين، يراعى فيها معايير الانضباط العام وأيام الغياب والأوقات المستقطعة من العمل بسبب الاستئذان والتأخر ونحوها.
وأوضحت المصادر أن برنامج البصمة سيصدر تقارير بالموظفين المتميزين بالانضباط في الدوام، وتقارير أخرى بالموظفين الذين يكثر غيابهم أو تأخرهم أو استئذانهم، وكذلك عن المشرفين الذين تكثر استئذانات مرؤوسيهم؛ لمراعاتها في اعتماد تقويم الأداء الوظيفي وفي منح المميزات الوظيفية الاختيارية مثل الترشيح للترقية، والعلاوة الإضافية المصاحبة للترقية والأولوية للتكليف بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي.

وبينت المصادر أن التنظيم لم يغفل بعض الموظفين المتسيّبين الذين يقومون بتسجيل البصمة صباحًا ويخرجون من العمل ولا يحضرون إلا أثناء تسجيل الانصراف، أو العرف السائد بين بعض الموظفين الحكوميين الذين يتذرعون بإحضار أبنائهم من المدرسة أو ما شابه ذلك ولا يعودون مرة أخرى للعمل، فسيكون على مثل هؤلاء الموظفين متابعة إلكترونية أثناء وقت العمل، وذلك من خلال إرسال رسائل نصية تطلب من الموظف التبصيم خلال مدة 20 دقيقة من وقت إرسال الرسالة، وإلا عدّ متغيبًا عن العمل.

• رضا 87 ٪" تثير الاستغراب والتساؤلات في • الشورى"!

مطالبات بتحديث نظام الـ44 عاماً لتحسين أوضاع المتقاعدين

رفع سن التقاعد إلى 62 عاماً

20 سنة خدمة لطلب • الإحالة المبكرة"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160321/Con20160321830197.htm

فارس القحطاني، محمد الغامدي (الرياض)
شدد أعضاء في مجلس الشورى على ضرورة تغيير أو إجراء تعديلات جوهرية على نظام التقاعد المدني الصادر قبل نحو 44 عاما، مؤكدين أنه تجاوزه الزمن، ولم يعد يلبي طموحات المتقاعدين، مطالبين برفع سن التقاعد إلى 62 سنة، وتحسين معاشات التقاعد لتتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة حاليا.
وانتقد أحد الأعضاء ما أوردته المؤسسة العامة للتقاعد في تقريرها الأخير بأن نسبة رضا المتقاعدين تبلغ 87%، متحديا أن يكون هذا الرقم دقيقا، أو معبرا عن واقع حال فئة المتقاعدين.
ويناقش مجلس الشورى اليوم (الاثنين) تقرير اللجنة المالية بشأن المقترحات المقدمة من عدد من أعضاء المجلس بتعديل عدد من مواد نظام التقاعد المدني، التي حظيت بتأييد كبير أثناء مناقشتهما في جلسة المجلس يوم الاثنين 1436/4/27، إذ صوت 114 عضوا لصالح ملاءمة دراسة التعديلات المقترحة، وتم إعادة التقرير إلى اللجنة المالية لتتوسع في دراسة تعديل النظام الصادر منذ 44 سنة، فيما دعا عدد من الأعضاء في ذات الوقت إلى دراسة جميع مواد النظام القائم وعدم الاكتفاء بالتعديلات المقترحة التي طالت 26 مادة من أصل (39).
واستغرب عضو الشورى خضر القرشي ما جاء في تقرير المؤسسة العامة للتقاعد الذي درسه المجلس، بأن نسبة رضا المتقاعدين 87%، وقال: «أتحدى أن يكون هذا الرقم صحيحا»، متسائلا: «من هم أفراد العينة الخمسة آلاف الذين أجريت عليهم الدراسة». ومضيفا: «المؤسسة وعدت مجلس الشورى أكثر من مرة بإنجاز النظام الجديد الذي مضى على انتظاره 11 عاما، ولكن يبدو أن ولادته متعسرة».
يذكر أن اللجنة المالية ضمنت تقريرها ثلاثة مقترحات إضافية، أولها تعديل المادة الخامسة عشرة من نظام التقاعد المدني لتكون بالنص الآتي (يحال الموظف على التقاعد حتما عند بلوغه الثانية والستين من العمر ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد خدمته حتى بلوغه سن السابعة والستين فقط، ويستثنى من ذلك الوزراء والقضاة، وفي الحالات الاستثنائية يجوز تمديد الخدمة بعد سن السابعة والستين بمرسوم ملكي).
ويهدف المقترح الثاني إلى تحديث نظام التقاعد المدني في ضوء العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين ظروف المستفيدين من نظام التقاعد بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي.

أما المقترح الثالث فيهدف إلى ترسيخ مبدأ حماية الحقوق، وإعادة النظر في المعاشات لتتناسب مع تكاليف المعيشة واحتياجات أسر المتقاعدين، وتحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين بعد الإحالة على التقاعد وكبر السن.
وتهدف هذه المقترحات في مجملها إلى تحديث نظام التقاعد المدني في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت على مدى أكثر من أربعة عقود هي عمر النظام الحالي، وكذلك تحسين ظروف المستفيدين منه بما يضمن تحقيق مبادئ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.
وعلمت «عكاظ» أن 15 عضوا وعضوة طرحوا عدة تعديلات على النظام، وقامت اللجنة المالية ببلورتها، ومن أبرزها رفع سقف التقاعد من 60 إلى 62 عاما مع إمكانية رفع ذلك بأمر ملكي، وعدم احتساب خدمات من يبلغ السن النظامي للتقاعد قبل انتهاء سنة التجربة في نظام الخدمة المدنية، وأبقت اللجنة على استحقاق الموظف معاشا عند نهاية خدمته إذا بلغت مدته المحسوبة في التقاعد 25 سنة على الأقل، أو بلغت الخدمة المدنية والعسكرية المحسوبة نفس المدة، كما يجوز له طلب الإحالة على التقاعد وحصوله على المعاش بعد انقضاء مدة خدمة محسوبة في أنظمة التقاعد لا تقل عن 20 سنة، وتسوية معاش الموظف المتوفى أو المفصول من الخدمة بسبب عجزه عن العمل بصورة قطعية على أساس 60 % من مرتبه الشهري الأخير أو على أساس المعاش المستحق عن مدة خدمته المحسوبة في التقاعد، بدلا من النسبة الحالية المقررة على أساس 40 %.
وأضافت التعديلات الجديدة على نظام التقاعد المدني، إضافة فئات أخرى من المستحقين عن صاحب المعاش منهم أولاد المواطنة السعودية المتزوجة من غير السعودي، وإمكانية حصول الزوج والزوجة على أكثر من معاش إذا لم يزد مجموعهما عن الحد الأدنى للأجور في القطاع العام.

أمير الباحة يشيد ببرنامج "رفق" لحماية الطلاب من العنف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160321/Con20160321830221.htm

«عكاظ» (الباحة)
أشاد الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة، بجهود الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة في تنفيذ برنامج رفق الإرشادي لحماية الطلاب والطالبات من مظاهر العنف وآثاره السلبية على حياتهم.
من جانبه ثمن مدير عام إدارة التعليم بالمنطقة سعيد بن محمد مخايش، دعم واهتمام أمير المنطقة لمسيرة التعليم بالباحة وحرصه ومتابعته لمختلف البرنامج التي تنفذها الإدارة بمشاركة الجهات ذات العلاقة والعمل على استثمار نتائج الدراسات التربوية والبحوث العلمية في هذا المجال بما يعزز مقومات البيئة المدرسية الآمنة لتحقيق جودة التعليم وشموليته لجوانب حياة الطلاب ليكونوا أعضاء صالحين ومشاركين في مسيرة التنمية الوطنية المباركة،مشيراً إلى أن برنامج «رفق» الإرشادي يُعنى بحماية الطلاب من مظاهر العنف بأشكاله المتعددة، عبر تعزيز دور المدرسة في التعامل التربوي مع مشكلة التعنيف بما يحقق للطالب والطالبة التوافق النفسي والاجتماعي من خلال بيئة مدرسية آمنة بجميع مكوناتها المختلفة.

357 حالة حماية من الإيذاء بجازان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=256754&CategoryID=3

جازان: دعاء أبوطالب 20-03-2016 PM 11:26
أوضح مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية في جازان محمد معافا أن جهاز الحماية من الإيذاء استقبل العام الماضي 375 حالة حماية في المنطقة، وأن أقسام إدارته قدّمت مجهودات لحلها والتعامل معها وفق ما تتيحه الأنظمة، ومنها الإيواء حتى الوصول إلى حل المشكلة وإنهاء العرف.
وأضاف أن الفرع ماض في عمل الشراكات المجتمعية، مع القطاعات الحكومية، وخاصة التعليم وغيرها، من أجل الأهداف التي يصبو إليها الفرع في تحقيق الأمن الأسري، وأن نشر نظام الحماية مفعّل عبر وسائل الإعلام منذ وقت سابق، إضافة إلى أن الفرع يسعى إلى تعريف المجتمع عبر كافة فعالياته بتفرعاته الداخلية إلى التعريف بكافة أنظمته، ومن ضمنها نظام الحماية الاجتماعية.
وأكد معافا أنه يوجد في المنطقة مركز للإرشاد الأسري يقدم استشارات أسرية في عدة مجالات، منها الاجتماعي والنفسي والتربوي، ومن خلال الرقم المجاني المتاح لهم ولمدة ثلاث ساعات يوميا للرجال والنساء. وأضاف أن النساء جئن في المرتبة الأولى من حيث التعرض للعنف ثم الأطفال وأخيرا الرجال، حيث يتولى القسم المختص بالحماية التواصل مع الشرطة والجهات ذات العلاقة في حال لزم الأمر، وعمل مقابلة ومواجهة للحالة مع أطراف العنف.

نقل القضاء الجزائي من ديوان المظالم إلى "العدل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14600983

الرياض - «الحياة»
يوقع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء وليد الصمعاني، ورئيس ديوان المظالم خالد اليوسف، اليوم وثيقة لسلخ الدوائر الجزائية والمحاكم والدوائر التجارية، التي تعمل حالياً تحت مظلة ديوان المظالم، إلى القضاء العام، وذلك تنفيذاً لما جاء في نظام القضاء وآليته التنفيذية.
وأوضح المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء سلمان النشوان أنه سيتم نقل ملفات تلك القضايا من ديوان المظالم إلى وزارة العدل، كما سيتم نقل القضاة العاملين في القضاء الجزائي والقضاء التجاري بدرجاتهم القضائية نفسها.
وأشار النشوان إلى أن الفترة الانتقالية ستشهد العديد من الاجتماعات، للتنسيق بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل من جهة، وديوان المظالم من جهة أخرى، لضمان استمرار العمل وانتظامه، وفق أعلى مستوى من الدقة والإنجاز، كما سبق أن أصدر الصمعاني توجيهاته لإيجاد المقار المناسبة لكل محكمة وتجهيزها، ووضع الترتيبات المالية والإدارية والوظيفية اللازمة في أسرع وقت ممكن. وأبان المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء أن هذه القرارات تعد نقلة نوعية في مجال القضاء المتخصص، تتجسد في تفعيل ما نص عليه نظام القضاء وآليته التنفيذية، من سلخ المحاكم والدوائر التجارية والدوائر الجزائية بدرجتيها من ديوان المظالم، لتكون تحت مظلة القضاء العام، الذي تشرف عليه الجهة العدلية (المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل).

وفي سياق متصل، ألزمت وزارة العدل موظفي المحاكم كافة بمسح جميع ضبوط الجلسات القضائية ضوئياً وإلكترونياً، بعد انتهاء الجلسة القضائية مباشرة، وحفظها في النظام الإلكتروني الشامل للمحاكم.
وأكد وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية منصور القفاري في تعميمٍ ضرورة مسح الضبوط إلكترونياً، وأن هذا الأمر سيكون محل عناية ورقابة المجلس الأعلى للقضاء.
وبُني التعميم على ما رصده مفتشون قضائيون من إشكالات متعددة في وضع ضبوط الجلسات القضائية المطبوعة، لأن بعض الدوائر القضائية لا تقوم بمسح الضبوط ضوئياً وحفظها في النظام الشامل للمحاكم، كما أنها لا تقوم بترتيب الضبوط مطلقاً، بل تكتفي بوضعها في ظروف خاصة معرضة للضياع.
ويسهم هذا الإجراء - بحسب «العدل» - في زيادة توثيق الضبوط، ورفع مستوى أثر الجلسات، وسهولة التحول مستقبلاً للتقاضي الإلكتروني، والإسهام في سرعة الوصول للضبوط، والتأكد من توقيعات أطراف الدعوى.
وتعمل وزارة العدل حالياً على أرشفة جميع الوثائق والصكوك وحفظها إلكترونياً، إذ أعلنت مسبقاً إطلاقها مشروع الأرشفة الإلكترونية للثروة العقارية، الذي يهدف إلى حفظ الصكوك العقارية لدى الجهات العدلية وحمايتها من التلف والفقد، وتحويل البيانات الخاصة بها إلى قواعد بيانات منقحة ومصححة ومعتمدة ومفهرسة.
ويهدف نشاط هذه الأرشفة إلى تقريب الوصول للمعلومة بسرعة أكبر، وتسهيل عملية البحث عن الأملاك، وتنصب أهميته في الجانب الإداري لكتابات العدل والجهات العدلية ذات العلاقة.

الحياة AL HAYAT

• حماية المستهلك": ارتفاع فواتير المياه • غير مبرر"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14599823

جدة - عمر البدوي
أكد أمين جمعية حماية المستهلك عبدالرحمن القحطاني أن شكاوى المواطنين من فواتير المياه المرتفعة واحدة من اختصاصات الجمعية، وأنها مستعدة لتلقي شكاوى تصلها من المستهلكين، ولمتابعة ذلك مع القطاعات المعنية.
وأشار القحطاني إلى ضرورة أن تنظر وزارة المياه في التكاليف المرتفعة جداً للفواتير، ورجح احتمال تسبب «الفوترة الخاطئة» في هذه المبالغ غير المتوقعة.
وقال لـ«الحياة» إن «الجمعية تلقت بعض الاستفسارات حول هذا الارتفاع غير المبرر، وقامت أول من أمس (الأحد) بمخاطبة وزارة الكهرباء والمياه والاستفسار عما أُثير إعلامياً».
وأضاف: «انزعاج البعض من ارتفاع الفواتير لم يكن متوقعاً، بناء على حساب التعرفة المعلنة الجديدة، لكن من الواضح أن بعض الفواتير بحسب ما تم تداوله في الإعلام واجهت زيادة مبالغاً فيها، فبعضها كانت معدلاتها ١٢ ريالاً، وقفزت إلى ٤ آلاف ريال و ٥ آلاف ريال، وهذا أمر غير طبيعي حتى لو طُبقت عليها التعرفة الجديدة للاستهلاك». وتابع: «الجمعية لا تستطيع أن تسجل موقفاً واضحاً في هذا الجانب إلى أن تتجاوب الوزارة، وتوقع أنها لن تتمكن من التوضيح قبل خمسة أيام أو أكثر، ولكن يُتوقع منها التعاون والتواصل مع الجمعية مباشرة».
وأكد أن المستهلك في حال قدم شكوى تتعلق بارتفاع فاتورة المياه عنده، فهو ليس ملزماً بسداد الفاتورة لحين الرد على الشكوى، بمعنى أن شركة المياه لا يحق لها أن تلزم المستهلك بدفع الفاتورة قبل ذلك.
وعن شكاوى مواطنين من عدم تجاوب الشركة، بحسب ما رصدته «الحياة»، وما نشر فيها أخيراً، وفي مواقع التواصل الاجتماعي قال: «المفترض من وزارة المياه أن تكون جاهزة من الأساس لردات الفعل، وأن لديها خطة طوارئ للتجاوب مع مثل هذا الارتفاع المفاجئ في الفواتير، خصوصاً أن التعرفة صدرت قبل وقت طويل يمكن وزارة المياه من الاستعداد لذلك».
واستطرد: «يفترض بالوزارة عندما بدأت اعتماد التعرفة الجديدة للفواتير أن تبدأ مباشرةً في توعية الناس وتجهيزهم للارتفاع الكبير الملحوظ للفواتير، وأن توعيهم وتطالبهم بالترشيد، حتى لا نتفاجأ بمثل هذه الأسعار، فالارتفاعات منتظرة، لكن المفاجأة هي الارتفاعات الكبيرة جداً وغير المبررة، مما يلزم وزارة المياه بالتدخل والبتّ في هذا الجانب».

وأكد أن «حماية المستهلك» تطالب بأهمية الترشيد، لاسيما أن وزارة المياه منذ بضعة أعوام تقوم بحملات ترشيد، ولكن تجاوب المجتمع كان ضعيفاً جداً، وفي إحدى الدراسات التي نشرتها وزارة المياه قالت إن التجاوب لم يتجاوز ٢٠ في المئة، بمعنى أن ٨٠ في المئة لم يكونوا متجاوبين.
وأردف: «لا بد من أن يعي المستهلك أن هذه الفاتورة فيها قيمة ثلاث خدمات، خدمات استهلاك المياه، وخدمات الصرف الصحي وهذه خدمة جديدة أضيفت على الكلفة، وخدمة كلفة صيانة عداد الماء، وهذه أيضاً تُستقطع شهرياً بحسب قطر العداد نفسه، وقد تصل إلى ١٥ ريالاً شهرياً».
وأبان أن «حماية المستهلك» لا تستطيع إلزام القطاع الحكومي بشيء معين، إذ إن صلاحياتها في هذا الموضوع مقيدة بقرار مجلس الوزراء في قضية الترشيد.

بعد "الأراضي البيضاء"... اقتراح بفرض رسوم على المنازل "غير المسكونة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14598652

الرياض - «الحياة»
بعد نحو أربعة أشهر من فرض الدولة رسوماً على الأراضي البيضاء، اقترح عضو مجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة فرض رسوم على الوحدات السكنية (الشقق، المنازل، الفلل) غير المسكونة، حتى يتم الحد من ارتفاع الأسعار. وقال الدكتور ابن جمعة: «التوصية تطالب بفرض رسوم على الوحدات السكنية التي لم يتم تأجيرها مدة ٦ أشهر، وهو الأمر الذي من شأنه القضاء على تجفيف سوق الوحدات المستأجرة للسيطرة على السوق ورفع الأسعار».
وأوضح أن توصيته هذه سيتقدم بها خلال مناقشة تقرير الإسكان في جلسة مقبلة، وإذا ما تم تطبيقها فإنه لن يكون هناك خيار أمام ملاك العقار سوى خيارين لا ثالث لهما، إما دفع الرسوم المفروضة أو استثمارها بشكل سريع. يذكر أن رمضان المقبل سيشهد بداية تحصيل الرسوم التي أقرتها الدولة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، بواقع 2.5 في المئة من قيمة الأرض الموجودة داخل النطاق العمراني.

"الشورى": مطالبات لـ"الصحة" بتطبيق "التأمين" وخصخصة المستشفيات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14599080

الرياض - «الحياة»

تسابق أعضاء مجلس الشورى أمس (الإثنين)، على تسجيل مداخلاتهم حول التقرير السنوي لوزارة الصحة، ولم يتسع الوقت المخصص لمناقشة التقرير السنوي لوزارة الصحة لتسجيل مداخلات من طلبوا ذلك، إذ اكتفى رئيس المجلس بثمان مداخلات وتنويه بأسماء من بقية الأعضاء، وانتقد عدد من الأعضاء أنظمة وزارة الصحة، ونوعية الخدمات التي تقدمها، مطالبين بتسريع خصخصة مزودي الخدمات الصحية، والإسراع في تطبيق التأمين الصحي على المواطنين، وأرجأ المجلس إقرار التوصيات إلى جلسة مقبلة لمنح اللجنة الصحية مزيداً من الوقت لدراسة آراء ومقترحات الأعضاء والرد عليها.

وقدمت اللجنة الصحية خلال الجلسة العادية الـ 25 التي عقدها المجلس أمس، سبع توصيات بعد مناقشة التقرير السنوي لوزارة الصحة للعام المالي 1435-1436هـ، إذ طالبت اللجنة بتمكين المجلس الصحي السعودي من القيام بدوره، وضرورة تضمين التقارير المقبلة ما يتحقق من إنجازات، وتمكين مديريات الشؤون الصحية في المناطق من الاستقلال الإداري والمالي، كما أوصت بتذليل الصعوبات أمام تعيين الكفاءات الطبية السعودية من خريجي الجامعات المحلية والخارجية وإعطائهم الأولوية في التوظيف، إلا أن الأعضاء كان لهم رأي آخر، إذ أوضح عضو المجلس الدكتور حاتم المرزوقي في مداخلته أن القطاع الصحي في السعودية يواجه تحديات كبيرة، مطالباً بأن يكون هناك «خريطة طريق» محددة وواضحة المعالم، لإحداث تطور في نوعية وجودة الخدمات المقدمة.

وقال المرزوقي: «هناك ثلاثة أمور مهمة يجب العمل عليها لتطوير هذا القطاع، تتمثل في إعادة الهيكلة الإدارية للقطاع الصحي بالكامل، ودراسة اقتصاديات القطاع الصحي، وتطوير القطاع الصحي بالكامل وليس فقط وزارة الصحة التي تعتبر جزءاً منه»، مشدداً على أنه يجب أن تتحول وزارة الصحة إلى وزارة سياسات فقط، تنظر إلى السياسات العامة، وأن تكون هناك هيئات تنظيمية للقطاع الصحي، تعمل تحت مظلة الوزارة، ويكون هناك مزودين للخدمة، والمتمثلة في مستشفيات تخصصية وعامة، ومراكز للرعاية الأولية، كما يجب أن تتحول الوزارة من الفكر الصحي الرعوي، إلى الفكر الصحي الربحي، وذلك بأن تتطلّع إلى تحقيق الربحية، إضافة إلى أن يمثل القطاع رافداً للناتج الوطني، وذلك بالاستثمار في البحث الطبي، وصناعة الأدوية، كما يجب أن تتم مراجعة جميع المستشفيات والقطاعات الصحية والتأمين الصحي، لتمم بلورة القطاع الصحي وفق تلك الخريطة.

بدوره، هاجم العضو منصور الكريديس تقرير الوزارة، لتجاهله موضوع الجودة وسلامة المرضى، وقال: «أعتقد أن الوزارة مقصرة في جانب سلامة المرضى»، مبيناً أنه حاول العثور على معلومات عن الأخطاء الطبية التي تحدث في مستشفيات المملكة، وخصوصاً التابعة لوزارة الصحة، متسائلاً هل من المعقول أن الوزارة لا تهتم بهذا الموضوع أم أنها لا تمتلك المعلومات عنه؟ كما طالب بتسريع إنشاء مركز لسلامة المرضى الذي أقرّه وزير الصحة السابق العام الماضي.

من جانبه، علق الدكتور فهد بن جمعة أن الوقت حان لتطبيق التأمين الصحي على الأسر السعودية، مؤكداً أن وزارة الصحة تعاني من ضعف في أدائها بعجزها عن القيام بحاجات الأسر السعودية، وتساءل عن نتائج تصريح لوزير الصحة السابق ذكر بأن التأمين الصحي قيد الدراسة.

وشدد على ضرورة الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى التي سلكت أحد الطريقين إما التأمين الصحي، أو تقديم خدمات صحية مميزة، مضيفاً أن «تخصيص المستشفيات سيوفر موازنة الوزارة، كما أنه سيشجع على الاستثمار وخلق منافسة بين المستشفيات من حيث جودة الخدمات والأسعار».

إلى جانب ذلك، طالب عضو مجلس الشورى خليفة الدوسري - بعد مناقشة تقرير المؤسسة العامة لتحلية المياه - بضرورة إيصال المياه المحلاة لجميع مناطق المملكة التي لا تصلها هذه الخدمة، مشيراً إلى أنه على رغم وجود محطة التحلية في المنطقة الشرقية إلا أنها تُعاني من وصول المياه المحلاة إليها. فيما تساءل محمد آل ناجي عن مصير 3 آلاف وظيفة لا تزال شاغرة في المؤسسة، واتفق عدد من الأعضاء خلال مداخلاتهم على أهمية توطين تقنيات تحلية المياه وتحولها إلى صناعة، لافتين إلى أن 95 في المئة من قطع الغيار تستورد من خارج المملكة.

... وتباين في الآراء حول السن المناسب لتقاعد المدنيين

< تباينت آراء أعضاء مجلس الشورى حول مقترح تقدم به الدكتور حسام العنقري لرفع سن التقاعد للموظفين المدنيين إلى 62 عاماً، إذ تحفَّظ غالبية الأعضاء في مداخلاتهم على ذلك، بحجة أنه من المفترض أن يتم خفض سن التقاعد لتوفير فرص وظيفية أمام الشباب لمحاربة البطالة، وعدم قدرة من وصل إلى هذا السن على العطاء والإنتاجية بشكل جيد، في الوقت الذي رأت عضو المجلس الدكتورة فدوى أبومريفة خفض سن التقاعد للنساء إلى 55 عاماً، معللة ذلك بخصوصية تكوين المرأة، وعدم مساواتها بالرجل، كما خالفت الاختصاصية الطبية عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري تلك الآراء مطالبة برفع سن التقاعد خصوصاً في عدد من التخصصات والمهن.

وناقشت الجلسة الـ25 لمجلس الشورى أمس، ثلاثة مقترحات حول مشروع تعديل نظام التقاعد المدني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 وتاريخ 1393/7/29هـ، تقدم بها عدد من الأعضاء استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، إلا أنه تم تأجيل اتخاذ القرار النهائي حولها إلى حين مراجعة اللجنة المالية لمداخلات الأعضاء، والعودة برأيها في جلسة مقبلة. وشملت

المقترحات الثلاثة التي تقدم بها 11 عضواً من أعضاء الشورى من بينهم تسع سيدات، تعديل المادة الـ 15 من نظام التقاعد المدني ليكون بعد بلوغ الموظف سن الـ 62، فيما قدمت ثمان عضوات مقترحاً لتحديث نظام التقاعد المدني بعد مرور أكثر من 40 عاماً على صدوره، وذلك بتعديلات وحذف عدد من مواد النظام، وإضافة مادتين جديدتين، ويهدف المقترح الثالث إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمواطنين بعد الإحالة إلى التقاعد بتعديل تسع مواد من النظام المعمول به حالياً.
وطالب عدد من الأعضاء في مداخلاتهم بأرقام وإحصاءات تتعلق بجدوى رفع سن التقاعد، فيما أشار الدكتور علي الغامدي إلى أن سبب طلب تعديل سن التقاعد يعود إلى وجود عجز في موازنة المؤسسة العامة للتقاعد، مطالباً بأن يتم البحث عن حلول أخرى لسد هذا العجز. فيما أكّد الدكتور علي الغفيص أن ما عرضته اللجنة لا يتوافق مع رؤية سبق وأن قدمها فريق استشاري تابع لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وهو ما نفاه رئيس اللجنة.

الحياة
AL HAYAT

مجلس الوزراء: انسحاب القوات الروسية من سورية "خطوة إيجابية"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14598762

الرياض - «الحياة»
أقر مجلس الوزراء قيام وزارة التعليم بمراجعة أوقات الدوام المدرسي بالنسبة للطلاب والطالبات في التعليم العام والعالي لتقليل الازدحامات المرورية، ووافق المجلس خلال جلسته في الرياض أمس (الاثنين) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على قيام وزارة العمل بدرس تحديد نسبة للسعودة في قطاع النقل التعليمي ومراجعتها بشكل دوري. وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج المحادثات الرسمية مع رئيس غينيا ألفا كوندي وعلى مضمون الرسالة التي تسلمها من أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وفحوى الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من رئيس السودان عمر حسن البشير، وكذلك نتائج استقباله رئيس البرلمان العراقي الدكتور سليم الجبوري، ووفداً من الكونغرس الأميركي. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل بن زيد الطريفي، في بيان عقب الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء اطلع على البيان المشترك الصادر عن مجلس التنسيق السعودي - المصري في اجتماعه الخامس الذي عقد بالرياض أول من أمس، منوهاً بما اشتمل عليه من توقيع عدد من الاتفاقات لتعزيز استمرار التعاون الثنائي بما يحقق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.
واستمع المجلس إلى جملة من التقارير عن مجريات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم والجهود الدولية بشأنها، خصوصاً مستجدات الوضع على الساحة السورية، وعد الانسحاب الجزئي للقوات الروسية خطوة إيجابية، معرباً عن الأمل بأن يسهم هذا الانسحاب في تسريع وتيرة العملية السياسية التي تستند إلى إعلان «جنيف 1» وأن يجبر نظام الأسد على تقديم التنازلات اللازمة لتحقيق الانتقال السياسي الذي ينشده الجميع في سورية.
وبين أن المجلس جدد في هذا السياق إدانة المملكة استمرار الانتهاكات والجرائم التي يرتكبها النظام السوري وأعوانه ضد أبناء الشعب السوري والتي أدت إلى وقوع 400 ألف قتيل وحوالى مليون جريح وتشريد ونزوح ولجوء ما يزيد على 12 مليون شخص، منوهاً بالبيان المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الحوار التفاعلي مع اللجنة الدولية للتحقيق في سورية. وعبر عن استياء المملكة وإدانتها لاستمرار النظام السوري في تأخير إجازة تصاريح المساعدات وعدم إجازة المواد الطبية اللازمة للمناطق المحاصرة، ومناشدتها المجتمع الدولي إلزام النظام السوري وأعوانه بوقف إطلاق النار والاختراقات اليومية للهدنة التي تم التوصل إليها وضرورة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للشعب السوري.
ولفت إلى إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير الإرهابي الذي وقع بمدينة إسطنبول وأسفر عن عدد من القتلى والجرحى، وللهجوم الانتحاري الذي وقع في عاصمة ولاية بورنو في نيجيريا وأسفر عن سقوط العشرات بين قتيل

وجريح، مجدداً مواقف المملكة الثابتة ضد الإرهاب بصوره وأشكاله كافة، وتأييدها لكل ما تتخذه الدول كافة من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها. وأشار الطريفي إلى أن مجلس الوزراء اطلع على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي: تفويض ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأذربيجاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني بين وزارة الداخلية في المملكة، ووزارة حالات الطوارئ في أذربيجان، والتوقيع عليها، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

إيجاد منظومة فاعلة للنقل التعليمي

< بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة التعليم في شأن إيجاد منظومة فاعلة للنقل التعليمي في المملكة، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (2-14/37/ د) وتاريخ 1437/5/20هـ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات، من بينها: تشكيل لجنة من المتخصصين في مجال النقل التعليمي في وزارة النقل وعضوية وزارات: (الداخلية، والتعليم، والعمل، والشؤون البلدية والقروية) تتولى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالنقل التعليمي، والتأكد من شمولية وتكامل التشريعات والتنظيمات المتعلقة به، من أجل الوصول إلى منظومة فاعلة للنقل التعليمي، والتأكيد على تطبيق السياسات المنظمة للنقل التعليمي بالاشتراك مع الجهات المعنية بالتنفيذ، وحثّ الجهات المنفذة على الاستفادة من نظام «ساعد» في وزارة الخدمة المدنية وهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة في شغل وسعودة وظائف قطاع النقل التعليمي. بدء قيام شركة تطوير لخدمات النقل التعليمي بالتشغيل الجزئي الذاتي للأغراض الاستراتيجية بالحافلات مباشرة أو بالشراكة مع القطاع الخاص. قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية بوضع وتبني السياسات العمرانية الملائمة لدعم خدمات النقل التعليمي، كتحديد مواقع المدارس القريبة من المناطق السكنية، وتطوير ممرات المشاة في الأحياء السكنية لسهولة وصول الطلاب والطالبات لمدارسهم، مع تطبيق معايير الأمن والسلامة بحسب الأنظمة والتعليمات المتبعة. قيام وزارة التعليم بمراجعة أوقات الدوام المدرسي بالنسبة للطلاب والطالبات في التعليم العام والعالي لتقليل الازدحامات المرورية. قيام وزارة العمل بدرس تحديد نسبة للسعودة في قطاع النقل التعليمي، ومراجعتها بشكل دوري.

• الصحة" تطلق برنامجاً تطويرياً لتعزيز التركيز على المريض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139475

الرياض - واس

أطلقت وزارة الصحة، برنامجاً تطويرياً لتعزيز التركيز على المريض وجعله محور الخدمة الصحية، سعياً لتحسين الأداء في المرافق الصحية الأكثر ازدحاماً، بحيث يتماشى البرنامج مع خطة الوزارة الاستراتيجية في تطوير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة في المملكة.

وأوضح د. طريف الأعمى وكيل الوزارة للخدمات العلاجية، أن البرنامج خدم منذ بدايته أكثر المستشفيات ازدحاماً، ويقدر عددها ب 30 مستشفى في جميع مناطق المملكة، كما تعتزم الوزارة التوسع للمزيد من المستشفيات في السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن وزارة الصحة عقدت اتفاقية تعاون مع شركة "جنرال إلكتريك للرعاية الصحية" للاستفادة من خبراتهم في تنفيذ البرنامج.

وأبان أن الفرق التي تدير المستشفيات تعمل بالتعاون مع خبراء الشركة لتنفيذ البرنامج وضمان نجاحه، من خلال تدريبهم وفق منهجيات تحسين الأداء، وأفضل الممارسات الصحية المقبولة عالمياً، وإدارة التغيير، وتوفير الدعم المستمر لفرق إدارة المستشفيات لمساعدتهم في تنفيذ برنامج التحول.

وأفاد د. طريف، بأن برنامج "الرعاية الصحية" يستهدف تحسين مستوى أداء المرافق الأكثر ازدحاماً بالمستشفيات مثل: الطوارئ، والعيادات الداخلية والخارجية في الثلاثين مستشفى، حيث تتم الأعمال وفقاً لمنهج علمي لضمان تطبيق الإجراءات الأساسية وتحديد فرص التحسن بناءً على الاحتياجات الفعلية، واستدامة الخدمات الصحية من خلال مشروعات التحول.

في دراسة لجامعة نورة

58 ٪ نسبة الملمين بأنظمة مكافحة الفساد في المجتمع السعودي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139540

كشفت دراسة لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أن 58.33 في المئة ملمين بأنظمة مكافحة الفساد من أفراد العينة، إضافة إلى الإلمام بالأحكام الشرعية في مواجهة الفساد والإلمام بقواعد الضبط المهني والمؤسسي.

وهدفت الدراسة التي قدمت نتائجها الأستاذ المشارك في كلية الخدمة الاجتماعية عضو مجلس إدارة بمركز الأبحاث الواعدة بالجامعة د. فوزية الزبير إلى وصف وتحليل أداء الدور الاجتماعي للمرأة السعودية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأسرة والعمل ومعرفة الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تستند عليها وجهة نظر المرأة السعودية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتعرف على معوقات أداء الدور الاجتماعي للمرأة السعودية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأسرة والعمل. وصياغة مؤشرات تخطيطية لتفعيل أداء الدور الاجتماعي للمرأة السعودية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتنتمي من حيث النوع إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، تضمنت فئات العينة على عينة للمرأة السعودية العاملة، المتمثلة في عضوات هيئة التدريس بالجامعات السعودية، وموظفات في الهيكل الإداري في المؤسسات الحكومية، وعينة من مجموعة من الخبراء تمثلت في أعضاء هيئة تدريس من درجة استاذ واستاذ مشارك في التخصصات التالية (خدمة اجتماعية، علم الاجتماع، التربية، الشريعة الإسلامية)، ومنسوبي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالمملكة العربية السعودية، اعتمدت الدراسة على أداتين في جمع بيانات الدراسة؛ الأداة الأولى: استبيان حول: الدور الاجتماعي للمرأة السعودية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والأداة الثانية: دليل مقابلة مع الخبراء حول: المؤشرات التخطيطية لتفعيل أداء الدور الاجتماعي للمرأة السعودية العاملة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الأسرة والعمل. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن هناك تفاوت في ممارسة المرأة السعودية لدورها داخل الأسرة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وأن أكثر من نصف أفراد الدراسة (54.0 في المئة) يرون أن أخلاق الناس تغيرت إلى الأسوأ، بينما نسبة 37.6 في المئة يرون أنها في تحسن، وأن 58.33 في المئة ملمين بأنظمة مكافحة الفساد من أفراد العينة، إضافة إلى الإلمام بالأحكام الشرعية في مواجهة الفساد والإلمام بقواعد الضبط المهني والمؤسسي، وأيضاً الإلمام بوسائل التنشئة الاجتماعية السليمة داخل الاسرة.

"الأحمر السعودي" تطلق المرحلة 29 للاتصال المرئي لمعتقلي جوانتنامو

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667169

واس- الرياض
أطلقت هيئة الهلال الأحمر السعودي أمس في مدينة الرياض، المرحلة التاسعة والعشرين للاتصال المرئي للمعتقلين في جوانتنامو بمكالمتين، أقيمتا في الإدارة العامة للشؤون الدولية والإغاثة، بتوجيهات من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي.
استفاد من المكالمات 50 رجلا وامرأة
المدة 4 ساعات تقريبا
بإشراف من الأمير بندر بن فيصل، المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية.
بحضور ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر رباب سليمان
بحضورمنسقي الشؤون الدولية والإغاثة بالهيئة.

"الشؤون الاجتماعية" تقر لائحة الصناديق العائلية "الشؤون الاجتماعية" تقر لائحة الصناديق العائلية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667048

عبدالرحمن أبورياح - الباحة عبدالرحمن أبورياح – الباحة
عدم الاستفادة من إعانات الوزارة للجمعيات الخيرية
التقيد بالأنظمة واللوائح
الاحتفاظ بالسجلات والمراسلات لمدة 10 سنوات
التعاقد مع مراجع حسابات خارجي
أبرز مواد اللائحة الجديدة للصناديق العائلية
أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية اللائحة الجديدة للصناديق العائلية التي اعتمدتها مؤخرا، وأعلنت الوزارة عبر موقعها على الإنترت أبرز مواد اللائحة والتي تتضمن أن تكون مدة الموافقة على تأسيس الصندوق أقل من 60 يوما. على أن يتم تزويد الوزارة ببيان يتضمن الإيرادات والأنشطة خلال الربع الأول من بداية السنة المالية. وأن يتعامل الصندوق مع أموال الزكاة في حساب مستقل خاص بها. وأكدت اللائحة على أن يكون المشرف المالي مسؤولا عن التدقيق والمراجعة.
عدم الاستفادة من إعانات الوزارة للجمعيات الخيرية

التقيد بالأنظمة واللوائح
الاحتفاظ بالسجلات والمراسلات لمدة 10 سنوات
التعاقد مع مراجع حسابات خارجي
أبرز مواد اللائحة الجديدة للصناديق العائلية
أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية اللائحة الجديدة للصناديق العائلية التي اعتمدتها مؤخرا، وأعلنت الوزارة عبر موقعها على الإنترنت أبرز مواد اللائحة والتي تتضمن أن تكون مدة الموافقة على تأسيس الصندوق أقل من 60 يوما. على أن يتم تزويد الوزارة ببيان يتضمن الإيرادات والأنشطة خلال الربع الأول من بداية السنة المالية. وأن يتعامل الصندوق مع أموال الزكاة في حساب مستقل خاص بها. وأكدت اللائحة على أن يكون المشرف المالي مسؤولا عن التدقيق والمراجعة.

"العاطفة" تغلق 98 ٪ من ملفات العقوق

أمهات يقابلن الجحود بـ "الصفح"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160322/Con20160322830459.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
تغالب الأمهات أنفاسهن وهن يرين أبناءهن مقيدين في السلاسل في مجلس القضاء كأنداد لهن، نظراتهن تحمل الكثير من الأسى وتستعطف رحمة القاضي للصفح عنهم، علهم يعودون لرشدهم.
في ردهات المحاكم ألف قصة وقصة عن عقوق الأبناء لأمهاتهم، وفي كل واحدة منها تبرز رحمة الأم وعطفها رغم ألمها من وقع النكران والعقوق، في وقت سجلت فيه دوائر القضاء تنازل 98% من الأمهات عن حقهن في قضايا العقوق.
رحمة رغم العقوق
القاضي السابق في وزارة العدل تركي القرني كشف تراجع 98% من الأمهات عن دعواهن ضد أبنائهن، وقال في هذا الصدد: «بمجرد الحكم بسجن الابن تبادر الأمهات بالتنازل عن أولادهن العاقين في موقف يعكس الرحمة والشفقة التي تملأ قلوبهن رغم ما يعانينه من ألم».
وتابع: «عقوق الوالدين له أسباب عدة، منها عدم استقرار الأسرة، وانفصال الزوجين في حالات كثيرة، وتعاطي المخدرات، أيضا الخلاف المالي رغم محدوديته إلا أنه يقع في مجتمعات ثرية للأسف وراقية، وأحيانا تضامنا مع أحد الوالدين».
وأضاف: «المفارقة أن العقوق دائما ما يأتي من الأبناء الذكور، إذ نظرت عشرات القضايا المشابهة ولم أجد قضية واحدة لبنت تعق والديها». مضيفا: «لكن الله أيتها البنات». ونبه إلى أن بعض الآباء يستغل دعوى العقوق للأسف لابتزاز ابنه أو والدته في حال طلاقها، واصفا قضايا عقوق الأبناء بأنها من أشد القضايا عاطفة وأزحمها بالمشاعر، فحين يكون الابن مقيدا بحضرة والدته في مجلس الحكم تغالب الأم زفراتها في طلب السماح عنه على ألا يعود لضربها وشتمها.
في القريب الماضي، أيدت محكمة الاستئناف حكما جديدا يقضي بسجن شاب عاق 18 شهرا وجلده 200 جلدة مفرقة على أربع فترات، كل فترة 50 جلدة، على أن لا يخرج الابن العاق من السجن حتى ترضى عنه والدته وتتنازل عن حقها الخاص، إذ بات الحكم نهائيا واجب النفاذ فيما بدأ تنفيذ الجلد في العاق هذا الأسبوع طبقا لصك الحكم (تحتفظ الصحيفة بصورة منه).
المحكمة الجزائية نظرت القضية وأدانت الشاب بعقوق والدته وضربها وتكسير أثاث منزلها ورأت أن في سجنه استصلاحا لحاله، فيما أنكر العاق التهمة لكنه أقر بتكسير خزينة ثياب والدته في لحظة غضب منه، فما كان من المدعي العام سوى المطالبة بمعاقبة الشاب تعزيرا ردعا له وزجرا لغيره، كون ما أقدم عليه يعد فعلا محرما يعاقب عليه شرعا.

دراسة الظاهرة
الباحثة الاختصاصية نسرين أبوطاهر طالبت بدراسات علمية تشرح الواقع والوقوف على أبعاد الظاهرة ووضع خطط للحد من حالات العقوق، لاسيما أن مجتمعنا يعد من المجتمعات المحافظة.
وقالت: «مظاهر العقوق تتنوع ما بين الإعراض والهجر والسب والشتم وتصل للضرب والاعتداء».
عقوبات تقديرية
المحامية نسرين الغامدي أشارت إلى أن المحكمة الجزائية تختص بالنظر في قضايا عقوق الوالدين وهي من القضايا الموجبة للتوقيف طبقا للنظام، فيما العقوبات الصادرة في هذه الجرائم تقديرية تعود للمحكمة وفقا للجريمة وظروفها.

العمل: 297 منشأة توظف 1000 سعودية عن بعد

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=256893&CategoryID=2

الرياض: خالد الغربي 22-03-2016 AM 2:02
رسمت وزارة العمل الابتسامة لنحو ألف سيدة سعودية بعد أن أوجدت لهن ضالتهن للحصول على العمل وفي الوقت نفسه قريبة من أسرتها داخل المنزل دون عناء الخروج لمقر عملها، فضلا عن مراكز أعمال لبعض الراغبات بالذهاب إليه.
ومنذ إطلاق برنامج التوظيف عن بعد في يناير الماضي، أوجدت الوزارة وظائف لهذه الفئة للعمل عن بعد وتوقيع عقد معهن لصالح 279 منشأة عمل حاليا في 47 مدينة سعودية، وذلك بساعات عمل محدودة وحقوق مالية.
العمل عن بعد
قال المتحدث الرسمي لوزارة العمل، خالد أباالخيل لـ"الوطن" إن حوالي 1000 سيدة بدأن العمل مع أصحاب العمل الذين وقعوا معهن عقودا وظيفية، إذ يبلغ عدد أصحاب المنشآت 279 منشأة في مهن عدة، مبينا أن أكثر المهن شيوعا لهذه الفئة تتمثل في مدخل بيانات، ومساعد إداري، ومحلل نظم. وأوضح أبا الخيل أن العلاقة التعاقدية للعامل "عن بعد" ينظم عقد عمل رسمي مكتوب يذكر فيه صراحة أن العمل لدى صاحب العمل يتم "عن بعد"، وأن يحدد المكان أو الأماكن التي يمكن تأدية العمل فيها والمهمات الوظيفية والوصف الوظيفي لها، وعدد ساعات العمل، وأوقات بدء العمل وانتهائه، ومقدار الأجر، وجميع الحقوق والبدلات، إضافة إلى أي حقوق أخرى منصوص عليها في نظام العمل أو القرارات الوزارية واللوائح الداخلية المعتمدة في المنشأة.
توظيف المواطنات
أطلقت وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" رسميا برنامج "العمل عن بعد" لزيادة الفرص الوظيفية للمواطنات بشكل خاص وللمواطنين عموما في مختلف مدن ومحافظات المملكة وفتح مجال العمل في وظائف مناسبة ومستقرة ومنتجة.
ووفقا لوزارة العمل، أن يكون العامل عن بعد مسجلا في التأمينات الاجتماعية كعامل "عن بعد" بدوام كامل - جزئي قبل أن يتم تسجيله في بوابة العمل "عن بعد"، حيث حددت الوزارة بيئة العمل ومكانه، بوضعها خيارين أمام أصحاب الأعمال، أولهما: أن يكون العمل من المنزل، وثانيهما: أن يكون العمل من مراكز العمل عن بعد التي بدأ "هدف" بافتتاحها في مدن مختلفة في السعودية، أو تلك التي قد يفتتحها القطاع الخاص، بحيث تكون هذه المراكز وسيلة لربط الموظف بالمنشأة الموظِفة له أو مزود الخدمة، ويتم مراقبة وتسجيل العمل فيها من خلال بوابة "العمل عن بعد".

ارتفاع "الفواتير" إلى 10 أضعاف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14628089

امتنع المتحدث باسم شركة المياه الوطنية في جدة خالد مقبول عن التصريح، معتبراً مشكلة الفواتير مسألة عامة، ويعود الحديث عنها إلى الوزارة نفسها، في وقت ما زالت الشكاوى تتزايد جراء الارتفاع، الذي سمته جمعية حماية المستهلك بغير المبرر، مطالبة الوزارة بسرعة توضيح موقفها، وما إذا كان حدث نتيجة خطأ في الفوترة. وتداول ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي صوراً توضح توقف موقع شركة المياه عن العمل بحجة الصيانة، واعتبروا ذلك مؤشراً على نية الشركة مراجعة قيم الفواتير الخيالية التي صدرت أخيراً وسجلت ارتفاعاً يصل إلى 10 أضعاف آخر الفواتير المسددة. وفي ظل عدم التأكد من حقيقة نية الوزارة أو شركة المياه مراجعة ذلك، فإن الوزارة بقيت صامتة عن التوضيح، إلا من بعض التصريحات التي صبت مزيداً من الجدل في وسائل التواصل، إذ تداولت مصادر صحافية أمس قول وزير المياه والكهرباء عبدالله الحصين «إن كلفة فاتورة مياه المنزل لا تصل إلى نصف قيمة فاتورة جوال فرد واحد من الأسرة»، ونفى أن تكون الوزارة حملت المواطن تكاليف التمديدات وغيرها من الخدمات الإنشائية، مبيناً أن التعرفة الحالية للمياه لم تصل إلى 30 في المئة من كلفة المياه والصرف الصحي الفعلية. ولاقى هذا التصريح تعليقات متباينة، بين ناقد ومتضايق، إلا أنها لم تقدم ما يفسر طبيعة السبب وراء الارتفاع في الفواتير. من جانب آخر، أطبق الحديث عن الفواتير على المجالس الرسمية والشعبية في محافظة جدة، في ظل ما بلغته بعض الفواتير من مبالغ مستحقة للسداد تصل إلى ٣٥ ألف ريال، وأخرى نشرت عبر مواقع التواصل تبلغ ٤٥ ألف ريال.

وحاول أحد العملاء التواصل مع شركة المياه، عبر معرفه في «تويتر»، وحصل على تجاوب مكّنه من خفض تسعيرة فاتورته بالتدرج، بعد إجراء ما سمّته «إلغاء فواتير تقدير النظام واعتماد قراءة العداد»، واعتبر العميل ذلك دليلاً على خطأ في النظام المعتمد في تحصيل المبالغ. وكانت شركة «أرامكو» بثت حملة توعوية في «تويتر» عن ترشيد الاستهلاك، غير أن ناشطين وكتاب صحف اعتبروا ذلك استجابة متأخرة ورد فعل تجاه الحرج الذي تسببت فيه مفاجأة الفواتير غير المعقولة في حساب العملاء، وهو ما أكدته جمعية حماية المستهلك، وافترضت بوزارة المياه أن تكون مستعدة لهذا، ولاسيما أن مسألة التعرفة الجديدة كانت في حسبانهم منذ مدة، بحسب ما أقره مجلس الوزراء السعودي.

أعضاء شورى يطالبون "الشؤون الاجتماعية" ببرنامج لحل مشكلة الفقر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14627933

الرياض - «الحياة»

حظيت وزارة الشؤون الاجتماعية بانتقادات واسعة في مجلس الشورى، ووصف عضو الانتقادات الواسعة التي قدمت في جلسة أمس، بأنه فتح نار على برامج «الوزارة» التي لم يشاهدوا فيها نتائج ملموسة، في الوقت التي وصف فيه الأعضاء برامجها بـ«الجهود الإغاثية»، وأنها لا تعمل على إنهاء الفقر والحاجة في المملكة بالصورة المرجوة، وخصوصاً أن

أعداد الأسر المحتاجة يزداد سنوياً، فيما أوضح العضو الدكتور سعيد الشيخ أن عدد النساء من مطلقات ومهجورات وأرامل يصل إلى 498 ألف حالة، أي ما يعادل 52 في المئة من إجمالي الحالات، وأما الفئات الأخرى فتشمل العجزة والأيتام والمعوقين، ومن هنا يتضح أن ظاهرة الفقر والعوز تتركز في فئة النساء من مطلقات وأرامل ومهجورات.
وذكر الشيخ معلومة صادمة، وهي أن «نساء السعودية فقيرات»، وهو يعدد أسباب عدم تحسن الحال الاقتصادية للنساء السعوديات وبقائهن في دائرة الفقر، ومن ذلك العادات والسلوكيات الاجتماعية، والقيود النظامية، والزواج المبكر، ومحدودية الفرص الدراسية المؤهلة لسوق العمل، الذي هو في الأساس محدودة فرصه الوظيفية للنساء، وأضاف: «يمكن أن نعزو بعض العادات والسلوكيات الاجتماعية إلى جانب القيود النظامية بأنها أسهمت في تركز الفقر في فئة النساء، ولعل من العوامل الزواج المبكر للفتيات وانقطاعهن عن التعليم بعد الزواج، وأيضاً محدودية فرص التعليم في المجالات المهنية التي يتطلبها سوق العمل، وكذلك محدودية الفرص الوظيفية للنساء في القطاع الخاص والعام».
وأشار في الجلسة التي حضرها أكثر من ٢٠ مندوباً من الشؤون الاجتماعية، وهو عدد كبير بالنسبة لعدد المندوبين في العادة الذي لا يتجاوز ٣ فقط، إلى أن «الوزارة» تعاملت مع هذه الظاهرة على أساس انعدام الموارد المالية، وسدت حاجاتهم من الغذاء والسكن، ولم تتعامل معها على أنها حال فقر يجب علاجها من جذورها، لذا «أعتقد أن على الوزارة أن تتبنى برنامجاً اجتماعياً وتوعوياً مناسباً لمعالجة تركز حال الفقر في النساء بالتعاون مع الجهات المعنية، مثل وزارة التربية والتعليم بفتح المجال للفتيات في التخصصات التي يتطلبها سوق العمل، مثل الهندسة، وكذلك وزارة العمل ووزارة الخدمة المدنية بزيادة الفرص للنساء للحد من هذه الظاهرة السلبية، التي تتزايد فيها أعداد النساء مثل الضمان الاجتماعي سنة بعد أخرى من غير علاج لها».
من جانبه، بدأ الدكتور عبدالله الجغيمان مداخلته منتقداً أعمال الوزارة، وواصفاً إياها بأنها تعمل على المحافظة على استمرار حاجة الفقراء من خلال تقديم برامج إغاثية لا نمائية، وقال: «الوزارة تعمل على توزيع إعانات لا تغني ولا تسمن من جوع». وأضاف: «أتمنى أن تفاجئني الوزارة واللجنة الاجتماعية وتثبت لي العكس بالدلائل العلمية لا الكلام النظري، أما هنا فيسعدني أن أقدم دليلي على ما أقول، وبداية أدعو المجلس وجميع الزملاء الإعلاميين الموجودين معنا ليتفحصوا التقرير ورقة ورقة، ورقماً رقماً، ولن يجدوا فيه مع الأسف إلا أرقاماً تشير إلى زيادة أعداد المستفيدين في الغالب. وهذا في ظني مؤشر غير جيد تجاه عمل الوزارة، إذ إن الأصل في الوزارة أن تسهم في خفض أعداد المستفيدين لا أن تفاخر بزيادتهم».
وقال: «الوزارة ترفع شعار (نساعد المحتاج ليساعد نفسه) منذ نحو 15 سنة، كنت أتمنى أن تقدم لنا الوزارة أعداد من تمكنت من مساعدتهم في سنة التقرير ليكونوا مستقلين منتجين غير محتاجين لها، ويبدو أن الوزارة لديها قناعة بأنها يجب أن تتبنى هذه المنهجية ولكن لا تعرف كيف». وأضاف: «هناك جانب وقائي آخر أهملته الوزارة هو التربية والتعليم، أحد أهم أسباب الفقر، والفقراء ليسوا أغبياء، ولكن ظروفهم المعيشية والبيئة المحيطة تشتت انتباه تركيزهم وتضطرهم إلى عدم جعل هذا الجانب من أولوياتهم. كنت أتطلع بشغف في تقرير الوزارة إلى أي شيء من هذا النوع، برنامجاً أو مشروعاً نوعياً متقدماً يعنى برفع المستوى التعليمي لأطفال فئة المحتاجين». وقال: «أرجو ألا تقول الوزارة أننا نؤمن الحقيبة المدرسية ونسدد اختبارات قياس وما شابه، هذه جهود مشكورة ولكنها جهود إغاثية، ما أرمي إليه هنا وجود برنامج تربوي وتعليمي مكثف يستهدف رفع المستوى التربوي والتعليمي لأطفال هذه الفئة بما يساعدهم في دخول تخصصات جامعية نوعية تضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة منتجة نافعة للوطن وأهله».
وركزت الدكتورة فدوى أبو مريفة في مداخلتها على أهمية ضمان التوزيع العادل لخدمات الوزارة بين المناطق، مشيرة إلى أن الرعاية المنزلية للأيتام ومؤسسة رعاية المشلولين منذ 13 سنة في الرياض وحدها، مشيرة إلى حديث خادم الحرمين الشريفين بأنه لا فرق بين مواطن وآخر ولا بين منطقة وأخرى.
وتساءل الدكتور محمد القحطاني عن وجود مكافحة التسول لدينا، وقال متهكماً: «دائماً أقرأ في تقارير الوزارة عن وجود مكافحة للتسول، بينما المتسولون قسموا الإشارات المرورية والشوارع في ما بينهم». وطالب العضو عازب آل مسبل بالوقوف على حال دار رعاية فتيات جدة والتحقق من أحوالهم وحل مشكلاتهم.
وطالب الدكتور منصور الكريديس بعمل دراسة مسحية لظاهرة العنف، التي أصبحت ظاهرة مجتمع، متأسفاً على حال الوزارة التي حدت دورها في التبليغ والحماية، وليس المعالجة والوقاية، إذ لم يرد أي شيء في التقرير حول التدابير لهذه الظاهرة.

"الشؤون الاجتماعية" تحذر الشركات من استغلال قضايا العنف لـ "التسويق"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14625762

الرياض - «الحياة»
أكد مدير عام الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية عبدالله المحسن أن الوزارة حريصة على التماسك الأسري وقيم الخصوصية في المجتمع وتجنيب الأطفال مخاطر العنف والإيذاء وغرس الوعي في نفوس المربين بالفارق بين الإيذاء والتأديب.
وأكد مدير عام الحماية الاجتماعية بالوزارة أنه انتشر أخيراً عدد من مقاطع الفيديو فيها ارتكاب أفعال إيذاء لأطفال بالضرب من بعض الأشخاص، وهذا مخالف مخالفة صريحة لنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي ومواده التي نصت على وجوب حماية الطفل من جميع أشكال الإيذاء في المنزل أو المدرسة أو الحي، سواءً وقع ذلك الاعتداء من شخص له ولاية أو سلطة أو مسؤولية على الطفل أم من غير ذي ولاية.
وكشف مدير عام الحماية الاجتماعية أن من يرتكب مثل هذا السلوك فإنه يعرض نفسه للمساءلة والعقوبة وتتولى أمره هيئة التحقيق والادعاء العام والقضاء لتحديد عقوبته.
كما شدد المحسن أن ما تقوم به بعض الشركات والمؤسسات التجارية من تسويق عروضهم التجارية لحالات العنف هو استغلال لقضايا الطفولة، لافتاً إلى أن ذلك يتنافى مع ما تنص عليه الأنظمة من حفظ حقوق الطفل.

"الشورى" لـ "الشؤون الاجتماعية": إعاناتكم لا تسمن ولا تغني من جوع

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14625711

امتفتح أعضاء في مجلس الشورى «النار» على وزارة الشؤون الاجتماعية، ووجهوا لها انتقادات واسعة، وقالوا إنهم لم يشاهدوا نتائج ملموسة للبرامج التي تنفذها لمكافحة الفقر في المملكة، في الوقت الذي وصف فيه الأعضاء برامجها بـ«الجهود الإغاثية»، وأنها «لا تسمن ولا تغني من جوع»، ولا تعمل على إنهاء الفقر والحاجة، وبخاصة أن أعداد الأسر المحتاجة يزداد سنوياً، إذ أصبحت تفاخر في زيادة عدد الحالات التي تعولها، فيما أوضح العضو الدكتور سعيد الشيخ أن «السعوديات فقيرات»، وأن عدد النساء من مطلقات ومهجورات وأرامل يصل إلى 498 ألف حالة، أي ما يعادل 52 في المئة من إجمالي الحالات، وأما الفئات الأخرى فتشمل العجزة والأيتام والمعاقين، ومن هنا يتضح أن ظاهرة الفقر والعوز تتركز في فئة النساء من مطلقات وأرامل ومهجورات. (راجع ص4)

وذكر الشيخ أسباب عدم تحسن الحال الاقتصادية للنساء السعوديات وبقائهن في دائرة الفقر، ومن ذلك العادات والسلوكات الاجتماعية، والقيود النظامية، والزواج المبكر، ومحدودية الفرص الدراسية المؤهلة لسوق العمل، التي هي في الأساس محدودة الفرص الوظيفية للنساء.
وأشار في الجلسة التي حضرها أكثر من ٢٠ مندوباً من الشؤون الاجتماعية، وهو عدد كبير بالنسبة لعدد المندوبين في العادة الذي لا يتجاوز ثلاثة فقط، إلى أن «الوزارة» تعاملت مع هذه الظاهرة على أساس انعدام الموارد المالية، وسدت حاجاتهم من الغذاء والسكن، ولم تتعامل معها على أنها حال فقر يجب علاجها من جذورها.
وانتقد الدكتور عبدالله الجغيمان أعمال الوزارة، واصفاً إياها بأنها تعمل على المحافظة على استمرار حاجة الفقراء من خلال تقديم برامج إغاثية لا إنمائية، وقال: «الوزارة تعمل على توزيع إعانات لا تغني ولا تسمن من جوع، وتوفر الإيواء لمن هم في حاجة إليه». وأضاف: «أتمنى أن تفاجئني الوزارة واللجنة الاجتماعية وتثبت لي العكس بالدلائل العلمية لا الكلام النظري». وقال: «الوزارة ترفع شعار (نساعد المحتاج ليساعد نفسه) منذ قرابة 15 سنة، كنت أتمنى أن تقدم لنا الوزارة أعداد من تمكنت من مساعدتهم في سنة التقرير ليكونوا مستقلين منتجين غير محتاجين لها، ويبدو أن الوزارة لديها قناعة بأنها يجب أن تتبنى هذه المنهجية ولكن لا تعرف كيف». وركزت الدكتورة فدوى أبومريفة في مداخلتها على أهمية ضمان التوزيع العادل لخدمات الوزارة بين المناطق، لافتة إلى أن الرعاية المنزلية للأيتام ومؤسسة رعاية المشلولين منذ 13 سنة في الرياض وحدها، مشيرة إلى حديث خادم الحرمين الشريفين بأنه لا فرق بين مواطن وآخر ولا بين منطقة وأخرى.

الحياة
AL HAYAT

شرائح اتصال مجانية لتوعية العمال الوافدين إلى السعودية بحقوقهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14611979

الرياض - «الحياة»
أطلقت السعودية أخيراً، حملة لتوعية العمال الأجانب العاملين فيها، من خلال تسع لغات، فما أن تطأ قدم العامل أرض مطار الملك خالد الدولي في العاصمة الرياض، حتى يتلقى هاتفه رسائل نصية تسعى إلى «رفع مستوى الثقافة العمالية وإبلاغه بالحقوق والواجبات والقوانين التي ينبغي الالتزام بها خلال وجود العامل على أراضي المملكة».
وأطلقت الخدمة وزارة العمل، لمخاطبة العمالة الوافدة عبر شرائح الاتصال. وتهدف الخدمة إلى «تعزيز الثقافة العمالية وإيصال الإرشادات للعمالة الجديدة، وتوعيتهم بضوابط نظام العمل وبالحقوق والواجبات بعدد من اللغات الأجنبية.
وستكون وسيلة لإيصال المعلومات الحقوقية والإرشادية لهم، وتوعيتهم بكيفية طلب المساعدة في حال احتياجهم إلى ذلك، وتسهيل تواصلهم مع أسرهم وذويهم».
وتتيح الخدمة لوزارة العمل إرسال رسائل توعية بلغات عدة، لتثقيف العمال بحقوقهم وواجباتهم، ولتهيئة الظروف المناسبة لعملهم. وجهّزَت الوزارة فريق عمل متكامل بعدة لغات لخدمة العاملين الوافدين من خلال مركز الاتصال في الوزارة.
وتعمل الخدمة على بناء قناة تواصل فعالة مع العمالة الوافدة الجديدة والقادمة إلى المملكة للمرة الأولى، من خلال توزيع شرائح جوال مجانية مقدمة من شركة الاتصالات السعودية (STC)، عبر أماكن مخصصة في منافذ المملكة الدولية وفي المسار المخصص للوافدين الجدد، بداية بمطار الملك خالد الدولي بمدينة الرياض.
وسيقوم مزودو الخدمة الموجودون في المنافذ على مدار الساعة، بتوزيع شرائح الجوال على العمالة الوافدة، تضم مزايا وخدمات عدة، منها دقائق اتصال محلية ودولية ورسائل نصية. وتتيح أيضاً إمكانية التواصل مع هاتف خدمة العملاء في وزارة العمل 19911 وأرقام التواصل مع سفارات بلدانهم في المملكة.

وكان وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني أطلق أخيراً في مقر مطار الملك خالد الدولي بالرياض، الخدمة التثقيفية التوعوية للعمالة الوافدة عبر شرائح الاتصال.

138 منسقة إعلامية يكافحن الجرائم المعلوماتية بالمدينة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139844

لمدينة المنورة - خالد الزايدي
استعرضت 138 منسقة إعلامية في مدارس المدينة المنورة نظام أمن المعلومات ومكافحة الجرائم المعلوماتية في المملكة وأهم معوقات التنسيق الإعلامي في المدارس وكيفية التغلب عليها، وذلك ضمن اللقاء الإعلامي الثالث للمنسقات الإعلاميات عقدته إدارة الإعلام التربوي (بنات) بالمدينة المنورة.
وتناولت المشرفتان عائشة البلادي ووداد الأحمدي أهمية الانتقائية في المواد الإخبارية المرسلة والحرص على توثيق المبادرات التربوية والمجتمعية الإبداعية للمدرسة التي تبرز التميز وتوثق المنجزات والمشروعات والبرامج الوزارية والمناسبات التوعوية والثقافية الوطنية والعالمية، إضافة إلى إنجازات منسوبات المدرسة في المسابقات والمحافل المختلفة، وحثتا على تنمية المواهب الإبداعية للطالبات في إعداد التقارير والتحقيقات الصحفية التي تساعد على تقوية شخصية الطالبة وتنمية تفكيرها الناقد.
وتحدثت المشرفتان عن إدارة الإعلام التربوي وارتباطها الإداري وهيكلها التنظيمي ورؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها العامة والتفصيلية وميثاق الشرف الإعلامي ومهام الإدارة، كما وردت في الدليل التنظيمي والتي تؤكد دورها الهام في توثيق العلاقات والثقات والصلات بين الإدارة والمجتمع أفراداً ومؤسسات، والمساهمة الفاعلة في المعالجة الإعلامية البناءة في طرح القضايا وتوضيح ما يخص العملية التربوية والتعليمية.

العنف الأسري سلوك يصدّع جدران الأسرة ويمزق الروابط الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139874

لطائف- هلال الحارثي
لا تكاد تخلو معظم المجتمعات من "العنف الأسري"، إذ تحفل مواقع التواصل الاجتماعي بمقاطع فيديو عدة تظهر هذا العنف، الذي يؤدي إلى نتائج وخيمة صحياً واجتماعياً، فقد يؤدي إلى آثار وإصابات جسدية وحدوث الطلاق وتشتت الأبناء، فضلاً عن انحراف السلوك وتعاطي المخدرات إلى جانب إصابة الضحية بالاضطراب النفسي والتوتر وغير ذلك.

ويؤدي العنف الأسري إلى انتشار الجريمة والسرقات والاغتصاب وجنوح الأحداث وهي نتيجة حتمية إذا تصدع جدران الأسرة، وتمزقت الروابط الاجتماعية ودُمرت العلاقات الأسرية بسبب العنف الأسري، وبالتالي تهديد كيان المجتمع بأسره.
يقول د. عمر بن سليمان الشلاش (رئيس قسم علم النفس بجامعة شقراء): إن العنف ظاهرة قديمة قدم الإنسان وترجع إلى مجموعة من الأسباب: منها أسباب ذاتية ترجع إلى شخصية القائم بالعنف كأن يكون لديه خلل أو اضطراب في شخصيته أو يعاني من اضطراب نفسي أو ذهاني نتيجة نشوئه في أسرة قاسية في التعامل أو يكون متعاطياً للمخدرات أو ممن كان متعوداً على متابعة الأفلام أو البرامج التلفزيونية التي تحتوي على العنف.
وأشار إلى وجود أسباب اجتماعية وظروف أسرية يعيشها الشخص القائم بالعنف أو نمط حياته الأسرية بشكل عام وكذلك الشحن النفسي نتيجة للضغوط المحيطة أو عدم التوافق الزواجي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية كالفقر أو الدخل الضعيف مما يولد أيضاً ضغوطاً نفسية على الشخص القائم بالعنف مما يدفعه للعنف. وأوضح أن علاج هذا العنف يأتي عبر نشر الوعي في المجتمع بأهمية استقرار الأسرة، والحد تدريجياً من استخدام العقاب البدني مع الأطفال، ومحاولة اللجوء إلى طرق أخرى لعقاب الطفل بدلاً من الضرب كالحرمان من الأشياء المرغوبة على ألا تكون من الأشياء الأساسية. بالإضافة إلى العمل على منع الأطفال من مشاهدة برامج وأفلام العنف التي تعرض في الشاشات.
ويضيف: «العنف يتنافى مع تعاليم ديننا الاسلامي السمحة، فهو ضد الرفق الذي حثنا عليه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم (ما كان الرفق في شيء إلا زانه وما نزع من شيء إلا شانه)».

لسرعة البت في القضايا ودعم بيئة الاقتصاد والاستثمار

"العدل" و"ديوان المظالم" يوقعان اتفاق انتقال الدوائر التجارية والجزائية للقضاء العام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139902

الرياض - مبارك العكاش
وقع وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء د. وليد بن محمد الصمعاني ورئيس ديوان المظالم د. خالد بن محمد اليوسف، أمس، مذكرة الاتفاق على وثيقتي سلخ الدوائر الجزائية والدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام في مقر المجلس الأعلى للقضاء في الرياض.
إنشاء محاكم تجارية في الرياض وجدة والدمام ودوائر في المدن الأخرى
وأوضح د.الصمعاني في كلمته أن ما تضمنته الوثيقة من سلخ الدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام يعد نقلة نوعية في تاريخ القضاء التجاري السعودي سيدعم بيئة الاقتصاد والاستثمار في المملكة بإذن الله تعالى، وهذه النقلة النوعية ما كان لها أن تنجز بهذه الفترة لولا الدعم الذي يلقاه مرفق القضاء بقسميه (العام، والإداري) من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - أيده الله - فالتوقيع على هذه الوثيقة هي تحقيق لتطلعاته وتوجيهاته - حفظه الله - لتطوير مرفق القضاء ودعم استقلاله بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع النظام الأساس للحكم في المملكة العربية السعودية، مبيناً انه بناءً على هذه الوثيقة سيباشر القضاء التجاري أعماله من خلال محاكم ودوائر متخصصة في عدد من مدن المملكة مما سيرفع من كفاءتها ويسهم في سرعة الإنجاز في القضايا التجارية.
الصمعاني: توسيع نطاق السندات التنفيذية بحيث يلجأ الخصوم مباشرة لمحكمة التنفيذ لتقليل تدفق القضايا
وذكر أنه سيترتب على مباشرة المحاكم التجارية، بناءً على السلخ، اتساع اختصاص القضاء التجاري ليشمل الاختصاص بنظر جميع المنازعات التي ترفع على التاجر بسبب أعماله التجارية، والاختصاص بنظر جميع الدعاوى والمخالفات المتعلقة بالأنظمة التجارية، مشيراً إلى أنه سيتم التركيز على التأهيل النوعي للكوادر القضائية في المحاكم التجارية.
اليوسف: 200 قاضٍ وموظف سينتقلون من ديوان المظالم إلى القضاء العام

وأضاف أن الوثيقة راعت السعي للرفع من مستوى القضاء الجزائي في المملكة من خلال العمل على مركزية القضاء الجزائي في القضايا الكبيرة، ومن خلال جعل بعض القضايا تنظر من ثلاثة قضاة بدل قاض واحد سعياً لتحقيق مزيد من الضمانات للمتهم في المحاكمة الجزائية.

وحول مبادرات الوزارة وخططها لتسريع البت في القضايا وتقارب المواعيد، كشف وزير العدل في حديثه لوسائل الإعلام، عن وجود العديد من الخطط التي سبق أن أقرت وعمل عليها المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل خلال السنة الماضية، وقد بدأ تطبيق هذه المبادرات خلال السنة الحالية، وهناك مبادرات أخرى تتعلق بتقليل تدفق الدعاوى للمحاكم وأيضا توسيع نطاق السندات التنفيذية بحيث يلجأ الخصوم مباشرة لمحكمة التنفيذ.

من جانبه، وصف رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ د. خالد بن محمد اليوسف توقيع وثيقة سلخ القضاء الجزائي من ديوان المظالم لوزارة العدل هذا اليوم أنه جاء تحقيقاً لتوجيهات وتطلعات مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أيده الله واهتمامه بمرفق القضاء.

وأوضح رئيس الديوان أن الوثيقة حصرت عدداً من الإشكالات المتوقعة في تسع نقاط تتعلق بتداعيات التشكيل المقترح على استقرار المبادئ القضائية في الجرائم التي كانت تختص بها الدوائر الجزائية بديوان المظالم، وتداعياته أيضاً على الوضع القائم في المحاكم الجزائية وكيفية معالجة هذا الوضع دون إحداث خلل، إضافة إلى ما يمكن أن ينتج عن التشكيل المقترح من تدافع في الاختصاص أو غير ذلك، وتم اقتراح معالجة مستقلة ما بين صدور قرارات من المجلس لحسم بعضها، أو حلول انتقالية للبعض الآخر، مراعية ما يتعلق بالمتطلبات التنظيمية والإدارية حيث حصرت الوثيقة القرارات التي يلزم صدورها من المجلس الأعلى للقضاء ومجلس القضاء الإداري والإجراءات التي يلزم مراعاتها، وحددت لمباشرة المحاكم الجزائية اختصاصاتها وفق الهيكلة المقترحة بما في ذلك سلخ الدوائر الجزائية بديوان المظالم إليها تاريخ 1437/8/8هـ.

وأشار إلى أنه أُرفق بالوثيقة التشكيل التفصيلي للمحاكم الجزائية والدوائر، والعدد اللازم من القضاة لشغلها، مشيراً بأن عدد القضايا الجزائية المنظورة (حالياً) ما يربو عن أربعة آلاف و 300 قضية. وأشاد د. اليوسف بمهنية التنسيق من قبل وزارة العدل مع ديوان المظالم.

أكد د. خالد اليوسف في حديث لوسائل الإعلام أنه لن يكون هناك تأثير على القضايا المنظورة لدى الديوان أثناء الفترة الانتقالية لسلخ الدوائر الجزائية والقضاء التجاري من الديوان للقضاء العام، بل إن قيد القضايا سينتقل لوزارة العدل وفق آلية محددة.

وحول طرح بعض القانونيين فكرة دمج ديوان المظالم مع وزارة العدل بيّن اليوسف أن هذا الأمر لا يمكن طرحه بما أن المملكة تأخذ بمبدأ القضاء المزدوج (الإداري والعام)، فقضاء ديوان المظالم سيواصل نظر القضايا وفق اختصاص القضاء الإداري وفق نظام ديوان المظالم الصادر بالأمر الملكي بتاريخ 19 / 9 / 1428هـ

وبين بأن الآلية حددت أعداد القضاة والموظفين الذين سينتقلون من ديوان المظالم للقضاء العام، والذين يتجاوزون 200 قاضٍ وموظف، ولن يكون هناك تأثير بانتقال هؤلاء الموظفين والقضاة، كون الديوان استعد لهذه المرحلة، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز يحفظه الله دعم الديوان بوظائف كثيرة والديوان اليوم ولله الحمد بما لديه من قضاة سيقوم بعمله على أتم وجه بإذن الله.

وتهدف الوثيقة التي وقعها كل من د. الصمعاني واليوسف إلى إعادة هيكلة المحاكم الجزائية ووضع الآلية لسلخ الدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام، والتي تضمنت عدداً من المبادئ التي يجب مراعاتها ومنها تشكيل المحاكم الجزائية بما يتفق مع نظام القضاء، وأن يكون عمل الدوائر الجزائية بديوان المظالم في دوائر متخصصة بالمحاكم الجزائية ويضاف إليها الاختصاص بنظر جميع القضايا المحكومة بنظام كقضايا جرائم المعلوماتية وجرائم غسل الأموال، باستثناء قضايا المخدرات، مع تقسيم المحاكم الجزائية إلى أربعة مستويات.

ويشمل المستوى الأول المحاكم الجزائية التي يدخل في اختصاصها نظر جميع القضايا الجزائية، والمستوى الثاني المحاكم الجزائية التي يدخل في اختصاصها نظر جميع القضايا الجزائية باستثناء قضايا التعزير المنظم عدا المخدرات، والمستوى الثالث المحاكم العامة التي ينشأ فيها دوائر جزائية والمستوى الرابع يشمل المحاكم العامة في المحافظات التي لا يوجد بها سجن ولا محكمة جزائية، كما تضمن التشكيل تنفيذ ما ورد في نظام القضاء بأن يكون الأصل في تشكيل الدوائر الجزائية من ثلاثة قضاة، وذلك في القضايا الإتلافية ودوائر التعزير المنظم والقضايا المشمولة بالمادة (38) من نظام مكافحة المخدرات، والاكتفاء بما عداها بقاض فرد. كما تناولت الوثيقة التشكيل التفصيلي للمحاكم الجزائية والمحاكم العامة، والعدد اللازم من القضاة لشغلها.

واستعرضت وثيقة سلخ الدوائر التجارية التابعة لديوان المظالم إلى القضاء العام تشكيل المحاكم والدوائر التجارية ومن أبرزها أن يكون الأصل في تشكيل الدوائر التجارية من ثلاثة قضاة، وتشكل دوائر تجارية من قاضٍ واحد تختص بالقضايا التي لا تزيد الطلبات الأصلية فيها على مئة ألف ريال وليست متعلقة بنظام الشركات أو بوكالة تجارية، وأن يُقصر نظر القضايا الداخلة في اختصاص المحاكم التجارية على المحاكم التجارية والدوائر التجارية بالمحاكم العامة باستثناء القضايا التي لا تزيد الطلبات الأصلية فيها على مئة ألف ريال وليست متعلقة بنظام الشركات أو بوكالة تجارية فتدخل في اختصاص المحكمة العامة في المحافظة أو المركز اللذين ليس فيهما محكمة تجارية أو دائرة تجارية، وأن يُقتصر على إنشاء المحاكم والدوائر التجارية في المدن والمحافظات التي يوجد بها - حالياً - دوائر تجارية تابعة لديوان المظالم.

وبعد تحليل الإحصاءات ومتوسطات القضايا في المملكة، جاء التشكيل باقتراح إنشاء محكمة تجارية بالرياض تتألف من 18 دائرة، ومحكمة تجارية بالدمام تتألف من عشر دوائر، ومحكمة تجارية بمحافظة جدة تتألف من عشر دوائر، وتأليف دوائر تجارية في المحاكم العامة في كل من: مكة المكرمة والمدينة المنورة وبريدة وأبها وتبوك وحائل والباحة وسكاكا، وتأليف دوائر استئناف تجارية في محاكم الاستئناف في كل من: الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والشرقية وعسير، وتأليف دائرة تجارية في المحكمة العليا.

وتضمنت الاتفاقية تشكيل فريق عمل مشترك يضم ممثلين لكل من المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم ووزارة العدل لتنفيذ المتطلبات الإدارية والتقنية ومتابعة تنفيذ المتطلبات التنظيمية، وإعداد تقرير دوري لمستوى التقدم في التنفيذ والعوائق التي تعترضه وما يُقترح لعلاجها ورفعه لوزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ديوان المظالم لتوفير مباني المحاكم التجارية بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه المحاكم.

منتدى الرعاية الصحية يوصي بإنشاء هيئة لمواجهة الأخطاء الطبية

طالب بتعزيز التعاون مع الدول المتقدمة لمجابهة الأمراض

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667247

سعود العيد - جدة

أوصى المشاركون في المنتدى السعودي الدولي للرعاية الصحية الذي اختتم فعالياته أمس -الثلاثاء بجدة- بضرورة إنشاء هيئة سعودية عليا لمواجهة الأخطاء الطبية ومحاسبة المهملين من أطباء أو جهات صحية، ودعا الخبراء والمختصون إلى ضرورة توعية المرضى بحقوقهم في الرعاية الصحية ومساعدتهم على الحصول على التعويض الأدبي والمادي عند وقوع أي خطأ، مشيرين إلى ما كشفه تقرير إحصائي صادر عن وزارة الصحة السعودية أنّ عدد قضايا الوفيات الناتجة عن الأخطاء الطبية في السعودية، والتي نظرت فيها الهيئات الصحية الشرعية بالمملكة وصلت إلى ٣١١ قضيةً خلال العام ٢٠١٤م.

وخرج المنتدى بقائمة من التوصيات، ساهم في صياغتها أكثر من 70 خبيرًا ومختصًا على مدار ثلاث أيام بفندق جدة هيلتون، حيث دعا إلى ضرورة توحيد معايير الرعاية الصحية لضمان الحد الأدنى الذي كلفته منظمة الصحة العالمية دوليًا، مع تعزيز التعاون بين المملكة والدول المتقدمة صحيًا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف مجابهة الأمراض التي يتوقع ظهورها نتيجة أنماط الحياة المختلفة، وأوصى بتعزيز الرعاية الصحية وزيادة الأبحاث التي تقام سنويًا عن مرضى السكري الذي يصيب أكثر من 4 ملايين شخص في السعودية، مع مواكبة التطورات الجديدة التي تحدث على صعيد علاج السرطان.

ودعا المنتدى في جلسات يومه الأخير مهندسي المرور ومصممي الطرق لتطبيق وسائل مبتكرة لتقليل الخسائر الفادحة الناجمة عن الحوادث، حيث يموت 81 شخصًا بين كل 100 آلاف سنويًا، بسبب الحوادث المرورية التي تعتبر السبب الأول للوفاة بالمملكة ودول الخليج، وشدد على ضرورة خفض الكلفة العلاجية في السعودية والتوسع في الاستثمارات الصحية وإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد لمواجهة النقص الكبير الذي تشهده الموارد البشرية في القطاع الصحي.
وقال المشاركون: إن السعودية واثنتين من دول مجلس التعاون الخليجي من بين العشر دول الأولى على مستوى العالم التي تسجل فيها أعلى معدلات انتشار السكري، حيث تبوأت المملكة موقعها كسابع دولة من حيث انتشار المرض بمعدل انتشار بلغ 20,0%، ويوجد بها 14,900 طفل مصابون بالسكري من النوع الأول، و 4 ملايين مصاب بالسكري من النوع الثاني.

• الشؤون الاجتماعية" مسؤولة عن التدقيق لتجنب صرف الأموال لغير المستحقين

مختصان يشرحان مفهوم ونظام الضمان الاجتماعي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثانني 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667261

عادل الحملي - المدينة
الربط الإلكتروني يكشف 178 ألف مستفيد غير مستحق للمساعدة
وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية قد نفذت العام الماضي ربط إلكتروني مع وزارة التعليم بهدف الكشف عن مدى أحقية بعض طلاب الجامعات لمكافآت الضمان، حيث استهدفت الشؤون الاجتماعية الربط الإلكتروني مع 30 جهة حكومية لرفع مستوى جودة البيانات، وقال مصدر مطلع لـ «المدينة» حينها: إن حالات التلاعب التي تم الكشف عنها بخصوص عدم استحقاق أكثر من 107 آلاف مواطن للضمان، ظهرت بعد اكتمال الربط مع 7 جهات هي: الخدمة المدنية، التجارة، مصلحة الزكاة والدخل، وصندوق التنمية، ووزارة التجارة، والعدل.
وفي مطلع مارس الجاري أصدر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي قرارًا بكف يد 6 موظفين والتحقيق مع 30 موظفًا وموظفة ثبت حصولهم على مبالغ مالية من الضمان الاجتماعي دون وجه حق، كما كشفت المرحلة الثانية من الربط الإلكتروني بين الوزارة والجهات الحكومية عن 71 ألف مستفيد من الضمان الاجتماعي يمتلكون سجلات تجارية ورخصا مهنية وأعدادا زائدة من العمالة وموظفين ومقيمين في الخارج مدة جاوزت 90 يومًا وحالات وفاة.
700 ألف مساعدات لمستفيد يمتلك 11 عقارا
كشفت مصادر «المدينة» أن أحد المواطنين في منطقة المدينة المنورة يمتلك 11 عقارًا وبلغ إجمالي المساعدات المالية التي تسلمها خلال فترة تزيد عن عشر سنوات مبلغ 674.150 ألف ريال.
ما يشير إلى أن ما تم صرفه في السنوات الماضية من أموال لبعض المستفيدين دون وجه حق قد يصل لمبالغ عالية.
محام: المؤسسة المانحة مسؤولة عن التحقق
من صحة ما يقدم لها
المخالف لا يعفى من المساءلة جنائيا

قال المحامي عبدالرحمن المحمدي أن هدف الضمان الاجتماعي والغاية منه توفير معاش لمن لا يستطيع العمل وفقًا لاشتراطات وتنظيم محدد، ويأتي هذا وفقًا لما جاء بالمادة السابعة والعشرين من النظام الأساسي للحكم بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90 وتاريخ 27/8/1412هـ حيث نصت المادة على أن تكفل الدولة حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الاسهام في الأعمال الخيرية. مبينًا أن هذه المادة صريحة بدعم الضمان الاجتماعي مباشرة أو بتشجيع المؤسسات الخيرية كجمعيات البر أو المستودعات الخيرية المنتشرة في المملكة وجعلت لها آلية للصرف وتنظيم أعمالها وفقًا للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 107 وتاريخ 25/6/1410هـ إضافةً إلى المشروعات والبرامج الحكومية الأخرى مثل مراكز التنمية الاجتماعية وإعانة الحصول على العمل والصندوق الخيري الاجتماعي وجميع ذلك لتغطية احتياجات الأسر والأفراد، وذلك مع الأخذ بالاعتبار أن ايرادات هذه المشروعات والبرامج بمجملها أموال عامة تصرف وفقًا لضوابط شرعية ونظامية مقننة حفاظًا عليها ويحرم شرعًا التعدي عليها ويجرم النظام كذلك أخذها إلا بالطرق المشروعة.

وبين المحمدي أنه يشترط للحصول على هذه الإعانات أو المساعدات صحة وسلامة المستندات والبيانات الثبوتية للمستفيد من التزوير أيًا كان نوعه، مضيفا أن دور المؤسسة المانحة للدعم من ضمان أو نحوه التحقق من صحة وسلامة ما يقدم لها ويترتب عليها المسؤولية القانونية في ذلك حفاظًا على المال العام تطبيقًا وامتثالًا لمقتضى المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي للحكم والتي نصت على أن للأموال العامة حرمتها وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها، وفي حال اكتشافها لأي مخالفة يتم اتباع الاجراءات النظامية في ذلك والتي من ضمنها إحالة مقدم المستند المزور لجهة التحقيق لاستكمال الاجراءات حيال ذلك. مشيرًا إلى أن ما تم صرفه قبل التحقق من صحة المستندات أو اكتشف بعد الصرف من موانع عدم استحقاق فإن المسؤولية كذلك تقع على المؤسسة المانحة لأنه كان من الأولى عدم الصرف إلا بعد التحقق من صحة ما يقدم لها، ولا يعفي ذلك مساءلة المخالف جنائيًا عن فعله لمخالفته مقتضى الشريعة الاسلامية حيث ارتكب إثمًا عظيمًا بإدخاله لذلك المال في ملكه ما لا يجوز أن يدخل فيه وبمنعه المستحقين من الفقراء من حقهم، وهو آكل للمال بالباطل ومخالفته لطاعة ولي الأمر بذلك ومخالفته للنظام.

بالي: غياب الربط الإلكتروني لا يبرر عدم التواصل مع الجهات الأخرى

أبدى الاختصاصي الاجتماعي هاشم بالي استغرابه من كيفية قبول المستفيدين غير المستحقين في فترات سابقة دون أن يتم التأكد من توفر شروط استحقاقهم للحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي حتى وإن لم يكن في ذلك الوقت إمكانية الربط الإلكتروني، فذلك لا يمنع أن تقوم الجهة المختصة بالتواصل مع الجهات الأخرى كديوان الخدمة المدنية والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الجهات بحيث يمكن اكتشاف إن كان المتقدم مستحق للمساعدات أم لا.

وقال بالي: إن مفهوم الضمان الاجتماعي يكمن في أن الدولة التزمت بتأمين حاجة المواطن الذي لا يقوى على العمل أو من لا عائل له، ويجب أن لا يعطى الضمان للعاطلين عن العمل حيث يؤدي ذلك إلى التراخي والتكاسل ويجب أن يعرف كل مواطن أن أخذه من مال الضمان وهو ليس بحاجة له فأنه يحرم من له حاجة هذه الأموال، ولابد من غربلة مستفيدي الضمان حتى يستطيع كل فرد أن يأخذ حقوقه.

وأضاف: لضمان أحقية الفرد بالمساعدات لابد أن يتم تكوين لجان في مكاتب الضمان الاجتماعي تتابع الأفراد بين الحين والآخر وضرورة عدم مساعدة الأفراد في كتابة التقارير من أي جهةٍ كانت بعدم مقدرتهم على العمل لأن هذا أمانة.

مشيرًا إلى أنه في الآونة الأخيرة لوحظ أن بعض الشباب يتركون العمل ويرضون التقاعس في البيوت لأخذ مساعدات من الضمان رغم أنها لا تزيد عن 30% من راتبه في حال عمله في القطاع الخاص أو الحكومي، وإذا استمر الوضع على ذلك فإن العديد من الشباب سيكونون عاطلين عن العمل ويكتفون بأخذ المساعدات من الضمان لهم ولعائلاتهم.

وقال بالي: ليس كل مريض نفسي يستحق المساعدات، فكثير من الأمراض النفسية أصحابها قادرون على العمل وكذلك ما يخص الأمراض العقلية كمرضى الفصام والهوس فالعديد منهم قادرون على العمل مع تناولهم العلاج بانتظام وقلة منهم من تردت حالته حتى أدت إلى تراجع شديد في قدراته العقلية. مبينًا أن فيما يخص الاعاقات فهناك من لا يقدر على العمل لإعاقته الشديدة وهناك من يقدر على بعض الأعمال الخاصة كوظائف الاستعلامات والسنترال والمكتبات وغيرها.

أوضح مختصان في القضايا الاجتماعية والقانون أن وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن التدقيق في الطلبات المقدمة إليها والتأكد من صحتها قبل صرف أموال الضمان لغير المستحقين. مضيفين: إنه لا يوجد ما يمنع إحالة المستفيد المتحايل لجهة التحقيق في حال اكتشاف أي مخالفة كتزوير للمستندات التي تقدم بها للحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي.

ويأتي ذلك بعد الكشف مؤخرًا عن صرف أموال لأشخاص غير مستحقين يمتلك بعضهم سجلات تجارية وعقارات، وذلك بعد إنجاز الربط الإلكتروني بين الوزارة وعدد من الجهات الحكومية، ما أفضى لكشف حالات التحايل.

"بلدي الأحساء" يوصي بتفعيل مسارات ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667272

عيسى الحبيب - الأحساء
أوصى امس المجلس البلدي بالأحساء، بتفعيل النظام الذي اعتمدته وزارة الشؤون البلدية والقروية في توفير مسارات لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك ضمن شروط ترخيص المباني الحديثة ووفق التصاميم المعمارية لطرق ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل استمرارية حركتهم دون وجود عوائق.
وأوضح رئيس المجلس البلدي بالإحساء أحمد الجعفري، خلال الجلسة الرابعة التي عقدها المجلس البلدي، بحضور جميع الأعضاء، أن العديد من ذوي الاحتياجات الخاصة لا يزالون يعانون من عدم تهيئة البيئة المناسبة لهم بما تحتويه من مرافق معدة بشكل يراعي إعاقتهم.
وأضاف الجعفري أن المجلس قام بما يلي:
- البداء في دراسة تحسين أوضاع الخدمات والمرافق البلدية ومنها الأسواق الشعبية والمشروعات الخدمية.
- التواصل مع وزارة النقل لمعالجة مشكلات الطرق والعمل على تنفيذ المشروعات التابعة لها بالأحساء مثل طريق القرى الشرقية (طريق الخدود) وكبري مصانع الخرسانة على طريق قطر وغيرها.
- استعراض أبرز الملاحظات على المرافق والخدمات البلدية التي تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحسين.
- استعراض إنجازات اللجان التابعة للمجلس، لإعداد الدراسات والمبادرات لخدمة المواطن والمجتمع.
- مناقشة خطة اللجنة الإعلامية لإيجاد قنوات تواصل مع المواطنين لعلاج الملاحظات وتوضيح أهمية التكامل مع الأمانة .

«تمكين 50 مواطناً من رؤية ذويهم في غوانتانامو

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160323/Con20160323830541.htm

غازي المسعري (الرياض)
انطلقت أمس الأول (الاثنين) المرحلة التاسعة والعشرون للاتصال المرئي مع المعتقلين السعوديين في غوانتانامو، بمكالمتين في مدينة الرياض، وذلك بتوجيهات من رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز.
وأوضح المتحدث باسم الهيئة في منطقة الرياض عبدالله المربيض أن عدد الذين استفادوا من المكالمات التي نفذت في الإدارة العامة للشؤون الدولية والإغاثة نحو ٥٠ فردا من رجال ونساء. لافتا إلى أن مدة المكالمة أربع ساعات تقريبا.

وبين المريبض أن المرحلة كانت بإشراف مباشر من المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية الأمير بندر بن فيصل آل سعود، وتمت بحضور ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيدة رباب سليمان ومنسقي الشؤون الدولية والإغاثة في الهيئة عبدالله الشمري وإبراهيم العنزي وبديعة الراوي.
إلى ذلك، رفع ذوو المعتقلين خالص شكرهم وتقديرهم لحكومة خادم الحرمين الشريفين على ما تم توفيره لهم من سبل التواصل مع أبنائهم المعتقلين، سائلين الله تعالى أن يديم على البلاد أمنها واستقرارها وولاة أمرها.

عاملة منزلية تحاول خنق رضيعة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=256959&CategoryID=3

الخرج: معيض الرفدي 2016-03-23 1:04 **AM**
حاولت عاملة منزلية خنق رضيعة عمرها أربعة أشهر، إلا أن يقظة الأم أنقذت ابنتها في اللحظة الأخيرة.
وقال مصدر لـ"الوطن" إن "العاملة من الجنسية البنجلادشية تسللت إلى غرفة الرضيعة كيان، ووضعت يدها على فمها والأخرى على عنقها، في هذه الأثناء قلقت الأم على رضيعتها، فطلبت من ابنتها الكبرى أن تذهب إلى أختها كيان لتطمئن عليها، فشاهدت العاملة تخنق شقيقتها فصرخت مستنجدة بأمها التي تدخلت على الفور".
وقال والد الطفلة كيان لـ"الوطن": "تلقيت اتصالا من أسرتي أثناء وجودي في مخيم، يعلمني بأن العاملة المنزلية اعتدت على ابنتي الرضيعة، فسارعت إلى المنزل، فوجدت زوجتي بحالة نفسية سيئة وكيان فاقدة للوعي، ولون وجهها أزرق".
وأضاف "أخذ جارنا الطفلة، وأجرى لها إسعافات أولية، وأخبرنا أنها على قيد الحياة، ولكنها فاقدة الوعي، وعلي الفور تم نقلها إلى مستشفى الملك خالد بالخرج، وإنعاشها بالأكسجين حتى عادت إلي وضعها الطبيعي".
وأكد والد الطفلة أن "العاملة المنزلية قدمت منذ 12 يوما من بلادها، وعمرها 29 عاما، وقد زودت راتبها، وطلبت مني جوالا فأحضرته لها، وأحضرت لها أم كيان ملابس بأكثر من 500 ريال، وكانت أسرتي تعاملها أفضل معاملة".
وقال مصدر في شرطة محافظة الخرج لـ"الوطن" إن "الجهات الأمنية باشرت الحادثة، وتم القبض على العاملة المنزلية، وبعد استكمال إجراءات التحقيق معها أحيلت إلى هيئة التحقيق والادعاء العام حسب الاختصاص".

أهالي السجناء السعوديين يكشفون عن معاناة أبنائهم للسفير العراقي

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4127167

عادل التركي - الدمام
قام عدد من أهالي السجناء السعوديين في العراق بزيارة إلى السفارة العراقية في الرياض مؤخرا، وكان في استقبالهم القنصل العراقي ياسين سليمان صالح. وتضمن اللقاء نقل مطالبهم عبر خطاب موجه إلى رئيس البرلمان العراقي.

وأوضح المتحدث الإعلامي باسم أهالي السجناء علي القرني، أنه تم تسليم السفير العراقي خطابا موجها لرئيس البرلمان العراقي الدكتور سليم الجبوري، مشيرا إلى أن زيارة الوفد العراقي مؤخرا للمملكة منحت بعض الأهالي التفاؤل، للدفع باتجاه حلحلة قضية أبنائهم السجناء في العراق.
وبيّن القرني أن الخطاب تطرق في مجمله إلى أوضاع السجناء والإهمال وعدم مراعاة الجانب الإنساني للسجناء، سواء الحالة الصحية المتردية بالإضافة إلى عدم تأمين الأدوية لهم، وحتى كسوة الشتاء. لافتا إلى أن الخطاب تضمن العديد من المطالب، منها: بعض ما يتعرض له السجناء السعوديون في العراق من تعديات بالضرب والتعذيب والتغييب خصوصا في سجن الناصرية، والذي انقطعت أخبار الموجودين بداخله لمدة 3 سنوات تقريبا، ولا أحد يعلم عنهم إلا ما يكدر الخاطر بحسب قوله.
وختم القرني حديثه بأن القنصل العراقي رحّب بمطالب الأهالي، وتسلم الخطاب متعهدا بإرساله بكتاب رسمي إلى رئيس البرلمان العراقي مباشرة، والعمل على نقل الصورة واضحة لرئيس البرلمان الدكتور سليم بن عبدالله الجبوري. وأشار الي انه تم إطلاع الدكتور محمد الشمري مدير الادارة العامة للشؤون القضائية بوزارة الخارجية على ما تم خلال اللقاء وطمأن الجميع على أن الأمور إلى خير، وأن السفارة السعودية في العراق تحاول التواصل مع السجناء السعوديين هناك وذلك للاطمئنان على أحوالهم.

"العمل": 90 يوماً لـ"سعودة" بيع وصيانة أجهزة الاتصالات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14641951

الأحساء - حسن البقشي
كشف وكيل الوزارة المساعد للتفتيش بوزارة العمل الدكتور محمد الفالح أن المرحلة الأولى من تطبيق القرار الوزاري، القاضي بقصر العمل على نشاط بيع وصيانة أجهزة الاتصالات وملحقاتها على السعوديين، هي مرحلة تثقيف وتوعية لأصحاب المحال ورجال الأعمال، إذ تم منحهم مهلة 90 يوماً من بدء سريان القرار في الأول من جمادى الآخرة من العام الحالي، على أن يتم خلال هذه المدة التوطين بنسبة 50 في المئة، ليتم بعد ذلك توطين القطاع بشكل كامل في الأول من ذي الحجة من العام نفسه.
وأضاف الفالح، خلال الاجتماع الذي عقده فرع وزارة العمل بالمنطقة الشرقية لتنفيذ القرار الوزاري، القاضي بقصر العمل على نشاط بيع وصيانة أجهزة الاتصالات وملحقاتها على السعوديين، أن الوزارة تضع جميع إمكاناتها البشرية والمادية لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وأردف أن وزارة العمل أصدرت هذا القرار بهدف إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات الراغبين في العمل بهذا النشاط، لما توفره هذه المهن من مردود مادي مناسب واستقرار وظيفي، وتأهيل الشبان والشابات لهذه المهنة، لأهميتها أمنياً واجتماعياً واقتصادياً.
وناقش الاجتماع، الذي حضره مدير إدارة التفتيش في المنطقة الشرقية سلطان المطيري، والمدير العام لفرع الشرقية عمر العمري، ومساعده أحمد العنزي، قصر نشاط بيع وصيانة أجهزة الاتصالات وملحقاتها على السعوديين، وآليات تطبيق قرار التوطين، إذ تم التطرق إلى خطط التفتيش على محال بيع وصيانة أجهزة الجوال وملحقاتها، والتعاون المشترك مع الجهات الشريكة، ولجنة إيقاع العقوبات وآلية عملها، كما تمت مناقشة أهم المعوقات التي واجهت المفتشين أثناء التطبيق الميداني، وإمكان إيجاد حلول لها، بما لا يتعارض مع النظام، ويسهل على المفتشين مهماتهم. وسيشارك في تنفيذ القرار، إضافة إلى وزارة العمل، صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بالتعاون مع الوزارات المعنية، بما يحقق المصالح المرجوة والأهداف الاستراتيجية للقرار.

الباحة: التشديد على تطبيق أنظمة توطين الوظائف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/14640255

الباحة - عثمان سعيد
بحث أمير منطقة الباحة مشاري بن سعود بن عبدالعزيز في اجتماع موسع مع عدد من مديري الإدارات الحكومية في المنطقة الجهود المبذولة في سبيل السعودة وإتاحة الفرصة أمام الشباب للانخراط في الأعمال التجارية.
وأكد أمير منطقة الباحة أهمية المتابعة والحرص على الأعمال والأهداف التي تقوم بها لجنة السعودة لإتاحة الفرصة للمواطن للعمل في المحال والاستفادة منها، مشيراً إلى ضرورة تكثيف الجولات الميدانية للجنة لتشمل مختلف المحال التجارية، والعمل على إحلال السعودة بها وفق ما تم التوجيه به مسبقاً وذلك بإيجاد فرص العمل المناسبة حتى يتمكن المواطن من بناء مستقبله بالعمل الملائم.
وشدد على القرارات والتعليمات التي صدرت أخيراً حيال تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بتوطين الوظائف وإيقاع العقوبات على المخالفين لهذه التعليمات، داعياً الجميع إلى بذل الجهود لإعداد البرامج والمجالات التي تساعد الشباب السعودي في العمل، خصوصاً في المحال التجارية والأسواق.
وجرى خلال الاجتماع الذي يأتي في إطار الجهود المبذولة من أمانة المنطقة المتضمنة نقل الكثير من الأنشطة وتهيئة الأسواق التي تظم المناشط تحت سقف واحد، الاطلاع على عدد من نتائج الجولات الميدانية على مستوى المنطقة ومحافظاتها الهادفة إلى تطبيق السعودة والحد من المخالفين.

د. العنزي: مجتمعنا يقدس الشرف والكرامة ويموت من أجلهما

شوريون: فراغ تشريعي يستدعي "رد الاعتبار" ويؤصل لصون سمعة المحكومين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1140220

الرياض - عبدالسلام البلوي
أكد أعضاء الشورى فهد العنزي وسعود الشمري ومحمد المطيري الحاجة إلى دراسة مقترح لتشريع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار واتفقت مداخلاتهم على تقرير اللجنة القضائية في هذا الشأن على وجود فراغ تشريعي يستدعي هذا النظام وعدم الاكتفاء بتنظيمات ولوائح وإجراءات وتعاميم أوجدت لتفصيل الحقوق وتبينها في حين أن الأنظمة هي من يقرر الحقوق ويحيطها بسياج من القدسية والاحترام والهيبة لتكون ذات تأثير على المحاكم خاصة في حال رد الاعتبار القضائي.
إلى ذلك، يواصل مجلس الشورى في جلسة مقبلة مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مقترح مشروع نظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار الذي استهل مناقشته ضمن آخر بنود جلسة يوم أمس الأربعاء بعد أن استمع إلى عدد من مداخلات الأعضاء حيث اعترض د. فهد العنزي عضو مجلس الشورى على توقف اللجنة القضائية الاستمرار في

دراسة للمشروع المقترح لنظام التسجيل الجنائي ورد الاعتبار، وقال "إن رأي اللجنة بأن تنظيم رد الاعتبار متحقق استناداً إلى خطاب سمو وزير الداخلية هو استنتاج لا أوافق اللجنة عليه بل أكاد أجزم بأن هذا ليس هو مقصود الخطاب" مؤكداً أن من واجب الشورى ومسؤولياته التشريع، مضيفاً أن رد الاعتبار يرتبط بأحد أهم مفاهيم حقوق الإنسان وهو حق المحكوم ضده الذي استنفد عقوبته بأن يعيش بكرامة وبما يحفظ سمعته التي هي أعز ما يملك لاسيما في مجتمع يقدس الشرف والكرامة ويموت من أجلها وهي أغلى ما يملك، مشدداً على حق المحكوم عليه بأن يستعيد سمعته لا أن يكون مطارداً بسوء السمعة والسلوك إلى أن يموت.

وأكد العنزي أثناء مناقشة تقرير اللجنة القضائية بشأن مقترح عضوي الشورى السابقين د. سعد مارق ود. ناصر الشهراني، للتسجيل الجنائي ورد الاعتبار، أن مكان الحقوق الأنظمة وأضاف رداً على توصية اللجنة" ما قيمة الأنظمة ونحن في المجلس نمتنع عن إصدار نظام يحمي مثل هذه الحقوق ويقرر حق المحكوم ضده برد الاعتبار نظاماً ويضع حداً لاستمرار سوء سمعة الذين استوفى المجتمع حقه واقتص منهم"، مشيراً إلى وجود فراغ تشريعي يستدعي سن مثل هذا النظام لرد الاعتبار كما أن وجوده يؤصل ويعزز أي إجراء تنظيمي تقوم به وزارة الداخلية.

جهة محايدة لتقويم فاعلية بحوث ودراسات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

وأكدت اللجنة القضائية من جهتها للمجلس مخاطبتها للجهات المختصة لاستطلاع ما لديها حول المشروع المقترح، وقد وردتها إفادات وزارات الخدمة والعمل والشؤون الاجتماعية وديوان المظالم، كاشفةً عن تلقيها برقية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ونصها على أن ما يتعلق برد الاعتبار قد صدر بشأنه قرارات مجلس الوزراء كان آخرها عام 1416 ه، وتضمنت تشكيل هيئة من مدير التفتيش القضائي بوزارة العدل، وعضو قضائي من ديوان المظالم ومستشار شرعي من الداخلية ومدير الأدلة الجنائية بالأمن العام للبت في طلبات رد الاعتبار، مؤكدةً أن الهيئة قائمة وتمارس أعمالها، كما أنها شارفت على الانتهاء من إعداد لائحة خاصة بتنظيم أعمالها، ورأت أن وزارة الداخلية هي الجهة المعنية بالمشروع المقترح وقد شرعت في إنفاذ قرار مجلس الوزراء وشارفت على الانتهاء منه وهي الجهة المخولة بإنجاز ذلك.

من ناحية أخرى، وافق الشورى على توصية د. دلال الحربي وطالب مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بتكليف جهة محايدة من داخل المملكة لإجراء دراسة تقويمية عن مدى فاعلية البحوث والدراسات العلمية التي مُولت أو التي صدرت من المدينة خلال الخمس سنوات الماضية. وناقش المجلس تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن" للعام المالي 351436، وطالب منصور الكريديس بإسناد إنشاء وتشغيل مناطق حرة لهيئة المدن الصناعية، مقترحاً إسناد الإشراف على المدن الصناعية التي تقع على الموانئ للهيئة في ظل غياب التنسيق بين الهيئة والموانئ، كما رأى سعيد الشيخ بأن مردود المدن الصناعية لا يوازي تكاليف إنشائها وإنفاق 93 مليار على البنى التحتية لها، مؤكداً ضعف مساهمتها في زيادة الناتج المحلي مسجلة نسبة 3 في المئة فقط، وطالب بتذليل العقبات التي تواجهها هيئة المدن الصناعية وسرعة استثمار البنية التحتية للمدن، وأشار فهد بن جمعة إلى وجود مصانع تضمها هيئة المدن متوقفة عن الإنتاج أو لم يكتمل تنفيذها بنسبة 33 في المئة، وأكد زيادة عدد المصانع غير المنفذة بنسبة 141 في المئة العام المنصرم عن الذي قبله وتوقف 19 في المئة كما انخفضت المصانع المكتملة الإنشاء بنسبة 77 في المئة، مطالباً ببحث الأسباب ودراسة المعوقات لاتخاذ القرارات بشأنها. وتساءل عبدالعزيز السراني عن نوعية المصانع التي أنشئت في هيئة المدن الصناعية ورؤوس أموالها ومنتجاتها، كما أبدى ملاحظته على ضعف نسبة السعودة فيها وقلة المشروعات في مدن التقنية، وألمحت دلال الحربي إلى وجود تمييز بين سيدات الأعمال والرجال في خدمات الاستثمار وبعض المعوقات التي تحول دون دخول المرأة في هذا المجال.

حكم نهائي بقصر "بدل السكن" على الأطباء

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667490

سعيد الزهراني ـ الطائف
أصدرت الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية، بوزارة العمل، قرارًا نهائيًا، بقصر بدل السكن على الأطباء البشريين، والأسنان فقط، دون الممارسين الصحيين، على اختلاف مهنهم، ومسمياتهم.
واستندت الهيئة في قرارها، إلى أن مجلس الوزراء حدد الفئات التي تستحق السكن، حيث نصت التعليمات على أن توفر الجهات الصحية والجامعات، بحسب الأحوال، السكن للأطباء البشريين، وأطباء الأسنان، من خلال تنفيذ مشروعات مبان سكنية، والإسراع فيها.
وأضافت أنه إلى أن يتم التنفيذ، توفر تلك الجهات، وحدات سكنية، وتتعاقد عليها، بأسماء الأطباء، وتصرف الإيجار من اعتماد البند المخصص لذلك، على ألا تتجاوز التكلفة السنوية 50 ألف ريال، لكل وحدة.
وكان عدد كبير من الممارسين الصحيين، من غير الأطباء، تقدموا بشكاوى لمكاتب العمل ببعض المناطق؛ مطالبين ببدل السكن أسوة بالأطباء، وحكمت بعض اللجان بإلزام الجهات الصحية بصرف بدل سكن لهم، وتم نقض الحكم.

مدير مرور المدينة: السماح لمركبات المسنين وذوي الاحتياجات بالوصول لأقرب نقطة للمسجد النبوي

قال: إن حواجز "مسجد قباء" لتنظيم السير

المصدر: جريدة المدينة الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.al-madina.com/node/667515

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
تأمين المسارات الخاصة بهم.
تسهيل وصولهم للمواقع التي يقصدونها.
تأمين أقرب نقطة لهم للوصول للمسجد النبوي.
تخصيص أجزاء من المواقف للمركبات التي تقلهم.
جهود المرور لخدمة ذوي الاحتياجات والمسنين:
أوضح مدير عام المرور بالمدينة المنورة العميد نواف بن ناهس المحمدي أنه يتم السماح للمركبات التي تقل كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة بالوصول إلى أقرب نقطة للمسجد النبوي الشريف ومن ثم تتوجه المركبات للمواقف القريبة من المسجد والعودة مرة أخرى لحملهم، مبيِّنًا أن التعليمات تمنع إغلاق المداخل الخاصة بهم بمختلف المواقع بالمدينة.

وقال المحمدي في تصريح خاص لـ«المدينة»:» نعمل مع جميع الجهات ذات العلاقة لتهيئة الإمكانات لخدمة كبار السن وذوي الاحتياجات»، مشيرا إلى أن هذه الفئة تلقى كل تقدير من قبل الإدارة العامة للمرور بالمدينة، حيث نعمل على تأمين المسارات الخاصة بهم لتسهيل وصولهم للمواقع التي يرغبون الوصول إليها ومنها المسجد النبوي الشريف ومختلف المساجد والمواقع التاريخية.

وأضاف المحمدي أن رجال المرور بمختلف المواقع يعملون على تأمين المسار الخاص بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الإمكانات المتاحة، وذكر المحمدي أن جميع الفرق الميدانية تقوم بتأمين أقرب نقطة لهم للوصول للمسجد النبوي الشريف في حال لم يتسنَ لهم الوصول إلى الأماكن الخاصة بهم في المواقف.

وعن إغلاق المسار الخاص بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة بمسجد قباء، ذكر العميد المحمدي أن التعليمات والأنظمة تمنع إغلاق المسار أمامهم، وفي حال تم إغلاقه لتنظيم حركة السير فإن رجال المرور يقومون بفتحه على الفور في حالة وصول أحد كبار السن أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأضاف: نتابع وبصفة مستمرة جميع الإمكانات المتاحة لخدمة هذه الفئة الغالية، ونعمل على التنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لتأمين مسارات خاصة لهم أو مواقف تسهل عليهم التنقل والوصول إلى مختلف المواقع في المدينة، وأضاف بأن العديد من مواقف المركبات تم تخصيص جزء منها لذوي الاحتياجات الخاصة لوقوف المركبات الخاصة بهم ودائمًا تكون في أقرب نقطة للموقع المراد الوصول إليه».

وتابع: «نأمل خلال الفترة المقبلة التنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة لتأمين احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن للتيسير عليهم في الوصول للمسجد النبوي السريف ومختلف المواقع الإسلامية بالمدينة، بالإضافة إلى المجمعات التجارية وجميع المواقع التي يقصدها كبار السن وذوو الاحتياجات».

وكان عدد من المصلين في مسجد قباء بالمدينة المنورة قد أبدوا استياءهم من إغلاق المسار الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن المخصص لهم جنوب المسجد وذلك من خلال وضع الحواجز أمام المركبات، وكان المسار تم إنشاؤه إبان مرحلة التطوير التي شهدها محيط المسجد أثناء اختيار المدينة المنورة عاصمة للثقافة الإسلامية حيث تمت إزالة الحديقة جنوب المسجد وتحويلها إلى مسار خاص للمركبات للتنزيل والتحميل خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.

حماية المستهلك": الوزارة لم ترد علينا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160324/Con20160324830823.htm

إبراهيم شهاب (جدة)

كشف أمين جمعية حماية المستهلك عبدالرحمن القحطاني لـ«عكاظ» مخاطبتهم بشكل رسمي وزارة المياه والكهرباء منذ يومين حول الشكاوى التي تقدم بها عدد كبير من المواطنين للجمعية حول ارتفاع أسعار المياه المبالغ فيها، إلا أن الرد لم يأت حتى الآن (أمس الأربعاء).

وبين أن أكثر الشكاوى التي وردتهم من المواطنين تركزت على ارتفاع أسعار فاتورة المياه بشكل مبالغ فيه.

وأكد «كنا نتمنى من وزارة المياه التنسيق مع حماية المستهلك بخصوص التعريفة الجديدة قبل إصدارها وإشراك الجمعية في دراستها بما يضمن وصول صوت المستهلك، لأن من اختصاصات الجمعية تمثيل المستهلك في ما يتعلق بحمايته وحقوقه بما في ذلك وضع الأنظمة واللوائح الوطنية».

شركة المياه: اسألوا الوزارة

رفض المتحدث باسم شركة المياه الوطنية بجدة خالد مقبول التعليق على زيادات فواتير المياه. مؤكدا لـ«عكاظ» أن وزارة المياه هي المسؤولة عن التعليق على ارتفاع أسعار المياه في المملكة وليست شركة المياه الوطنية، لأنه أمر يهم جميع مناطق المملكة وليست جدة فقط.

الوزير دشن الخدمة قبل أيام .. و"الشؤون الاجتماعية" فضلت الصمت

"1919" يتجاهل استغاثة فتاة "معنفة"..والشرطة تتدخل!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160324/Con20160324830832.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

اتهمت فتاة، ادعت تعرضها إلى عنف وإيذاء بدني من والدها، مركز البلاغات الذي أطلقه وزير الشؤون الاجتماعية بتجاهل شكواها وعدم التجاوب الجاد مع قضيتها. موضحة أن موظفة في مركز بلاغات التعرض للعنف والإيذاء (1919) ردت على بلاغها بالقول: «حنا ما نحدد وقت معين للتواصل ويمكن يكلمونك من مركز الحماية بمكة خلال هذا الأسبوع، ولا أعدك بشيء، إذا صار لك شيء تواصلي مع الشرطة!».

وأوضحت (ن) البالغة من العمر 20 عاما لـ «عكاظ» أنها تحتفظ بتسجيل صوتي لرد المركز حول استفسارها عن بلاغ تقدمت به قبل نحو أسبوعين بعد تعرضها إلى ضرب مبرح من والدها - طبقا لأقوالها. مشيرة إلى أن شكواها لم تكن الأولى، إذ تقدمت والدتها ببلاغات مماثلة قبل نحو عامين إلى مركز الحماية الاجتماعية في مكة المكرمة ولم تجد تجاوبا حتى اللحظة.

سحر وشعوذة

والدة المعنفة تحدثت لـ«عكاظ» أمس، وشرحت تفاصيل الوقائع، وأفادت بأنها انفصلت عن زوجها الذي احتفظ بحضانة طفل وطفلة ثمرة زواجهما ليعيشا مع والدهما وزوجته الجديدة، وتعرض الطفلان - كما تقول الأم - إلى ألوان من التعذيب البدني واللفظي.

ونالت الطفلة النصيب الأكبر من التعذيب وهي في الصف الرابع الابتدائي ومنعها والدها من مواصلة دراستها في المرحلة المتوسطة انتقاما من أمها وبحجة أنها - أي الطفلة - تعاون والدتها في أعمال السحر والشعوذة للإضرار به وزوجته، فتعرضت للضرب أكثر من مرة. وتضيف الأم أنها تقدمت ببلاغ إلى مركز الشرطة الذي رفض قبول الشكوى بدعوى أن صاحبة البلاغ لا تسكن مع المعنفة ويفضل أن تتولى الفتاة تقديم البلاغ بنفسها. وأضافت أن ابنتها تعرضت للضرب من والدها قبل أسبوعين فاضطرت إلى الاتصال بالدوريات الأمنية التي أحالت أمرها إلى شرطة الشرائع التي طلبت تقريرا طبيا عن حالة المعنفة، فخضعت إلى الفحص الطبي في مستشفى الملك فيصل وتم إرسال التقرير إلى الجهة المعنية مع نسخة إلى مركز الحماية الأسرية.

وواصلت الأم حديثها لـ«عكاظ» وأضافت أن طليقها وأحد أبنائه من زوجته الأولى حضرا إلى منزلها يوم الأحد الماضي بغرض اصطحاب الفتاة وإجبارها على سحب شكواها من الشرطة، وحين فشلت محاولتهما سارع الابن بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لتخويفهما، وفي تلك الأثناء ظل والد الفتاة يصرخ بأعلى صوته مطالبا ابنته بمغادرة المنزل، فاضطرت الى استدعاء الدوريات الأمنية وتقديم بلاغ إلى مركز الإيذاء الذي وعد بالتواصل معها ثم تجاهلوا محاولاتها بالحصول على رد.

صمت ونفي

«عكاظ» حاولت الاستفسار عن الحالة عبر مسؤول فرع الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، ولم تفلح المحاولات، غير أن مصدرا في «حماية مكة المكرمة» أفاد بتلقي المركز بلاغا من خط المساندة الأربعاء الماضي وتم استدعاء المعنفة والاستماع إلى إفادتها. وزاد المصدر أنه تم إرسال خطاب إلى مستشفى الملك فيصل لمعرفة تفاصيل الاعتداء، كما حاول مركز الحماية التواصل مع الأب المتهم بالتعنيف، غير أنه فضل عدم الرد على الاتصالات.

وبحسب المصدر فإن الأب المتهم سيمنح فرصة أخرى للرد على الاتهامات وفي حال عدم التجاوب يتم جلبه بالقوة الجبرية بواسطة الشرطة.
وفي الوقت نفسه أوضح المتحدث باسم صحة مكة المكرمة عبدالوهاب شلبي أن مستشفى الملك فيصل استقبل الحالة واستكمل جميع الإجراءات النظامية وأرسل التقرير الطبي إلى الحماية الاجتماعية. وفي المقابل نفت المعنفة (ن) استدعاءها في مركز الحماية بمكة المكرمة. مشيرة إلى أن قسم الخدمة الاجتماعية في المستشفى هو من تولى متابعة حالتها.

هيئة سعودية لمواجهة الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160324/Con20160324830889.htm

فيصل مجرشي (جدة)
أوصى المشاركون في المنتدى السعودي الدولي للرعاية الصحية، الذي اختتمت فعالياته أمس (الثلاثاء) في جدة، بضرورة إنشاء هيئة سعودية عليا لمواجهة الأخطاء الطبية ومحاسبة المهملين من أطباء أو جهات صحية، بعد أن سجلت إحصاءات وزارة الصحة التقدم بأكثر من 300 شكوى سنوية بسبب أخطاء طبية فادحة. ودعا 70 خبيرا ومتخصصا، شاركوا في المنتدى على مدى ثلاثة أيام، إلى ضرورة توعية المرضى بحقوقهم في الرعاية الصحية ومساعدتهم في الحصول على التعويض الأدبي والمادي عند وقوع أي خطأ. ولفتوا إلى أهمية توحيد معايير الرعاية الصحية لضمان الحد الأدنى الذي كلفته منظمة الصحة العالمية دوليا، مع تعزيز التعاون بين المملكة والدول المتقدمة صحيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف مجابهة الأمراض التي يتوقع ظهورها نتيجة أنماط الحياة المختلفة. وأوصوا كذلك بتعزيز الرعاية الصحية وزيادة الأبحاث التي تقام سنويا عن مرضى السكري، ومواكبة التطورات الجديدة التي تحدث على صعيد علاج السرطان. ودعوا مهندسي المرور ومصممي الطرق لتطبيق وسائل مبتكرة لتقليل الخسائر الفادحة الناجمة عن الحوادث. وشددوا على ضرورة خفض الكلفة العلاجية والتوسع في الاستثمارات الصحية وإنشاء الجامعات والكليات والمعاهد لمواجهة النقص الكبير الذي تشهده الموارد البشرية في القطاع الصحي، وتشجيع الابتكارات والأبحاث العلمية.

مستشارون لذوي الإعاقة في المدارس

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=257136&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر 24-03-2016 AM 4:37
في وقت بدأت وزارة التعليم تطبيق مشروع التعليم الشامل لطلاب وطالبات التربية الخاصة بكل أنواع إعاقاتهم هذا العام، وجهت الوزارة بتخصيص معلمين "مستشارين" بمدارس التعليم العام لخدمة تلك الفئة.
وأكدت الوزارة في دليلها التنظيمي الخاص بالتربية الخاصة، أن الهدف العام من وظيفة المستشار هي الإسهام في بناء شخصية الطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العادية، والنهوض بمستوى أداء المعلمين تربويا وتعليميا، إضافة إلى دعم

جهود الدمج من خلال تقديم النصح والاستشارات لمعلمي الفصول الدراسية في التعليم العام لتدريس ذوي الإعاقة، والمشاركة في إعداد الخطط التعليمية الفردية لهم، وتقديم المعلم المستشار خدمات مباشرة للطالب، ومشاركته في الورش التعليمية والبرامج التدريبية المقدمة للمعلمين، إضافة لمشاركته في معالجة القراءة أو الإعاقة البصرية للطلاب.
وأوضح أن هناك معارف يتطلب توفرها في المعلم المستشار، منها المعرفة التامة بالأدلة والتعليمات والإجراءات المتعلقة بطبيعة عملها، ومعرفته بأهداف المرحلة التعليمية وأساليب واستراتيجيات التدريس، وتصميمه وتخطيطه، إضافة إلى إلمامه بالعلوم النفسية والاجتماعية، والإلمام باستراتيجية دعم السلوك الإيجابي، مبينا أن هناك مهارات وقدرات يتطلب توافرها في المعلم المستشار، منها قدرته على التخطيط والتنظيم، والتحليل والاستنتاج، والمتابعة والتنسيق والتقويم، والابتكار، واستخدام الحاسوب، والاتصال الفعال والتعامل مع الآخرين، إضافة لمراعاته للفروق الفردية بطلابه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الموظف المتقاعد .. بين الوفاء والجحود

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/20/article_1039744.html

د. أمين ساعاتي

بداية يجدر أن نعرف الموظف المتقاعد، بأنه الإنسان الذي أحيل إلى التقاعد بعد أن شغل وظيفة أو مجموعة من الوظائف في القطاع الحكومي أو الخاص، واستمر يؤدي واجباته الوظيفية بكل وفاء وإخلاص منذ صدور قرار التعيين حتى صدور قرار إحالته إلى التقاعد، غالبا بعد بلوغ سن 60 عاما.
ومن منظور إسلامي بين القرآن الكريم مراحل حياة الفرد، وجعل الشيخوخة هي المرحلة الأخيرة من حياة الإنسان الدنيوية، وقال - تعالى - "هو الذي خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم طفلا ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا ومنكم من يتوفى من قبل ولتبلغوا أجلا مسمى ولعلكم تعقلون"، وورد في السنة، عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ "أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين".
ويجب أن نعترف بأننا ــ كمجتمع سعودي ــ لم نكافئ الموظف المحال إلى التقاعد بما يستحقه من تقدير وتكريم، نظير ما قدمه إلى المجتمع من تضحيات وخدمات طوال فترة الخدمة، التي كان يقوم بها، بل بالعكس عاملنا الإنسان المتقاعد بالنكران والجحود وقفلنا أمامه أبواب الحياة الرغيدة والكريمة، وأعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا إن الموظف في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص دفع حياته وشبابه ثمنا لوظيفته، وطبعا جني فوائد هذه الخدمة من الرواتب المستحقة، التي كان يقبضها مع مطلع هلال كل شهر، ولكن لا ننسى أن الموظف أفنى ربيع عمره فداء لوظيفته، ولذلك حينما يحين وقت الاستراحة، فإننا يجب ألا نحرمه من الراحة ونيسر أمامه سبل الحصول على أبسط الاحتياجات الضرورية للحياة الكريمة، وهما السكن الدافئ والعلاج الذي يحتاج إليه بعد أن تخطى سن العمل وبدأ سن التقاعد، ومع هذه السن تبدأ معاناته الصحية.
ولكن المؤسف أن نظامي التقاعد والتأمينات لا يردان إلى الموظف الأموال التي اقتطعاها من رواتبه أثناء فترة خدمته، ولو استثمرنا جيدا ما أخذناه من الموظف طوال فترة خدماته لحصلنا على أضعاف ما نعطيه من راتب تقاعدي محدود، ونعرف جميعا أن الموظف المتقاعد لا يأخذ إلا راتبه التقاعدي المتآكل، وطبعا يحرم من كل المزايا والعطايا والعلاوات والزيادات، الأكثر من هذا فإن الأنظمة تحرمه حتى من الاقتراض من المصارف لبناء عش الحياة، ولذلك معظم المتقاعدين تركوا الوظيفة وهم فقراء لا يملكون سكنا يأويهم ويأوي أولادهم وأهليهم، وحتى القروض المشروعة لكل المواطنين تمنعها المصارف عن المتقاعدين، وتشترط لمنح القروض ألا يتجاوز طالب القرض سن 60 عاما، بمعنى أن القرض ممنوع على المتقاعدين، الأسخم من ذلك أن شركات التأمين نهجت نهج المصارف نفسه ومنعت التأمين الصحي عن الذين تجاوزوا الـ 60 عاما، والذنب الذي ارتكبه المتقاعد هو أنه بلغ الـ 60 خريفا، وطالما أنه بلغ هذه السن فيجب ــ كما ترى المصارف وشركات التأمين ــ أن يخرج من رحمة قوانين الإنسان.

واضح أن مجموعة الأنظمة التي تحاصر الموظف المحال إلى التقاعد تتسم بأنها أنظمة وكأنها قد صدرت خصيصا لتعاقبه على الخدمات الجليلة التي قدمها إلى مجتمعه ووطنه طوال 40 ربيعا التي قضاها على رأس العمل، والبداية تبدأ بنظام التقاعد أو نظام التأمينات الاجتماعية اللذين يعتبران شحيحين في رواتبهما التقاعدية، ولكن الأسخم من ذلك هو مجموعة النظم والقواعد التي يضطر الموظف المتقاعد إلى التعامل معها فور خروجه من الوظيفة، وهي أنظمة القروض المصرفية التي يحتاج إليها لبناء سكن له ولأولاده، وأنظمة التأمين الصحي التي يتمناها لترميم ما تبقى من الصحة.

وما كان يجب أن نفعله إزاء الموظف المتقاعد هو أن نعتبره الأجدر بتقديم التسهيلات التي تتناسب مع ظروف تقاعده وتأخذ بيديه إلى حياة رخية وكريمة ينهي بها بقية عمره، أما أن نعرضه لحياة تعيسة وقاسية بعد أن قدم لنا زهرة شبابه، فهذا منطق ترفضه أبسط قواعد حقوق الإنسان.

البعض يقول إن قوانين القروض والتأمين التي تطبقها المصارف وشركات التأمين في المملكة هي القوانين السائدة في كل أنحاء العالم، وإذا كان الأمر كذلك، فإننا لا نتمنى أن نكون حريصين على تطبيق قوانين لا تراعي أبسط قوانين حقوق الإنسان، وتتنكر لموظف أفنى زهرة شبابه في أدائه عمله أيام الصحة والنضارة والعز، وما نعرفه يقينا أن الغرب يميز الموظف المتقاعد بكثير من المزايا والعطايا ولا يتركه يغرد وحيدا في العوز والفاقة والحرمان.

إن أهم ما يحتاج إليه الموظف المتقاعد هو سكن يلم شمل أسرته ويستر عوراته، وتأمين صحي يعينه على أمراض الشيخوخة التي تبدأ في مغازلته بعد بلوغ الـ 60 خريفا.

وشيء جميل أن يجتمع المتقاعدون ويؤسسوا جمعية يحتمون بها، ولكن الأجمل أن تحقق الجمعية أهدافها، وأهم تلك الأهداف هو تسهيل الحصول على قرض مصرفي للمتقاعدين أسوة بإخوانهم بقية المواطنين في كل الشرائح، وكذلك حصولهم على بوليصة تأمين صحي تحمي جيوبهم المكدودة من هجمات تكاليف العلاج التي ترتفع مع تقدم السن، وحتى الآن يبدو ــ للأسف الشديد ــ أن الجمعية أضعف من أن تحقق شيئا للمتقاعدين اللاهثين، فالأنظمة المعارضة للمتقاعدين صريحة وواضحة، والجمعية بضعفها لا تقوى على تعديل هذه الأنظمة المتمسكة بقواعدها المجحفة للمتقاعدين.

نحن هنا نتمنى ألا ينظر إلى الموظف المتقاعد على أنه شريحة من خارج النظام الاقتصادي الوطني، لأن الموظف في القطاع العام أو الخاص هو جزء لا يتجزأ من نسيج الاقتصاد السعودي الوطني، ولذلك فإن تحسين أوضاع المتقاعدين من شأنه أن يرفع مستوى معيشة المواطن السعودي.

إن أبسط قواعد العدل والمساواة تقتضي بالضرورة وضع صيغ مناسبة لتحقيق العدل بين كافة الموظفين، وإذا كانت الحكومة تقر زيادة رواتب المتقاعدين في القطاع الحكومي، فإن الحكومة ــ وهي المسؤولة عن رعاية حقوق مواطنيها كافة ــ ملزمة بزيادة رواتب المتقاعدين في القطاع الخاص، لأن الزيادة هنا لا تبنى على قاعدة الانتماء الوظيفي، وإنما تبنى على قاعدة المواطنة والمصلحة العليا للأمة السعودية والاقتصاد الوطني، ونعرف جميعا أن تحسين أحوال فئة من الموظفين وحرمان فئات أخرى لن يؤدي إلى تأثيرات إيجابية في الاقتصاد الوطني، بل بالعكس فإن حرمان الأغلبية من مزايا زيادة دخولهم ومزايا التأمين على صحتهم ومزايا التسهيلات المصرفية لهم.. ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، بل على العلاقات بين هذه الفئة ونظيراتها من الفئات الأخرى.

إذن مطلوب من الجهات المعنية، وبالذات وزارة الخدمة المدنية ومؤسستا التقاعد والتأمينات الاجتماعية ضرورة إعادة النظر في الأنظمة المتعلقة بالمتقاعدين، ومطلوب منها أن تحرص على تطويرها بما يتلاءم مع حفظ الكرامة الإنسانية، وبما يعبر عن التراحم الذي أمرنا به ديننا الإسلامي الحنيف، حتى نحافظ على مجتمع إسلامي مشرف ونموذجي.

ماذا يحدث بالضمان الاجتماعي؟!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1139007

راشد محمد الفوزان

تغريدات نشرت على حساب وزارة الشؤون الاجتماعية، في بداية شهر مارس الحالي، وانتظرت لفترة لكي تثبت هذه المعلومات ولا يصدر لها نفي لعل وعسى أن لا تكون صحيحة، ولكنها حقيقة، ونشكر الوزارة على شفافيتها ونشرها ووضوحها، حملت تغريدات موقع الوزارة الموثق التالي "وزارة الشؤون الاجتماعية تكشف 71 ألفا غير مستحقين للضمان، وتكف يد وتحقق مع 36 موظفا وموظفة حصلوا على مبالغ مالية من الضمان دون وجه حق"، تغريدة أخرى "أصدر وزير الشؤون الاجتماعية اليوم قراراً بكف يد 6 موظفين والتحقيق مع 30 موظفا وموظفة ثبت حصولهم على مبالغ مالية من الضمان الاجتماعي دون وجه حق"، وأخرى "كما كشف الربط الإلكتروني بين الوزارة والجهات الحكومية عن 71 ألف مستفيد من الضمان الاجتماعي يمتلكون سجلات تجارية ورخصا مهنية وحالات وفاة"، أيضا تغريدة أخرى "أحد المسقطين لديه ١٢٠ عاملاً، وآخر ٧٤ عاملاً، وسيدة لديها ١٨ سائقا وأخرى ١٦ سائقا" كل هذه التغريدات نشرت بيوم واحد وهو 6 مارس 2016، ثم أكد وكيل الوزارة بتغريدة لموقع الوزارة، وأوضح وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي أن الوزارة تمضي لتطبيق مقررات الحوكمة، وأن الربط التقني مع الجهات الحكومية كشف حالات التحايل والتلاعب وأكدت الوزارة بتغريدة "وتؤكد الوزارة على اتخاذها كافة الإجراءات القانونية لملاحقة المتحايلين ومعاقبتهم واستعادة أموال الضمان من غير المستحقين بقوة النظام".

هذه خلاصة ما نشرته الوزارة من خلال موقعها وصفحتها بتويتر، والأسئلة هنا كثيرة، هل ما نشر يمثل كل حالات التلاعب والاحتيال على أموال الضمان؟ كيف للوزارة أن تتأكد من كل حالة في الضمان الاجتماعي بأنها مستحقة فعلا؟ خاصة أن هناك دور "لبعض موظفي الوزارة" خاصة مع كف يد 6 والتحقيق مع 30 موظفا وموظفة؟ كم المبالغ التي صرفت وفق هذا الاكتشاف للوزارة لغير مستحقين ومتلاعبين ومنذ متى؟ وهي بملايين الريالات على ما يبدوا وهي أموال "زكاة" أو من "دعم الدولة" والواضح أن معالي الوزير الدكتور ماجد القصبي قد اكتشف وكشف الكثير مما يحدث بالوزارة من "هدر" و"احتيال" و"سلب" لأموال زكاة وأموال الدولة تذهب لغير المستحقين، وأننا نرفع مستوى الفقر والحاجة وهي تعني أنها أرقام غير صحيحة، وقد يتضرر أخرون لم يدرجوا أو نحو ذلك، مهام وعمل الوزير وجهازه بالوزارة يبدوا كبيرا وملفات يجب أن تفتح، فهناك أموال لا تذهب للمستحقين، وما نشرته الوزارة خير دليل ويقين.

هل أصبح طريق السعودة وعرا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/21/article_1039978.html

عبدالحميد العمري

لا مفر من الاعتراف في المرحلة الراهنة، أن وزارة العمل وفريق المؤسسات التابع لها يواجه الآن نتائج وإفرازات برامج التوطين التي تبنتها منذ مطلع 2011، وأن مجمل القرارات والإجراءات التي اتخذتها خلال أقل من عام مضى،

تنصب بالكامل على معالجة تلك الآثار الوخيمة التي كما يبدو أنها فاجأت وزارة العمل لوحدها، فيما لم تكن مفاجأة لعديد من المختصين والمهتمين بسوق العمل المحلية، كما لم تكن على الإطلاق مفاجأة لاستراتيجية التوظيف السعودية، التي تنبأت بتلك النتائج وحذرت منها في حال عدم الالتزام التام بالبرامج والسياسات التي حددتها الاستراتيجية مسبقا، وإنك حينما تقارن بين ما تكابده وزارة العمل والمؤسسات التابعة لها في الوقت الراهن من تحديات جسيمة من جانب، ومن جانب آخر ما أشارت إليه استراتيجية التوظيف السعودية من آثار محتملة لعدم تنفيذها، فستجد تطابقا لافتا جدا بين الجانبين؛ تمثلت خلاصة تلك النتائج المتوقعة مسبقا فيما يلي: (أولا) استمرار البطالة في الارتفاع. (ثانيا) استمرار أعداد العمالة الوافدة في الزيادة. (ثالثا) استمرار هامشية العمالة الوطنية في القطاع الخاص (التوظيف الوهمي). (رابعا) استمرار الانفصام بين التعليم والتدريب من جهة وسوق العمل من جهة أخرى. (صفحة 172 - 173 من استراتيجية التوظيف السعودية).

تكمن المشكلة الأخرى تحت ضغوط كل ما تقدم ذكره؛ أن المواجهة الأهم والأكبر للأسباب الحقيقية التي أفضت إلى تفاقم تحديات البطالة وشح توظيف العمالة الوطنية، وضرورة العمل المتكامل على إيجاد فرص العمل الكريمة والمناسبة للباحثين عن التوظيف، كل هذا قد أصبح مغيبا بدرجة كبيرة جدا، كون الأجهزة المعنية منشغلة في أغلب جهودها ومواردها بالتعامل مع ما تقدم ذكره من آثار ونتائج لم تكن في حسبان وزارة العمل! بل لقد ازدات الأسباب الحقيقية لوجود البطالة وشح توظيف العمالة الوطنية وزنا أكبر من سابق عهدها قبل نحو خمسة أعوام، واتسعت رقعتها بصورة أكبر مما كانت عليه حينئذ.

الآن؛ هل تستمر وزارة العمل وبقية المؤسسات التابعة لها في مطاردة تلك الآثار والنتائج كما هو قائم في الوقت الراهن؟ أم أن عليها العودة إلى المربع الأول مما نصت عليه استراتيجية التوظيف السعودية من سياسات وبرامج؟ مع الأخذ في الاعتبار كل التغيرات التي طرأت على واقع سوق العمل المحلية طوال الأعوام الخمسة الماضية، والاختلاف الكبير الذي طرأ على الظروف والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الفترتين.

إنهما السؤالان الرئيسان في هذا التاريخ الراهن، دون إهمال ما ينطوي عليه كل سؤال منهما من أسئلة تفصيلية كثيرة أخرى ذات علاقة وثيقة بالعنوان الرئيس لكل منهما، الذين يجب أن تتوقف عندهما وزارة العمل والمؤسسات التابعة لها كافة، لتعكف على البحث والدراسة والمراجعة والمقارنة، والوصول من ثم إلى إجابات محددة وواضحة، تكفل لها اتخاذ القرارات والإجراءات المعالجة لمعضلة البطالة محليا، والسير منطلقة منها في طريق جديد مختلف تماما عما هو قائم الآن، هو في الغالب كما تؤكد وقائع القرارات والإجراءات الأخيرة الصادرة عن وزارة العمل؛ أنه لا يتجاوز مجرد كونه ردود فعل للتعامل مع آثار ونتائج تطبيق برامج التوطين المستحدثة منذ مطلع 2011.

دائما ما يطرح السؤال المتشعب التالي: ما المشكلة الأساسية في برامج التوطين التي تبنتها وزارة العمل في مقدمتها برنامج نطاقات، عدا بقية البرامج المشتقة عنها؟ ولماذا هذه المواقف المضادة لتلك البرامج منذ بدأ التفكير ثم العمل بها؟ إنه السؤال الذي لا يمكن لنا إلا أن نطرحه، وفي الوقت نفسه هو السؤال الذي لا بد من الإجابة عليه بصراحة ووضوح مطلقين.

تكمن المشكلة الرئيسة في برامج التوطين السابقة، وتحديدا نطاقات الذي شكل الوزن الأكبر والأثقل في تلك البرامج؛ أنه انطلق في معالجته لتحديات سوق العمل من نقطة الإبقاء على التشوهات الكامنة في أغلب أجزائها، بل لقد اعترف بها بالدرجة الكاملة، وغفل عن أنها في الأصل نشأت من تشوهات أكبر جثمت على كاهل الاقتصاد الكلي! وتعاملت برامج التوطين تلك معها على أنها (مسلمة) من مسلمات الاقتصاد والسوق على حد سواء. لهذا كان طبيعيا أن تذبل أوراقه وألوانه حتى قبل موسم حصاد ثمارها، ليصل مبكرا إلى النتيجة الوخيمة التي عبر عنها بوضوح تام تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط 2014! الذي أوضح بصورة مفصلة في الفصل الثالث منه: أنه مع ازدياد الإنفاق على التعليم والتدريب فإن القطاع الخاص، لم يستطع توفير فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة الوطنية الماهرة، والحاصلة على المستويات التعليمية المرتفعة، لأن معظم الوظائف في القطاع الخاص هي للعمالة غير الماهرة بمستوى تعليم دون الثانوي والتي يتم استقدامها من الخارج (صفحة 34).

كما أكد التقرير الحقيقة التالية: أن القطاع الخاص غير قادر على حل مشكلة البطالة في المملكة حيث إن غالبية الوظائف فيه هي وظائف غير ماهرة بينما العمالة الوطنية هي عمالة ماهرة! مفسرا التقرير تلك الحقيقة بما يلي: اتضح من دراسة الوضع الحالي في سوق العمل وبيانات مسح القوى العاملة الصادر من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن القطاع الخاص غير قادر على حل مشكلة البطالة لسببين، الأول: أن الغالب في الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص هي وظائف غير ماهرة، ولا تتطلب مستوى تعليميا مرتفعا؛ ما يجعل إحلال العمالة الوافدة بعمالة وطنية واستيعاب الأيدي العاملة الوطنية ضعيفا. إن الأكثر في العمالة الوطنية أنها عمالة ماهرة، كما أن أغلب العاطلين عن العمل هم من حملة

الشهادات الجامعية. أما السبب الثاني فيرجع إلى أن مجالات وفرص العمل في القطاع الخاص محدودة بالنسبة للإناث، حيث إن 88 في المائة من الداخلين الجدد في سوق العمل في القطاع الخاص في عام 2014 هم من الذكور، بينما لم تمثل نسبة الإناث سوى 12 في المائة، في حين أن معدل البطالة هو الأكبر لدى الإناث حيث يبلغ نحو 32.8 في المائة، بينما لا يمثل معدل البطالة لدى الذكور سوى 5.9 في المائة في عام 2014 (صفحة 35).

أليس كافيا بعد ما تقدم من حقائق وصلت إليها التقارير والدراسات الرسمية، بالتزامن مع ما وصلت إليه تحذيرات المراقبين والمختصين، حول أسباب فشل برامج التوطين وفي مقدمتها (برنامج نطاقات)، أن نكون أكثر جرأة في اتخاذ القرار الأنسب، والعودة إلى المربع الأول الذي تمت الإشارة إليه طوال الأعوام الخمسة الماضية؛ المتمثل في تركيز الجهود المتكاملة والأوسع التي تنصب على معالجة تشوهات الاقتصاد الكلي كخطوة أسبق، قبل البدء في معالجة تشوهات سوق العمل التي لا تتعدى كونها خطوة لاحقة أو بالتزامن مع الخطوة الأكبر والأهم المشار إليها قبل قليل، ومن ثم ستفتح الآفاق الرحبة الواسعة أمام سوق العمل، ليتحول على النقيض تماما من التشخيص الذي وضعه تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط لسوق العمل (القطاع الخاص)، بعدم كفاءته لأن يكون حلا لامتصاص مئات الآلاف من العاطلين، في الوقت الذي هو على وضعه الراهن ليس صالحا إلا لإيجاد وظائف غير إنتاجية، ولهذا السبب كان جاذبا بشدة لاستقدام الملايين من العمالة الوافدة المتدنية المهارات والتعليم، وفي الوقت نفسه عاجزا تماما عن توظيف مخرجات التعليم العالي والعام والفني من المواطنين! والله ولي التوفيق.

!توقف السعوديون عن الشراء.. فاعتدلت حياتهم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160321/Con20160321830279.htm

محمد الساعد

توقف السعوديون عن الشراء، أو لنقل تمهلوا كثيرا قبل أن يخرجوا الأموال من جيوبهم، فتكدست العقارات، وبقيت السيارات والسلع الثمينة في صالات العرض والفترينات الجميلة، هم لم ينضموا لحملات مقاطعة مزورة ذات أيديولوجيا وأجندات صحوية أو إقليمية، كما كان يروج سابقا وتسقط بعدها بأيام، التفتوا لحياتهم وتنبهوا وشدوا الحزام قليلا، فسقط أكبر أعدائهم «العقار».

لم يستعجلوا في قراراتهم، فتراجعت الأسعار، وانخفضت تكلفة معيشتهم إلى حدود مقبولة، وإذا استمروا في امتلاك قرار الامتناع عن الشراء وشمل ذلك سلعا أخرى، فالأمر يبدو وكأنهم في الطريق نحو تصحيح أسعار شامل، قد يصل إلى ما كانت عليه قبل أعوام.

يؤكد السعوديون العاديون أنهم قادرون على الإمساك بالتاجر «الذي افترى عليهم» وضربه في الحائط، إذا التزموا بقرارات الترشيد، التي اتخذوها خلال العامين المنصرمين وبدأت نتائجها اليوم.

فخلال أشهر فقط انخفضت أسعار العقار في كل مدن المملكة، وتدنت عمليات البيع والشراء لمستويات دنيا، ليتلوها فورا انخفاض أسعار الإيجارات، فقبل سنتين من الآن بلغت أسعار الشقق متوسطة الحجم في مدينة جدة -على سبيل المثال- في بعض مناطقها 90 ألف ريال، في أحياء شبه ميتة، لا توجد بها حدائق ولا صرف صحي ولا مياه ولا حتى شوارع نظيفة وفسيحة، لتصل اليوم لـ50 ألفا، وهي في طريقها للنزول أكثر.

ما تكبده العقار، لحق بصناعة البناء فقد انخفضت تكلفة مواد البناء بين 30 و40% حسب تقديرات عاملين بها، سوق السيارات انضمت لسابقيها، ما أدى لعروض غير مسبوقة على أسعار الجديد، وأسعار متدنية للمستخدم، وهذا أيضا يوفر مزيدا من الفرص الجيدة للمشترين المحليين.

قبل أيام نشرت إحدى أشهر شركات صناعة وتوريد الأغذية في المملكة، عن تخفيض أسعار الحليب الذي تستورده من أوروبا، وهو واحد من المنتجات الأساسية داخل البيت السعودي، وما لحق بالحليب سيلحق حتما ببقية المواد الغذائية الأخرى.

ماذا يعني ذلك.. يعني أننا في مرحلة تصحيحية للأسعار قد تستمر لسنوات، وكان مأمولا من وزارة الاقتصاد أن تؤدي أحد أهم أدوارها، وهو نشر مؤشر تكلفة المعيشة، الذي يؤكد هذه الانطباعات والمعلومات المتواترة، أو يرشدها ويضعها في إطارها الصحيح.
لقد كان الاقتصاد بحاجة ماسة إلى أن يلتقط أنفاسه، مع تلك الارتفاعات الهائلة التي أصابته بالتضخم وأصابت الناس بالدوار، ما دفع الدولة للتدخل أكثر من مرة، وزيادة الدعم لمواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة، جاء جزء منها على شكل نسب تضاف على رواتب المواطنين، وأخرى وجهت نحو السلع مباشرة.
اليوم من حق الدولة أيضا أن تلتقط أنفاسها بعد تلك الأعوام الطويلة من الدعم، وترشيده وتوجيهه نحو المستحقين الحقيقيين، ورفعه عن غير المحتاجين، إنه طريق ذو مسارين لا بد من سلوكه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التحول الذي نطمح إليه من هيئة التخصصات الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/22/article_1040305.html

د. عبد الوهاب بن عبد الله الخميس

باختصار نريد من هيئة التخصصات الصحية أن تكون أكثر احترافية في عملها. نريد أن تكون معايير تقييم البرامج لديها موحدة، سواء البرامج الصادرة من الجامعات الحكومية أو الجامعات الأهلية. نريدها أن ترفع شعار "تقييمنا موحد لأن معايير الجودة موحدة".
البعض يقول إن الهيئة تطبق روح النظام عند تقييم البرامج الصحية التابعة للجامعات الحكومية، بينما تطبق نص النظام عند التعامل مع برامج الكليات الصحية الخاصة.
شخصيا أتفهم مخاوف الهيئة من أن يطغى الربح المادي على جودة مخرجات البرامج الصحية للجامعات الأهلية. هذا الخوف الحقيقي يتطلب من الهيئة تطبيق النظام بصورة جادة. ولعلنا نتفق على أن الصحة ومخرجات الكليات الصحية يجب ألا يكون فيهما مجال للتساهل أو التغاضي لأن مخرجاتها ستنعكس إما إيجابا وإما سلبا على صحة الفرد والمجتمع. والصحة لا يعدلها شيء.
المشكلة أن بعض الكليات الصحية في الجامعات الناشئة يوجد في مناطق شبه نائية ما جعل استقطاب الكفاءات الصحية المؤهلة تحديا كبيرا لها. كما أننا ما زلنا نعيش التبعات السلبية لبرامج الكليات الصحية التابعة لوزارة الصحة. لذا فالهيئة مطالبة بعدم مجاملة الكليات الحكومية لأن الدافع قد لا يكون ماديا من أجل تبرير اختلاف الجرعة الرقابية أو التقييمية بين البرامج الصحية الصادرة من جامعات حكومية والجامعات الخاصة.
هيئة التخصصات الصحية في حاجة إلى مراجعة آلياتها في اختيار مستشاريها الذين يساعدونها في تقييم برامجها. فالآلية المستخدمة لدى بعض مستشاري الهيئة وإن كانت قليلة مبنية على أساس "شد لي واقطع لك" بمعنى اعترف بالبرنامج الذي أنتمي إليه من أجل أن أعترف بالبرنامج الذي تنتمي إليه. هذا النوع من التقييم في البرامج في حاجة إلى إعادة صياغة وإيجاد أدوات أكثر حيادية وعدالة في تقييم البرامج بعيدا عن المجاملات الشخصية.
كما أنني أعتقد أن الوقت قد حان لأن تجبر الهيئة أعضاء هيئة التدريس في الكليات الصحية على أن يكون لديهم تصنيف لدى الهيئة كأحد شروط اعترافها بالبرامج الصحية، لأنه من غير المعقول أن يتم إصدار رخصة مهنية في أحد تخصصات العلوم الصحية بينما يفتقد كادرها التعليمي الشهادة المهنية! ففاقد الشيء لا يعطيه.
من المؤسف والمشاهد أن الهيئة ما زالت تركز على البرامج الطبية، خصوصا برامج كلية الطب وطب الأسنان بسبب أن مسؤولي الهيئة من كليتي الطب البشري وطب الأسنان، لكن البرامج الصحية الأخرى ما زالت تحبو حبوا وما زالت في البدايات. لذا فعلى الهيئة إعادة النظر في لوائحها التنظيمية، حيث يكون أحد مساعدي أمين الهيئة من التخصصات الصحية الأخرى. فاللوائح التنظيمية تخبرنا أن التوازن في الهيكل التنظيمي يساعد على التوازن في إعطاء الأولويات.

حقوق الإنسان في الصحافة

فدور هيئة التخصصات الصحية ليس مقتصرا على الأطباء فقط ولكن كل العاملين في المجال الصحي. لذا فالهيئة في حاجة إلى أن تكون لها نظرة شمولية لكل التخصصات الصحية. فالبرامج الصحية غير التابعة لكلية الطب البشري أو طب الأسنان تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. فواقعها يخبرنا أنها تعاني اجتهادات فردية تتطلب جهودا حثيثة لرفع مستوياتها ونضجها وجودتها، حيث تصل مع الوقت إلى ما وصلت إليه البرامج الطبية التابعة للطب البشري وطب الأسنان. الهيئة في حاجة إلى زرع ثقة المختصين بجودة تقييمها وصرامة قراراتها لأنها أصبحت على محك الجودة.
أتفهم أن مسؤوليات هيئة التخصصات الصحية زادت في ظل الزيادات السريعة لأعداد الجامعات وزيادة الاستثمار في القطاع الصحي سواء الحكومي أم الخاص خلال السنوات العشر الماضية بصورة سريعة. فمثلا مسؤولية الهيئة زادت مع زيادة أعداد الكليات الصحية من كليات محدودة جدا إلى قرابة 28 جامعة تستحوذ الكليات الصحية على معظم كلياتها. هذه العوامل وغيرها شكلت تحديا كبيرا للهيئة في قياس وضبط معايير الجودة الصحية. لكن هذه العوامل أو غيرها يجب ألا تكون سببا أو مبررا لضعف معايير الجودة في أعمالها. نريد من الهيئة أن تعاد إليها هيبتها وتصبح حازمة في تقييم كل البرامج الصحية دون استثناء لأنها أحد أهم صمامات الأمان لضبط الجودة الصحية.

«نظام ٠ سيئ السمعة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160322/Con20160322830469.htm

حمود أبو طالب

لا نعلم كيف توصلت المؤسسة العامة للتقاعد إلى نتيجة مفادها أن نسبة رضا المتقاعدين عنها تصل إلى ٨٧%، ربما تكون مؤسسة تقاعد في مكان آخر من العالم وليس هنا بكل تأكيد عندما تحصل على هذه النسبة الكبيرة، وربما كانت عينة الدراسة التي فاجأتنا بها المؤسسة من شريحة محددة من المتقاعدين الذين لا يسألون أساسا عن راتب التقاعد لأن الوظيفة حصدت لهم من المال ما يكفي عشرة أجيال قادمة، أو الذين انتقلوا إلى وظيفة أخرى أوتوماتيكيا في اليوم التالي للتقاعد. هؤلاء وحدهم من يمكن توقع رضاهم عن مؤسسة سيئة السمعة.
نظام التقاعد لدينا باتفاق الجميع من أسوأ الأنظمة وأشدها إجحافا بحق المتقاعد وأكثرها ظلما له ولأسرته وتحطيما لبقية حياته عندما لا يكون من أصحاب المناصب الذهبية التي لا تهتم براتب الوظيفة ولا تسأل عنه ناهيكم عن حفنة ريالات التقاعد. ٤٤ عاما مرت على هذا النظام المتكلس دون تعديلات تتماشى مع الضرورات التي فرضها الزمن والمتغيرات التي طرأت على الحياة، وعندما رأت الجهات الخدمية والمؤسسات والشركات التجارية والبنوك ما تفعله مؤسسة التقاعد بمنسوبيها تضامنت معها لتضع المتقاعد في أسوأ حالات الإذلال والامتهان وكأنه كائن مجهول مشبوه هبط من كوكب بعيد.
لا نعرف ماذا تم أمس في مجلس الشورى بخصوص المقترحات التعديلية على النظام، هل قبلت أم اعترض عليها جناح الاعتراض على كل شيء دون فهم أي شيء. المقترحات التي أشارت لها الصحف يوم أمس بخصوص سن التقاعد الأدنى عالميا (٥٨) واحتساب الحقوق التقاعدية وتحسين ظروف المستفيدين من التقاعد، لا ندري هل سيقرها الشورى وتتحول إلى واقع يغير حال المتقاعدين أم سيستمرون في حالهم الذي لا يتفق مع الكرامة والحقوق الإنسانية.

فاتورة المياه.. ماذا يحدث؟!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.alriyadh.com/1140017

راشد محمد الفوزان

خلال الأيام الماضية توالت عليّ الأسئلة لماذا لا تكتب وتتحدث عن فاتورة "المياة" الجديدة؟ فهي بأرقام فلكية وغير منطقية ومقبولة من وجهة نظر من اشتكى وتذمر، وكنت أنتظر زمنياً لكي أتبين الأمر والتأكد لأن كثيراً مما يتداول لدينا غالباً ما يصبح في النهاية غير صحيح أو مبالغة أو نحو ذلك. ولكن مع مرور الأيام ورؤية بعضها مشاهدة مباشرة وشكوى مباشرة من عدة أفراد هذا يبين أن هناك "مشكلة" في فاتورة المياه لدينا، فنجد منزلاً "لا أتحدث عن التجاري والصناعي" أو شقة أو حديقة مرفقة بمنزل بفواتير بآلاف الريالات يمكن القول كما يروي أصحابها من خمسة آلاف وعشرة آلاف وهكذا تصاعدياً، بعد أن كانت بالسابق أقل من 500 ريال فالارتفاعات إذاً أضعاف مضاعفة، ولديّ هنا أسئلة أوجهها لوزارة المياة والكهرباء وشركة المياه الوطنية وهي كالتالي: كيف تصاعد أسعار "البعض" من فاتورة بعشرات أو مئة ومئتي ريال إلى آلاف الريالات هكذا مباشرة؟ والسؤال الآخر لماذا كثرة التعديلات والتخفيض بالفواتير كما يروي بعض أصحاب هذه الفواتير؟ لدرجة قد تنخفض الفاتورة بعد المراجعة والشكوى بنسب تفوق 50%؟ هل القراءة غير صحيحة؟ ماهي المشكلة هنا؟ والسؤال الأخير لماذا ضعف انجاز شكاوى الجمهور فهم يشتكون من عدم فاعلية التجاوب زمنياً وهناك كثير من الشكاوى بدون حسم سريع للتوضيح للجمهور وكل مشتكٍ.

معالي وزير المياه تحدث لصحيفتنا هنا "الرياض" ونشر الحديث الثلاثاء الأمس "شدّد على أن تكلفة فاتورة مياه المنزل لا تصل إلى نصف قيمة فاتورة جوال فرد واحد من الأسرة، ونفى أن تكون الوزارة قد حمّلت المواطن تكاليف التمديدات وغيرها من الخدمات الإنشائية، مبينا أن التعرفة الحالية للمياه لم تصل إلى 30 في المئة من تكلفة المياه والصرف الصحي الفعلية، وليس البنية الأساسية، وأن التكاليف بعيدة جداً عن التعرفة". نثق بحديث معالي الوزير لاشك في ذلك، ولكن أتمنى من معالي الوزير تكليف شركة المياه وكل ما يمكن أن يخدم المواطن بتوضيح أسباب هذه الفواتير التي "بآلاف الريالات" وأن يتم التجاوب السريع مع المواطن، سواء بكشف على العداد، أو تلفونياً من سنتر كول، أو مباشرة للمراجعين، واحتواء الجمهور وكل مشتكٍ بسرعة التجاوب والموثوقية بردود الشركة أو الوزارة على المواطن، فهناك أجواء "عدم" ثقة بقراءة العداد يشتكي منه البعض، فيجب التأكيد وخلق الثقة بذلك وأنه صحيح أو خطأ ويصوب، وتكون الفواتير دقيقة جداً ولا مجال للخطأ إلا بأقل ما يمكن، وهذا مهم جداً برأيي.

زيادة عدد الحمير.. وضرب المرأة

المصدر: جريدة عكاظ 14 جماد ثانى 1437هـ - 23 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160323/Con20160323830610.htm

فؤاد مصطفى عزب

في نهاية كل أسبوع أحاول أن أتخلص من عادة التكرار ومن العالم المحدود الذي نتصارع داخل أسواره بالفرار إلى فندق صغير يجاور منزلي في محاولة لكسر روتين الحياة .. أمد ساقي .. أتوجه إلى المبنى على قدمي .. أجلس على مقعد خارجي في حديقة الفندق أرفع القيود عن جسدي أمارس نعمة الصمت أتناول قدحا من القهوة بالحليب وقطعة من الكراسون خرجت للتو من الفرن .. هذا الأسبوع كان الجو صافيا .. كانت الساعة قد تجاوزت العاشرة مساء تلكأت قليلا في المشي لأستمتع بالجو الجميل الذي تعيشه جدة هذه الأيام.. ما أن وصلت باب الفندق حتى فوجئت بسيل من السيارات تروح وتجيء.. زحام حول الباب الصغير للفندق الذي يقف أمامه اثنان من الحراس يرتديان ملابس كحلية اللون .. من حولي أصوات مرحة وضحكات ووجوه مقبلة على الحياة وعلى سهرة كما يبدو فيها فرصة للاستمتاع كان بالفعل هناك «حفل زفاف» عرفت ذلك من اللوحة المنتصبة في مدخل الفندق .. لمحتها تتسلل وسط التجمعات صغيرة الحجم نحيلة الجسم طفلة بشرتها سمراء وعيناها سوداوان فيهما شعلة جوع ترتدي ملابس رثة ظلت عليها لفترة حتى صارت جزءا لا يتجزأ من بشرتها .. أتصور لو أصيبت بحادث لاقتضى الأمر تدخل فرقة جراحية لساعة لعلهم ينزعون عنها الأسمال البالية قبل وضعها على طاولة العمليات .. في يدها مناديل مختلفة الألوان وعلى شفتها ابتسامة مشرقة كمصباح عتمة الممر تتحرك بين الواقفين على الرصيف ترفع إليهم عينها دون استجداء لا يلتفت إليها أحد ما عدا الحارسين المنتصبين عند الباب فكلما اقتربت أكثر من مدخل الفندق تلفظا عليها بألفاظ غليظة خشنة تدفعها بعيدا عن المكان أسلوب فيه درجة من العنف يجبرها على الابتعاد كانت تستسلم لرجال الأمن أمام مقاومة غير عادلة.. أدخل الفندق أستمر في مراقبتها عبر الزجاج لأجدها قد عادت إلى التسلل وسط التجمعات بين الشباب والشابات الذين يهبطون من السيارات «الميتاليك» اللامعة، تفوح منهم رائحة العطر وتتردد الكلمات العربية المختلطة بعبارات إنجليزية.. في ملامحهم سعادة.. لا أحد ينتبه للطفلة تتحرك هنا وهناك تتسلل بين سيقانهم رافعة عينيها إليهم في صمت كأنها تريد أن ترى ما الذي سيفعلونه عندما تعرض عليهم مناديلها.. تقترب من أحد الشباب يدفعها بقسوة ترتمي على الأرض ودمعة نافرة من عينيها.. تنهض من الأرض وهي تنفض التراب الذي لحق بملابسها والذي لا يختلف لونه عن لون ما ترتديه.. تبتعد باكية.. ما أشد توقي للقيام بشيء ما.. أتناول صحيفة أمامي.. صور لقتلى وأطفال مصابين وهلع في العيون.. ابتسامة لوزير الخارجية الروسي.. الذي يفعل عكس ما يقول.. أثار انتباهي عنوان في غاية الغرابة تحت العنوان خبر يوضح أن الإحصائيات الرسمية في دولة أفريقية أظهرت زيادة عدد الحمير وأنها حققت أعلى نسبة سنوية بين الدواب بلغت 20 %، ضحكت كان بجوار الخبر فتوى من أحد المشايخ التي تغلق فتاواهم أمامنا منافذ الحياة، وهو أن ضرب المرأة جائز ويسهب المناضل وبصفاقة واستهجان واحتقار وإهانة في شرح كيفية وطريقة الضرب.. المرأة غدت نمرة رائجة وضربا من الأوبرا الهزلية لكل مهووس بالظهور صار التحدث عن المرأة «أمي وأختي وحفيدتي وزوجتي» وكأنها كائن قادم من المريخ وليست بشرا.. شعرت بخجل وأنا أكمل استعراض طريقة وتفاصيل الضرب.. بالله عليكم هذه الفتوى السخيفة يقولها شخص مصاب بقصور البصر الروحي وبدلا من أن تذهب إلى قنوات الصرف الصحي تذهب إلى أذن شاب متزمت متطرف متشدد فتمنحه شجاعة رعناء فيبطش بابنتي أو ابنتك هل هناك قول جهنمي أكثر من هذا في هذه الحياة الدنيا.. هل هذا القول له مكان في القرن الواحد والعشرين.. هل ما يقوله هذا الموتور يتناغم واتفاقية «سادكو» والتي وقعت عليها حكومة السعودية كدولة متحضرة.. يبدو أن أحد إخفاقات هذا القرن أن ترزق أمة بمن يفكر بهذه الطريقة الشاذة.. فكر يصيبك بالذعر والإهانة والازدراء العميق.. الغرب يتفننون في إظهار عواطفهم الجياشة تجاه المرأة ويتفاخرون بذلك ويعتبرونها أوفى الأوفياء ونحن نتفنن في ضربها.. عندما احتل الملك كاونراد الثالث قلعة ((ونسبرنج)) الألمانية أمر النساء فقط بالرحيل وحمل ما يمكن حمله فقمن بحمل رجالهن الجنود على أكتافهن وأطلق على القلعة لاحقا اسم «قلعة النساء الوفيات» لا شيء في الواقع يستنفد مجهودا فكريا لأمة تسخر جل وقتها لعقاب نصف المجتمع وبشكل منهجي.. من يحب لا يرفع يده على من يحبه.. الزواج علاقة احترام متميزة بين شخصين.. شعلة توقدها السماء في نفس الرجل، مصباح يبحث المحبوب في ضوئه عما يحب في كل تحولاته.. أرقى الحضارات هي التي قامت على العقل وأقوى منها ما قام على العاطفة والرحمة والاحترام والاعتراف بحقوق الآخر.. الأنثى هي البطارية التي نستمد منها طاقتنا.. نعتني بها.. نعطف عليها.. ندللها.. نحميها لا نعتدي عليها.. أزحت الصحيفة عن متناول بصري بعيدا ولكنني عجزت أن أوقف أفكاري الدائرة في رأسي.. كفى.. كفى.. لقد طال هذا الأمر أكثر من اللازم.. كفاكم زرع التوتر البغيض في قلوب الشباب.. ازرعوا الاحترام في النفوس.. ازرعوا العاطفة والرحمة في البيوت.. اجعلوا الحياة جديرة بأن تعاش.. مهم جدا أن تلتصقوا بالحياة الواقعية.. انزلوا من منابركم لواقع اليوم.. الواقع اليوم يشكل قارة نادرا ما تزورونها لقد أتلفتم التفاهم بين الإنسان والإنسان.. حولتم المرأة إلى إنسان مهان.. المرأة ليست بأصغر منكم.. عدت إلى منزلي وضنك يحتلني أحاول أن أطرد صورة الفتاة الملقاة على الأرض تبكي من ذهني.. حنقت على هذا المجتمع الظالم ألا مبالٍ هذا العالم الذي يتزايد فيه عدد الوجوه ويشتد الشبه بينهما يوما بعد يوم.. غرقت في الصمت والحزن وتاه بصري في الفراغ.. ماذا يعني تعاطفك مع شخص غريب !! كيف لك أن تستثني الجسد الذي تملكه من هذا التعاطف.. هل يظل الإنسان إنسانا إذا جرد

نفسه من عواطفه الضالة.. أحيانا أغبط من يعيش بلا وعي.. يشهق ويزفر ورئته تشتغل مثل منفاخ آلي.. ينسى ما يشاهده بسرعة ويقول قولا طائشا ثم ينام دون متاعب نفسية لأن ما بداخله تلف!!.

قانون العمل والحماية الاجتماعية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.alyaum.com/article/4127432

محمد الصادق

تبدو وزارة العمل مرتبكة أمام الانتقادات الواسعة التي طالتها بعد التعديلات الأخيرة على مواد قانون العمل، خصوصا المادة المتعلقة بفسخ عقود الموظفين، التي تسمح للشركة بإنهاء عقد الموظف، مهما كانت مدة خدمته في الشركة بعد إمهاله 60 يوما فقط.

جرت رياح القانون الجديد بعكس ما رغبه وزير العمل، فقد أثارت المادة سجالا حادا فيما يتعلق بهدف مكتب العمل منها، كون المادة المذكورة أتت على عكس التوجهات الرسمية الساعية لتشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص، ومخالفة لحزمة الإصلاحات التي نفذها الوزير السابق عادل فقيه بخصوص رفع نسبة السعودة المطلوبة على شركات القطاع الخاص، في سبيل تمكين السعوديين وتخفيف الضغط على القطاع العام.

خلال الشهر الجاري أقيمت محاضرة في الغرفة التجارية بالدمام، للأستاذ سلطان المطيري، مدير قسم التفتيش بمكتب العمل في المنطقة الشرقية، حول التعديلات الأخيرة على قانون العمل.

شكّل الحضور الاستثنائي رسالة واضحة للمنظمين، بأن شيئا استثنائيا حصل، وإلا لماذا كل هذا التوافد على القاعة من أجل مجرد تعديلات، كما لم يكن خافيا على أحد منهم الاستياء العام، الذي كان باديا على ملامح المختصين في شؤون الموارد البشرية، تجاه هذه المادة تحديدا، كونها تُشرع الباب أمام الشركات للتخلص من الموظف السعودي متى ما رغبت في ذلك.

الأسبوع الماضي، خرجت وزارة العمل بتصريح مثير، حول "سعودة محلات بيع الجوالات وصيانتها"، وهذا القرار يبدو أن إحدى غاياته الرئيسة تغطية الاخفاق الذي ألحقته الوزارة بصورتها، بعد النتائج الكارثية التي أتت مباشرة بعد تطبيق القرار، حيث خسر مئات الموظفين السعوديين وظائفهم، نتيجة استغلال المادة المذكورة أعلاه، من قبل الشركات الخاصة.

إذا، قادت التعديلات القانونية الجديدة لنتائج عكسية على استراتيجية الحكومة، الراغبة في توطين المزيد من الوظائف، ما حدا بالوزير تهديد الشركات التي تُسيء استغلال القانون، لكن يبدو أن الوزير فاته أن الشركات لا ترتكب خطأ هنا، انما هي فقط تطبق ما أقرته الوزارة على نفسها.

منذ سنوات والمهتمون بالشأن العام يتحدثون عن ضرورة معالجة قضية البطالة، كونها قضية تمس الأمن الاجتماعي والوطني، وقد سعت الوزارة في فترات كثيرة لاصدار القرارات التي تشجع القطاع الخاص على توطين بعض الوظائف، تارة عن طريق التحفيز، أو غيره، كما أن نظام التأمينات الاجتماعية الجديد قد بادر لتشريع قانون جديد يُدعى "ساند"؛ بهدف إعانة الاشخاص الذين يخسرون وظائفهم، لكن هذا النظام لم يختبر بعد لمعرفة مدى فعاليته في تحقيق الحماية الاجتماعية للعاطلين مؤقتا عن العمل.

تظهر وزارة العمل بمظهر العاجز عن حماية الموظف السعودي، أن التعديلات الجديدة لا تصب في مصلحة الأمن الاجتماعي، الذي نتأمله من خلال سياسة توطين المزيد من الوظائف، بل إن المادة الجديدة تسهل تشريد ما تبقى من مواطنين في القطاع الخاص.

هياكل التجارة وغلاء الأسعار

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160324/Con20160324830853.htm

عيسى الحليان

يشتكي عامة الناس من مظاهر التجارة سواء الغلاء أو الاحتكار أو الاستغلال أو الغش التجاري، وفي أدبياتنا عادة ما يتم إرجاع أسباب هذه الظواهر المتفاقمة إلى أسباب مباشرة كالجشع وغياب الرقابة مثلا دون التوغل في أطر ومكونات البيئة التجارية التي ترعرعت هذه الظواهر في كنفها، وبالتالي عدم النجاح في إيجاد الحلول لأنها كانت أعراضا لمرض أكبر يتعلق ببيئة الأنظمة التجارية التي تشكل الحاضنة الرئيسية لأطر ومكونات التجارة عموما، فلو ألقينا نظرة على هذه الأنظمة التجارية لوجدناها مشتتة ومبعثرة وناقصة، فالبعض منها قديم والبعض الآخر يتضارب مع أنظمة تجارية أخرى والبعض شاغر ولم يصدر بعد لاستكمال هذه الدائرة التشريعية وهذا ما يتطلب إعادة إنتاج كل هذه الأنظمة الرئيسية والفرعية في نظام موحد ووضع نظرية عامة للالتزامات التجارية، فنظام الوكالات التجارية العتيد يحتاج مثلا إلى أحكام تفصيلية تشمل الوكالة التجارية ووكالة العقود والممثل التجاري، ونظام مكافحة الغش التجاري يحتاج إلى تفعيل لإعطائه حجية مطلقة وليست نسبية ونظام الأوراق التجارية يحتاج إلى تحديث، مع معالجة عامة لأوجه التضارب في مرجعيات الأنظمة التجارية لعدم وجود سياسة تشريعية موحدة تربط فيما بينها ومدى الحاجة لاستكمال مكونات هذه المنظومة كإصدار نظام تجاري مستقل للتحكيم التجاري وتفعيل التحكيم المؤسسي، وذلك من خلال إقامة مركز سعودي حديث ومستقل للتحكيم وهكذا مع اعتماد النصوص الواردة في مشروع قانون التجارة الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي وحجية الدفاتر التجارية الواردة فيه وإيجاد آليات لتطبيق النصوص والأحكام في هذه اللوائح التجارية وضرورة توحيد هذه الأنظمة التجارية تحت نظام تجاري سعودي واحد لتحقيق التكامل وعدم التضارب مع توحيد المرجعيات التشريعية والقانونية، أما ما هو أهم في بنية وهياكل التشريعات التجارية أجمع وهو القضاء التجاري منذ إلغاء المحكمة التجارية والمجلس التجاري إلى حين إقامة لجان وهيئات (قضائية) بديلة كهيئة فض المنازعات التجارية ولجنة الأوراق التجارية وعدم تكامل منظومة وهياكل ومرجعيات هذه التشريعات القضائية التجارية في إطار قضائي واضح المعالم، فهذا ما سيكون عنوان المقال القادم بحول الله.

المملكة: حقوق المرأة الفلسطينية تنتهك تحت الاحتلال

المصدر: جريدة الوطن الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=256721&CategoryID=5

الأمم المتحدة: واس
أعربت المملكة عن أسفها للأوضاع الراهنة التي لا تزال تعانيها المرأة في كثير من أنحاء العالم من عنف، واستغلال، ومتاجرة، وعلى وجه الخصوص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما تتعرض له المرأة الفلسطينية من انتهاكات جسيمة لحقوقها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وما تتعرض له المرأة السورية من انتهاك لجميع حقوقها، مهيبة بالمجتمع الدولي التحرك السريع والجاد للقضاء على مثل هذه الجرائم والممارسات غير الإنسانية ومحاسبة كل من يرتكبها.
جاء ذلك في كلمة المملكة أمام لجنة وضع المرأة - الدورة الـ60 - في الأمم المتحدة بنيويورك اليوم، وألقاها نائب المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة في نيويورك المستشار سعد بن عبدالله السعد.
وأضاف المستشار السعد "إن المملكة - حكومة وشعباً - تأسف للأوضاع الراهنة التي لا تزال تعانيها المرأة في كثير من أنحاء العالم من عنف، واستغلال، ومتاجرة، وعلى وجه الخصوص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويؤسفنا أن تنعقد هذه اللجنة في ظل ما تتعرض له المرأة الفلسطينية من انتهاكات جسيمة لحقوقها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.
ويؤسف أيضاً ما تتعرض له المرأة السورية من انتهاك لجميع حقوقها. إننا نهيب بالمجتمع الدولي التحرك السريع والجاد للقضاء على مثل هذه الجرائم والممارسات غير الإنسانية ومحاسبة كل من يرتكبها".
وخلص المستشار إلى القول إن حكومة المملكة تؤكد على أن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا برفع الظلم والاضطهاد الذي تعاني منه المرأة في دول الصراع، ولن تكون أهداف التنمية المستدامة صالحة لجميع شعوب العالم إلا بمراعاة اختلاف المرجعيات الدينية والثقافات لهذه الشعوب.

أعربت عن أسفها لاستقالة المقرر الأممي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الرياض: إسرائيل تواصل الاستهزاء بقرارات الشرعية الدولية وانتهاك حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/22/article_1040334.html

«الاقتصادية» من الرياض
أعربت السعودية عن أسفها لاستقالة مكارم ويبيسينو مقرر الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بسبب عدم تعاون الاحتلال الإسرائيلي معه.

وأدان فيصل طراد سفير خادم الحرمين الشريفين مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، في كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان، بأشد العبارات، استمرار التعنت الإسرائيلي والرفض المستمر للتعاون، ما يؤكد استهزاء القوة القائمة بالاحتلال بقرارات الشرعية الدولية والإصرار على المضي قدماً في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واستخدام القوة والسيطرة على الموارد الطبيعية وبناء المستوطنات غير الشرعية وتجريف الأراضي والاستفزازات المتواصلة والتحريض ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته.

ورحب السفير طراد بتقرير المقرر الأممي، الذي استعرض الانتهاكات التي رصدها من قوة الاحتلال الإسرائيلي، مؤكداً أن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي الأسوأ والأخطر منذ عام 1948 نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، ما يستدعي وقفة حازمة من مجلس حقوق الإنسان قبل فوات الأوان، لتقديم الحماية للشعب الفلسطيني بشكل فوري وعاجل.

وأوضح أن فشل المجتمع الدولي حتى الآن في حماية حقوق الإنسان الفلسطيني، وعدم استعداده لتحمل المسؤولية يعني مزيدا من القتل والدمار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار الاستيطان الاستعماري والعقوبات الجماعية، وهدم المنازل، والإعدامات الميدانية، وامتهان كرامة أبناء الشعب الفلسطيني المحتل.

وحذر من مغبة ما يجري في القدس وما حولها، من تضييق للخناق، وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وما تقوم به حكومة الاحتلال الإسرائيلية من تغيير ممنهج لهوية القدس وطابعها التاريخي والديموجرافي، بما في ذلك زيادة الاستيطان والحفريات غير القانونية تحت المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وإقامة الجدران بهدف عزل الأحياء الفلسطينية، وإغلاق مؤسساتها الوطنية، والتضييق على أهلها بمختلف الوسائل بهدف تفتيت المجتمع الفلسطيني. كما دان السفير طراد بأشد العبارات استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الانتهاكات الممنهجة واسعة النطاق لحقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته الأساسية، مشيرا إلى أنه حان الوقت ليثبت للعالم أجمع أنه لا توجد دولة فوق القانون، مطالبا بإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وإحلال السلام والأمن والاستقرار الذي لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من يونيو 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية، والعمل المشترك لعقد المؤتمر الدولي الذي دعا إليه الرئيس عباس وتبنته فرنسا.

وأكد سفير المملكة أهمية تعيين المقرر الجديد طبقا للإجراءات النظامية وعدم تأجيل تعيينه لدورة قادمة، مشدداً على ضرورة تقديم الدعم الكامل والتسهيلات المطلوبة له، ليتمكن من القيام بعمله دون عوائق من جانب قوى الاحتلال الإسرائيلي.

لجنة حقوق الإنسان العربية" تدعو جيبوتي إلى توقيع الميثاق

المصدر: جريدة الشرق الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/03/24/1496918

القاهرة – واس

حثَّ وفدٌ «للجنة حقوق الإنسان العربية» جيبوتي، على الانضمام إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فيما عاين أوضاع اللاجئين اليمنيين في هذا البلد.

وشدد رئيس اللجنة ووفدها، الدكتور هادي بن علي اليامي، على ضرورة اكتمال مصادقات الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان «باعتباره الوثيقة العربية الوحيدة التي تشتمل على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك البيئية والتنموية».

وأفاد اليامي، في بيانٍ له، بأن وفد اللجنة الذي اختتم أمس زيارته إلى جيبوتي، اطّلع على أوضاع اللاجئين اليمنيين، وعقد على مدى يومين ورشتي عمل للتعريف بأحكام الميثاق العربي واختصاص اللجنة وآليات عملها.

وخُصِّصَت ورشة العمل الأولى للمسؤولين الحكوميين، في حين خُصِّصَت الثانية لمنظمات المجتمع المدني.

وكانت لجنة حقوق الإنسان العربية حددت في وقتٍ سابقٍ عدد الدول المُصدِّقة حتى الآن على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بـ 14 دولة.
واعتبرت اللجنة أن المنظومة العربية قطعت شوطاً مهماً في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان، و»لا تزال أمامها مهام كبيرة»، مبديةً ثقتها في قدرة الدول العربية على تعزيز فاعلية المنظومة الإقليمية لحقوق الإنسان «على الرغم من كل الظروف المضطربة التي تمر بها بعض البلدان العربية والأحداث الدامية التي تشهدها المنطقة».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تضخم البطالة بين النساء العربيات رغم ارتفاع مستويات التعليم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م
https://www.aleqt.com/2016/03/20/article_1039745.html

مها عبد الإله السويس

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 13 من بين 15 بلدا في العالم، تعاني أدنى معدل لمشاركة المرأة في القوى العاملة بحسب تقرير "الفجوة بين الجنسين في العالم لعام 2015". ويتصدر اليمن القائمة بأقل نسبة من مشاركة المرأة في العمل، ويليه سورية والأردن وإيران والمغرب والسعودية والجزائر ولبنان ومصر وعمان وتونس وموريتانيا وتركيا.
لكن لماذا تتدنى مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة في حين تتساوى في معدلات التعليم بين الفتيات والفتيان، بل وأحيانا تتفوق عليهم؟
وفقا لبحث قدمه الدكتور راجي أسعد في البنك الدولي أخيرا، فإن توزيع الدرجات الأكاديمية على الأولاد والفتيات يتشابه في الأساس في البلدان الأكثر كثافة سكانية في المنطقة وهي الجزائر ومصر وإيران والمغرب وتركيا ولبنان. ووفقا للتقرير الذي أعده بعنوان "المساواة في فرص التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، يبدو أن الفتيات يتفوقن على الأولاد في التعليم في دول الخليج والأردن وفلسطين.
فمثلا في السعودية تتفوق الفتيات على الأولاد في العلوم والرياضيات. وفي إيران، تظهر البحوث أن الفتيات "الحقن بالأولاد، وعكسن اتجاه الفجوة معهم في درجات مادتي الرياضيات والعلوم في الفترة بين عامي 1999 و2007". وكان الأردن ولا يزال في صدارة بلدان المنطقة من حيث التعليم والتعليم العالي، مع تفوق الفتيات على الأولاد على مدار عدة عقود.
ويرى التقرير أن حصول الفتيات على درجات أعلى من الأولاد في الرياضيات في البحرين ودبي وعمان وقطر والسعودية ليس بالأمر المألوف على وجه التحديد، إذ إنه يتناقض والاتجاهات العالمية. وقد يشير هذا في جانب منه إلى افتقاد الأولاد الحوافز التي تدفعهم إلى تحسين أدائهم في التعليم، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن الذكور يحظون في هذه الدول الغنية بالنفط "بمعاملة تفضيلية بشكل عام" في الحصول على وظائف حكومية، فضلا عن رعاية الدولة المادية لهم.
إذن، لماذا لا توجد أعداد أكبر من النساء العربيات عالمات أو مهندسات وأخريات يشاركن في القوى العاملة؟ وتبرز ثلاثة أسباب من بين عديد من العوامل الاقتصادية التي يعددها أسعد وراء ذلك، هي: (1) الهيكل الذكوري في دول المنطقة؛ (2) هيمنة التشغيل في القطاع العام وضعفه في القطاع الخاص؛ (3) مناخ الأعمال المنفر للمرأة بسبب الطبيعة المحافظة لأدوار الجنسين وعدم مساندة تكلفة الإنجاب ورعاية الأسرة.
أولا، تثبط البيئة الاجتماعية والاقتصادية النساء عن العمل "ولا سيما في البلدان الغنية بالنفط"، رغم تشجيعهن على التعليم. وقد كرست العائدات النفطية والمتصلة بالنفط الهيكل الذكوري للأسرة، لأن الدولة نفسها هي "الأب" الراعي للمواطنين، حيث توظفهم وتوفر لهم مصدر دخل سريع. ويعني هذا أنه ليس من الضروري أن يبحث المواطن عن سبل الحصول على الدخل خارج نطاق وصاية الدولة، وقد تكرس بشدة الأدوار المحافظة للجنسين، حيث تلزم المرأة البيت.

كما تؤدي العائدات النفطية والمتصلة بالنفط إلى الجنوح بهيكل الاقتصاد بعيدا عن القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة لنسائية.
ثانيا، هيمنة الأنظمة الذكورية على مؤسسات الدولة تعني عادة ضعف القطاع الخاص وتواكله وعدم رغبته وقدرته على أن يمتلك ترف تحمل تكلفة الأدوار الإنجابية للمرأة. ويعرقل هذا بشكل خطير المشاركة العملية واللوجستية للمرأة في القوى العاملة.
ثالثا، بيئة الأعمال غير المواتية في القطاع الخاص لا تشجع المرأة على العمل. فعلى سبيل المثال، لا توجد نسبة قانونية لحصة المرأة في مجالس إدارات الشركات في البلدان العربية. والمغرب وجيبوتي هما البلدان الوحيدان اللذان شرعا قوانين ضد التمييز بين الجنسين في التوظيف وضمان المساواة في الأجور في العمل. وضعت الجزائر قواعد تضمن المساواة بين الجنسين في الأجور عن العمل المتساوي.
تعمل أغلب النساء في القطاع العام بدلا من القطاع الخاص بسبب القيود القانونية والمشكلات المتعلقة بالتنقل "كما هو الحال في السعودية حيث لا يسمح للمرأة بقيادة السيارة"، فضلا عن الأعراف السائدة عن التفريق بين الجنسين في أنماط العمل التي يمكن أن تمارسها المرأة. فالوظائف والدخل في القطاع العام أكثر استقرارا، فضلا عن أن ساعات العمل مقبولة اجتماعيا.
وكما يشير أسعد، فإن الزواج "حدث مفصلي" من حيث قدرة المرأة على الاستمرار في العمل في القطاع الخاص. وليس هذا هو واقع الحال بالنسبة إلى عمل المرأة في القطاع العام وفي الوظائف التطوعية حيث تستمر تطلعاتهن إلى "الارتقاء حتى بعد الزواج". ومن ثم فقد ترسخت فكرة أن وظائف القطاع العام هي الأفضل للمرأة التي تريد أن تتزوج. وبدون وجود قطاع خاص قوي لديه حوافز لتوظيف مزيد من النساء، فإن النساء سيواصلن المنافسة مع الرجال في دولة ذكورية تفضلهم في معركة خاسرة من أجل الحصول على واحدة من وظائف القطاع العام المحدودة.
ومع هذا، فمن الأهمية ملاحظة أنه رغم أن معدلات المشاركة النسائية في الأيدي العاملة في دول الخليج أقل مما هي في البلدان الأخرى مرتفعة الدخل في العالم، فإن البحرين والكويت وقطر والإمارات حققت أعلى معدلات لتوظيف المرأة في المنطقة. ربما يعود هذا مرة أخرى إلى هيمنة القطاعات العامة الأكبر في هذه البلدان حيث تفضل أغلب النساء في العالم العربي العمل. وذلك وفقا لتقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2016.
وتفقد المنطقة نحو 27 في المائة من الدخل بسبب الفجوة في مشاركة المرأة في القوى العاملة. وبمقدور العالم العربي أن يعوض هذه الخسائر من خلال تغيير النموذج الاقتصادي للتشجيع على تعزيز قوة القطاع الخاص، وخلق مزيد من فرص العمل، وزيادة تيسير التحاق المرأة بسوق العمل وجعلها تحظى بقدر أكبر من القبول الاجتماعي.

كاريكاتير

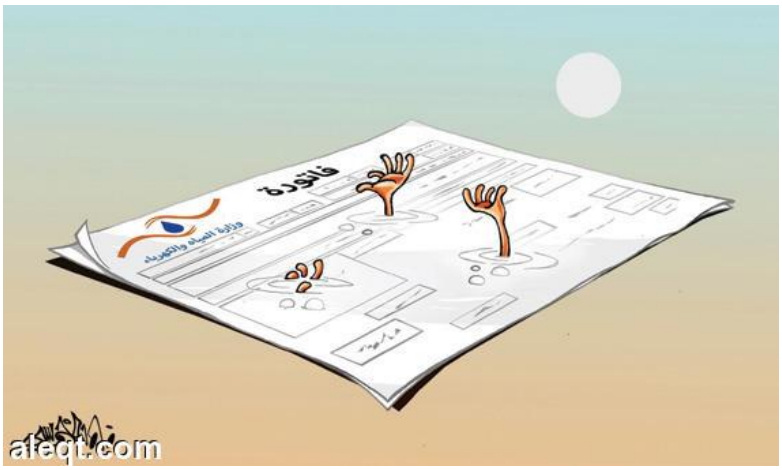

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م

https://www.aleqt.com/2016/03/20/article_1039747.html

الحياة AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة الاحد 11 جماد ثانى 1437هـ - 20 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14543965

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/14583157

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 12 جماد ثانى 1437هـ - 21 مارس 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160321/Cartoon201603216879.htm

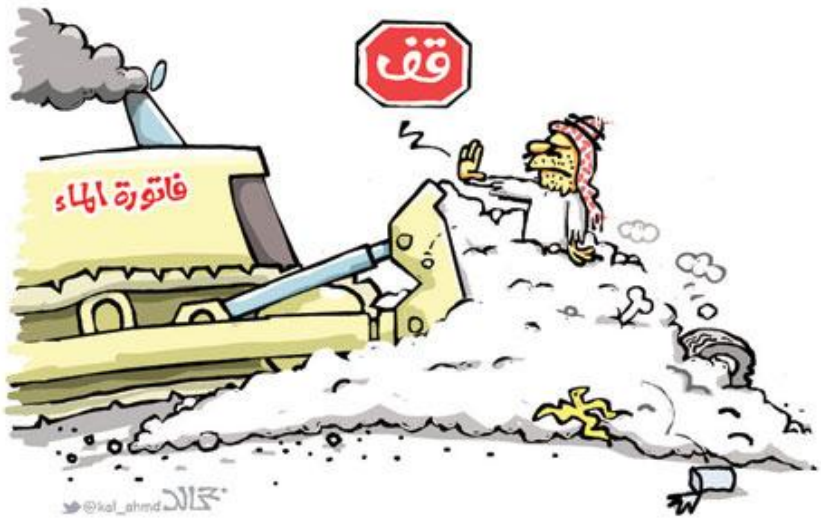

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7029

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء
13 جماد ثانى 1437هـ - 22 مارس 2016م

http://www.alyaum.com/article/4127029

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 14 جماد ثانى 1437 هـ - 23 مارس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7031

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 14 جماد ثانى 1437 هـ - 23 مارس 2016م

http://www.al-madina.com/node/667385

المصدر: جريدة اليوم الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م

http://www.alyaum.com/article/4127435

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 جماد ثانى 1437هـ - 24 مارس 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7033